

سر خن من کشیر



محمدی سفیق





ما زالت الهند تفرض حصاراً حديدياً حول كشمير المحتلة بهدف منع جماعات حقوق الانسان والصحفيين الاجانب من زيارة المنطقة وفضح الانتهاكات البشعة المتواصلة لحقوق الإنسان الكشميري المسلم!! وقد فشلت جولة المباحثات التي جرت مؤخراً بين مسؤولين باكستانيين واخرين من الهند حول سبل تسوية مشكلة كشمير التي يقطنها عشرة ملايين مسلم يمثلون أكثر من ٨٠٪ من تعداد سكانها.

وما زال المجتمع الدولي الظالم والشرعية الأمريكية المزعومة يتجاهلان أنين الضحايا المسلمين الذين يتعرضون للإبادة الجماعية بغير ذنب إلا أن يقولوا ربنا الله !!»

وفي هذا الكتاب يوضح المؤلف الصحفي المصري حمدي شفيق جرائم الاحتلال الغاشم ويفند مزاعم الهند حول كشمير المسلمة.

الناشر

صوفه من كشمير

الطبعة الأولى

١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

بسم الله الرحمن الرحيم

صرخة من كشمير

حمدي شفيق

مجلس العلماء في دار العلوم

مجلس العلماء في دار العلوم

مجلس العلماء في دار العلوم

إهداء

إلى المعذبين في السند والهند

Hand

The "History of the English Language"

يا شاعرا عيناك قد فاضتاً
 دمعاً ولم تنطق ولم تنش
 أمّا ترى كشمير مـذعـورة
 تسألننا عن سيفنا المغمـد؟!
 أمّا ترى الشيخ الـذـى لم يجد
 إلاركام الـدار والمسجـد؟!
 أمّا ترى تلك العجـوز الـتى
 تسحب جسم الـواهن المقـعد؟!
 أمّا ترى تلك الفتـاه الـتى
 تستر وجهه البأس المجـد؟!
 أمّا ترى اليتيم الـذـى
 أمسى بـلائـوب ولا مـرقـد؟!
 كشمير يا لوحـة حـزن تـرى
 عيناى فيها صـورة المـعتـدى

«من شعر د. عبد الرحمن العشماوى»

لنستعمله في رتبة نالستفيد ان نعدله في

مستحقه واما رتبة تحتها فاما لنستعمله

في رتبة تحتها فاما لنستعمله في رتبة تحتها

في رتبة تحتها فاما لنستعمله في رتبة تحتها

في رتبة تحتها فاما لنستعمله في رتبة تحتها

في رتبة تحتها فاما لنستعمله في رتبة تحتها

في رتبة تحتها فاما لنستعمله في رتبة تحتها

في رتبة تحتها فاما لنستعمله في رتبة تحتها

في رتبة تحتها فاما لنستعمله في رتبة تحتها

في رتبة تحتها فاما لنستعمله في رتبة تحتها

في رتبة تحتها فاما لنستعمله في رتبة تحتها

في رتبة تحتها فاما لنستعمله في رتبة تحتها

في رتبة تحتها فاما لنستعمله في رتبة تحتها

في رتبة تحتها فاما لنستعمله في رتبة تحتها

في رتبة تحتها فاما لنستعمله في رتبة تحتها

الفصل الاول

مهزلة تاريخية

وہو ہوا

خیر الہیہ

«جنة الارض» هذا هو الاسم الذى يطلقه سكان شبه القارة الهندية على ولاية جامو وكشمير لكثرة الحدائق والبساتين والبحيرات بها.. وتتمتع الولاية التى تقع فى قلب اسيا الوسطى بمناخ لطيف وتتميز بوجود اعلى القمم الجبلية فى العالم ومنها الجبل الشهير المعروف باسم «سياشين جليشيو» ويمر بها طريق «الحرير» الذى يربط بين باكستان والصين الشعبية تبلغ مساحة كشمير بشقيها الحر والمحتل ٢٤٠ الف كيلو متر مربع تحتل الهند معظمها وعاصمتها هى «سرنجار» أما مساحة كشمير الحرة التابعة لباكستان فهى ١٢ الف كيلو متراً مربعاً فقط ويبلغ عدد سكان كشمير اكثر من ١٢ مليون نسمة ٨٥٪ منهم يدينون بالاسلام، بينما الباقون أخلاط من الهند وسى السيخ والبوذيين وغيرهم.. وعلى خلاف مزاعم الهنود فإن أهل كشمير لا ينتمون الى العرق الهندى ، لانهم بيض البشرة طوال الاجسام، ولهم لغة خاصة بهم لا تشبه أية لغة من اللغات الهندية.

وقد أنجبت كشمير الكثير من العلماء والمفكرين الأفذاذ منهم المفكر والشاعر الاسلامى الاشهر العلامة محمد إقبال.

وكشمير تلك البلاد الجبلية بها واديان فقط هما وادى «جامو» ووادى «كشمير» وأكبر انهارها السند وحليم وخباب» وتنبع الانهار الثلاثة من كشمير لتنسب الى المصب فى باكستان التى يمتد شريطها الحدودى مع كشمير نحو ٧٠٠ ك متر مربعاً، بينما لا يزيد طول حدود الهند مع كشمير على ٣٠٠ كيلو متراً مربعاً فقط، وهى تجاورها من الجنوب أما الصين فتحد كشمير من جزء كبير فى الشمال والشرق وبعض الجنوب الشرقى، وهناك أفغانستان التى تجاورها من الشمال الغربى.

وتقول كتب التاريخ أن الاسلام دخل كشمير فى القرن الثامن الهجرى على يدى مسلم تركستانى هو «بلبل شاه» الذى نشر دعوة الحق فى ربوع البلاد. وتوجت جهوده بإسلام حاكم كشمير الهندوسى «رنجن شاه» الذى غير إسمه الى (صدر الدين) وبإسلام الحاكم أسلم معظم الهندوسى واستمر الحكم الاسلامى فى كشمير سبعة قرون تقريباً حتى قام السيخ بحركة دموية سيطروا بها على المنطقة عام ١٨١٩ م وحتى عام ١٨٤٦ م وخلال تلك الفترة مارس السيخ أشد صور الاضطهاد والقهر ضد أغلبية السكان من المسلمين.. وفى عام ١٨٤٦ احتلت بريطانيا الهند وكشمير. وبعد الاحتلال الانجليزى بعام واحد - أى فى سنة ١٨٤٧ م - وقعت واحدة من أسخف مهازل التاريخ بمكيدة بريطانية مفضوحة.. فقد باعت بريطانيا منطقة كشمير وجامو بأرضها وشعبها وكنوزها الطبيعية النادرة الى مہراجا ہندوسى يدعى: «جولان سيخ» بمبلغ سبعة ملايين ونصف مليون روبية (!!)

وتعرف هذه الصفقة بالغة الغرابة بإسم إتفاقية «أرميستاز» وقد أعادت الى الاذهان ما كان يحدث فى القرون الاولى من بيع للاراضى والاقاليم بما عليها من الناس والدواب والخيرات!!

وهكذا باع من لا يملك لمن لا يستحق إقليمنا وشعباً أكمله بأخس الاثمان!!

وكانت هذه لعبة إستعمارية مقصودة كعادة الاستعمار الاوروبى الذى داب على بث الالغام القابلة للتفجير فى أية لحظة تارة بحدود مصطنعة متنازع عليها بين الدول، أو تحريصا لاجلوية ضد الاقلية أو العكس ، أو زرع عوامل الفتن والقتال والحروب الاهلية بمثل هذه الصنفقة المثيرة للسخرية، والتي بمقتضاها اشترى مهراجا نصف مخبول شعباً بما يعادل ثلاثمائة الف دولار أمريكى !! وبعد قرن كامل من العام الذى سطر فيه صك البيع للمهراجا دخلت القوات الهندية كشمير، وبذلك إنكشف المخطط الخبيث الذى أعده الانجليز والهندوس..

ويصف مؤرخ كشميرى ما حدث قائلاً:

المعروف أن الاستعمار البريطانى لم يترك واحدة من مستعمراته إلا بعد أن يزرع فيها بذور الفتن والاضطرابات .. فعل هذا فى فلسطين والصومال والحدود بين العراق والكويت وغيرها.. وفى كشمير كان المثال صارخاً.. فالغاصب الذى احتل شبه القارة الهندية باكملها عمد الى بيع ولاية معظم سكانها من المسلمين الى مهراجا هندوسى غريب عن المنطقة، وبذلك تركت بريطانيا شوكة مسمومة فى ظهور مسلمى المنطقة!!

وفى اغسطس ١٩٤٧ أصدر البرلمان البريطانى قانون إستقلال الهند، وينص القانون على قيام دولتين مستقلتين هما الهند وباكستان. وطبقاً لخطة التقسيم تنضم المناطق ذات الاغلبية المسلمة الى باكستان فى حين تنضم المناطق الاخرى ذات الاغلبية الهندوسية الى الهند، ويتعين تبعاً لذلك أن تنضم كشمير ذات الاغلبية المسلمة الى باكستان.

وكانت تلك هى رغبة الاغلبية الساحقة من سكان كشمير وهم من المسلمين، بل كان عدد كبير من الاقلية غير المسلمة يفضلون الانضمام الى باكستان، وتؤكد حقائق الجغرافيا أيضاً حتمية إنضمام كشمير الى باكستان، إذ ليس لها طريق للاتصال بالعالم الخارجى سوى الاراضى الباكستانية، والميناء البحرى الوحيد لكشمير هو مرفأ كراتشى بباكستان كما أن كشمير هى الامتداد الحيوى والاستراتيجى لباكستان، إذ تنبع الانهار الثلاثة التى تروى اراضى باكستان من كشمير، وهى نهر «السند» الشهير وأخواه جليم وجناب.. وللأسف الشديد فان ما تم تطبيقه مع عشرات الولايات ذات الاغلبية الهندوسية التى انضمت الى الهند، رفضت هذه الاخيرة إعماله بالنسبة لكشمير المسلمة وثلاث ولايات أخرى ذات أغلبية إسلامية!!

فقد كان من المفروض أن تعلن كل الولايات قرارها بالانضمام الى الهند أو باكستان قبل يوم ١٥ اغسطس ١٩٤٧م غير أن المهراجا الهندوسى الذى يحكم كشمير لجأ الى خدعة مأكرة أوهم فيها المسلمين أنه تفاهم مع الحكومة الباكستانية تمهيداً للانضمام رسمياً الى باكستان .. وبدلاً من تنفيذ الاتفاق أو عز المهراجا الى رجاله بنزع سلاح المسلمين العاملين فى الجيش والشرطة الكشميرية ثم هاجم البيوت ونزع ما كان لدى السكان المدنيين من أسلحة وعندما إعترض الاهالى على هذه الاجراءات المريبة، إستعان المهراجا بغلاة الهندوس لإبادة المتظاهرين العزل ووقعت

مذبحة رهيبة استشهد فيها ٢٧٠ ألف مسلم!! ولم يكن ممكناً أن تقف باكستان مكتوفة الأيدي حتى يفرغ عبدة الأبقار من إبادة ملايين المسلمين في كشمير..

ثارت القبائل الباكستانية، وزحف رجالها البواسل لنصرة إخوانهم وأصهارهم المستضعفين في كشمير ، واستطاعوا تحرير جزء من كشمير تأسست فيه حكومة كشمير الحرة.. خشى المهراجا الهندوسى سوء العاقبة فبادر بالقرار الى ولاية جامو.. ومن المخبأ أرسل كتاباً يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٤٧ م الى حاكم الهند العام اللورد مونتباتن يعلن فيه رغبته فى ضم ولاية كشمير الى الهند، ويطلب إرسال قوات من الجيش الهندى لقمع السكان المسلمين وأنصارهم من قبائل «الباتان» القوية.. وفى اليوم الأسود — كما يطلقون عليه فى كشمير — وهو يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧ م اجتاحت قوات الاحتلال الهندى «جنة الله فى أرضه» كشمير المسلمة..

وہ کہے کہ یہ ایسا بڑا بڑا شخص ہے کہ اس کے لئے ہر شے ہر حال میں ہوتی ہے۔

[illegible]

الفصل الثانى

جرائم ضد الإنسانية

1911

1912

منذ اللحظة الاولى لفترة الاحتلال التي دامت ٤٧ عاما حتى الان لم تتوقف الجرائم الوحشية ضد أبناء كشمير المحتلة.. فالقوات الهندية لا تتورع عن إستخدام أبشع الوسائل الشيطانية لقمع انتفاضة شعب كشمير المسلم، وتصفية شبابه وأطفاله خشية أن يأتى اليوم الذى يحررون فيه أرضهم وعرضهم ويظهرون فيه ديارهم من رجس عبده الايقار والاوثان.. ويمكن القول بأن الممارسات الهندية تندرج فى إطار مخطط متكامل للتطهير العرقى بعيد المدى.. فهناك الإبادة الجماعية للرجال رمياً بالرصاص أو ذبحاً بالسكاكين والذى أو حرقاً بالنار أو بإلقاء أحماض كيميائية قاتلة على رأس وجسد الضحايا.. وهناك الاعتقال العشوائى المقترب بتعذيب عشرات الالوف بلا محاكمات أو تحقيقات عادلة، وإحراق المتاجر والمنازل والزراعات على أوسع نطاق وحظر التجوال معظم الوقت وبتر الأطراف .. إلخ

ومن أغرب وأبشع الوسائل التى تلجأ إليها سلطات الاحتلال الهندى للحد من تزايد عدد السكان المسلمين إنهم يقومون بخصى الشباب والاطفال قهراً حتى لا ينجبوا ذرية فى المستقبل!!

كما يقومون بتعقيم الفتيات كى لا يلدن !! ومن الجرائم اليومية كذلك مصادرة إتلاف ممتلكات المسلمين وإحراق حقولهم ومواشيهم وأغنامهم حية، ومن يعترض يكن مصيره المحتوم رصاصة فى القلب أو طعنة مهلكة فى العنق أو الذوبان الرهيب فى أحد أحواض حمض الكبريتيك المركز!! وتضج التقارير الدورية لمنظمات حقوق الانسان الدولية (وعلى رأسها منظمة العفو ومنظمة مراقبة اسيا ومنظمة أطباء بلا حدود وغيرها) صارخة من هول وبشاعة جرائم سلطات الاحتلال الهندى ضد السكان العزل فى اقليمى جامو وكشمير ويكفى ان نستعرض بعض الارقام ذات الدلالة الواضحة على خطورة ما يجرى فى كشمير ..

خلال أقل من عامين ، وبالتحديد فى الفترة من أول يناير سنة ١٩٩٠ وحتى نهاية أغسطس سنة ١٩٩١ كانت خسائر المسلمين فى كشمير ما يلى:

١- إستشهاد ٣٥ الف مسلم ومسلمة ، منهم ٢٢٠٠ طالب احرقهم الجيش الهندى أحياء فى منطقة «كبواره» وحدها.

٢- جرح وإعاقة ٣٠ الف شخص من بينهم عدد كبير أصيبوا بعاهاات مستديمة إثر إعتداء من قوات الاحتلال.

٣- إعتقال ٦٩ الف شخص فى السجون ومعسكرات التعذيب

٤- طرد ٢٥ الف مسلم الى كشمير الحرة بعد هدم أو حرق منازلهم

٥- فصل الاف الموظفين المسلمين تعسفياً وحرمانهم من مورد الرزق الوحيد.

٦- إغتصاب ٣٥٧٥ مسلمة بصورة جماعية مروعة وأستشهد من المجنى عليهن ١١٠ إثر الاغتصاب، كما جرى إغراق ٢٠ من الضحايا في الأنهار لبث الرعب في المنطقة

٧- تعرضت ٦٠٠ امرأة للاجهاض بعد الإغتصاب البربرى.

٨- تم نزع الخصيتين لأكثر من ٤١٥ رجلاً في قرية سنور كليبورة وغيرها

٩- إحراق ٢١ ألف متجر ومنزل و ٥٥٠ مدرسة وكلية، وقامت سلطات الاحتلال بإحراق حبوب غذائية قيمتها تفوق المليار دولار وأعدموا ٣٠٠ رأس من المواشى والاغنام الحية!!

كما تولى أعداء الحياة الهندوس تخريب وإحراق مساحات هائلة من الغابات الطبيعية والبساتين تفوق قيمة ما بها من أشجار وموارد طبيعية وثمار عدة بلايين من الدولارات!

إذا كانت تلك هي حصيلة أعوان الشيطان خلال بضعة عشر شهراً فقط من عمر إحتلال استمر منذ ٤٧ سنة حتى الان، فكم يبلغ حجم الحصاد الكلى لسنوات البطش الاسود المجنون؟! إن هذه الارقام الفلكية للخسائر المادية والبشرية التى سببتها قوات الاحتلال الغشم ليست من عندنا وإنما هي من إحصاء هيئات دولية ومنظمات عالمية محايدة تتولى الدفاع عن حقوق الانسان في مختلف أنحاء العالم..

وعلى الرغم من السياسة الهندية الثابتة والمتمثلة في منع دخول الصحفيين وبعثات منظمات حقوق الانسان الى كشمير المحتلة لمتابعة ما يدور هناك، إلا أن هذه المنظمات استطاعت بمصادرها ووسائلها الخاصة ان تخترق الستار الحديدي، وأن تجمع المعلومات الوفيرة والادلة القاطعة على جرائم القوات الهندية ضد شعب كشمير الاعزل الامن الصبر والايمان بالله الواحد الاحد ولو كره الهندوس.

تقول منظمة العفو الدولية ان القوات الهندية تورطت في انتهاكات واسعة لحقوق الانسان من بينها عمليات إعدام بدون محاكمة وجرائم إغتصاب وإعتقال وتعذيب وإغتيال للعاملين في الرعاية الصحية بصورة متعمدة» وقد ساهمت نيودلهي في انتهاكات حقوق الانسان عن طريق ممارستها المتمثلة في عدم تقديم جنودها وضباطها الذين ارتكبوا المخالفات الى المحاكمة» وكذلك (الاكتفاء بعقوبة ضئيلة مثل وقف الترقية أو تسجيل ملاحظات بلفت النظر في ملفات افراد القوات المسلحة رغم خطورة الجرائم التى ارتكبوها مثل الاغتيال والاغتصاب)

وتصف منظمة (اسيا ووتش) عمليات القتل الجماعى لمئات المعتقلين أسبوعياً داخل السجون بانها (يجرى تنفيذها على أنها مسالة سياسية بحتة) وتهاجم المنظمة الدولية حكومة الهند بشدة وتتهمها بالتراخى في معاقبة الفاعلين في مثل هذه الجرائم الخطيرة والتستر عليهم في بعض الاحيان..

منظمة دولية ثالثة هي الرابطة الدولية لمنظمات حقوق الانسان) أدانت أعمال التعذيب

والاغتصاب والقتل التي ترتكبها القوات الهندية في مراكزها بكشمير ، وأكدت ان عدداً كبيراً من الضحايا هم من الثوار المطالبين بالاستقلال أو المتعاطفين معهم ونقل تقرير المنظمة شهادات وأقوال شهود عيان بشأن جرائم التعذيب الوحشي والاغتصاب واطلاق النار عشوائياً على المواطنين.

وقالت المنظمة الدولية (ان الاجراءات التي تدعى الهند أنها تتخذها دفاعاً عن النفس لا يمكن ان تكون مبرراً لوحشيتها وإهدارها للقوانين والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان) وأكدت المنظمة ان التعذيب للحصول على معلومات من المعتقلين أثناء التحقيقات هو عملية شائعة في معسكرات الاستجواب الهندية.. واختتمت المنظمة التي تتخذ من باريس مقراً لها تقريرها بمطالبة السلطات الهندية باحترام حقوق الانسان في كشمير وغيرها من المناطق وإيجاد حل عادل وسلمي للقضية طبقاً لقرارات الامم المتحدة ومجلس الامن التي توجب إعطاء الكشميريين حق تقرير المصير وسحب، قوات الاحتلال الهندي من الولاية ذات الاغلبية المسلمة وشاركت منظمة المانية هي (جمعية مناصرة الشعوب المضطهدة) في تأكيد خطورة ما يقع في كشمير من إنتهاكات بشعة لحقوق الانسان . ووجهت المنظمة إنتقادات لاذعة للحكومة الهندية وجيشها الذي وصفته بأنه (ذو مستوى أخلاقي منحدر) وقالت المنظمة في رسالة وجهتها الى حكومة نيودلهي: (إن كشمير في عهد حكومتكم التي تدعى أنها ديمقراطية تحولت الى معسكر تحقيق ملء بالتعذيب والارهاب.. وأن فرض أحكام الطوارئ على الولاية منذ أربع سنوات أحوال حياة المواطنين العادية الى جحيم لا يطاق، وهم في أمس الحاجة الى العلاج والرعاية الطبية).

وأعربت المنظمة الألمانية عن قلقها البالغ بشأن أوضاع مئات الألوف من المفكرين والابرياء المعتقلين بدون محاكمة، كما أدانت بشدة عمليات قتل المحتجزين على نطاق واسع وكذا قتل المدافعين عن حقوق الانسان في كشمير ، مؤكدة أن هذه الاجراءات الاجرامية لن تهرب أنصار ودعاه حقوق الانسان.

وفي يوليو ١٩٩٢ اضطر الكونجرس الامريكى الى الموافقة على مشروع قرار تقدم به السيناتور الجمهورى دان بيرثون يقضى بخصم ٢٤ مليون دولار من المساعدات الامريكية للهند عقاباً لها على ما ثبت وقوعة من ممارسات قمعية وإنتهاكات دامية لحقوق الانسان في كشمير المحتلة وقد تم إقرار المشروع بصعوبة بعد أن سبق رفضه في عام ١٩٩١، بسبب تامر النواب اليهود لصالح الهند ذات العلاقات القوية مع إسرائيل في كافة المجالات وخاصة المجال العسكرى!!

وبالإضافة الى ما أوردته تقارير وتحقيقات المنظمات الدولية، هناك شهود عيان على المذابح والمخازى التي تقتربها قوات الاحتلال الهندية بصفة يومية. تقول الطفلة زينب على ٥ سنوات - أنها رأت الجنود يذبجون أمها أمام عينيها بلا شفقة أو أدنى إستجابة لصرخات الطفلة المسكينة التي فقدت كل أهلها بهذه الوسائل الاجرامية.

أما الطفلة كلثوم - ٧ سنوات - فهي مصابة بغرغرينا في ساقها بعد إعتداء بربرى شنته قوات الاحتلال على منزلها وكانوا قد أخذوها رهينة حتى يذعن أبوها لرغباتهم المجنونة ويرشداهم الى المكان الذى تختبئ فيه أمها ليغتصبوها !!

وعندما أصر الأب الشجاع على الرفض قطعوا ساق الطفلة وتركوها تنزف بلا أية إسعافات!! وهناك الطفلة فاطمة المصابة بحالة نفسية تجعلها ترتعد رعباً حين ترى الغرباء ... فقد شاهدت الهندوس يلقون بأماها في نهر «جليم» إثر الاعتداء عليها!!

ويقول غلام بنى راجا - ١٩ سنة - أن قوات الاحتلال إعتقلته من منزله مع مجموعة كبيرة من شباب المنظمة وإقتادوهم الى أحد مراكز الاعتقال المنتشرة في «الله اباد» و«فارانسى» و«كومباتور» و«جابابور» و«ساتنا» وغيرهم.. وهناك ضربوه مراراً بأحزمة من الجلد الغليظ كما تعرض للصعق الكهربائى لاجبارة على العمل مرشداً والتجسس على الثوار الكشميريين.

أما عبد المجيد خان من منطقة «لان كان» فهو يعانى من عجز يدنى دائم نتيجة تعرضه لتعذيب بشع مستمر في مركز إستجواب «كبارى» حيث كان الهندوس يضعون يديه ورجليه في ماء مملح لفترة طويلة ثم ينقلوه مباشرة ليضعوا أطرافه في ماء مغلى!! وترتب على هذا التعذيب المتواصل إصابته بغرغرينا في أصابعه وتركوه بلا أى علاج، وكانت النتيجة بتر أصابع يديه وقدمية وبطبيعة الحال لا يمكنه الان القيام بأى عمل لكسب الرزق!!

عبد الخالق سومور - ٢١ سنة - أحرق الهندوس بطنه بعد إعتقاله إثر الادعاء بإطلاق أعيرة نارية في سماء القرية التى يسكن بها الضحية!!

ضحية أخرى.. شاب في عمر الزهور اسمه إخطار الدين محمد حاول الجالادون الهندوس أرغامه على الجلوس فوق جمر ملتهب ، وعندما رفض أحرقوا أعضاءه التناسلية بالنار عقاباً له لانه لم يرشدهم الى مكان أحد المجاهدين!!

وفيما يلى تعرض بإيجاز لحالات أخرى من ضحايا التعذيب والقهر وجميعهم يرقدون الان بحالة يرثى لها في مخيمات اللاجئين بالجزء المحرر من كشميرى

١- أمير دار شاب يسكن في بلدة «ناركاه بدجام» تعرض للضرب المبرح بالعصى والهرافات على رأسه أحدث به إنفجاراً في المخ، وأنقذت حياته بصعوبة بعملية جراحية.

٢- عبد العزيز شيخ محمد شفيق . أعتقله الهندوس من منزله في (تكيركب وارى) وعذبوه أثناء الاستجواب حتى تحطمت ساقه، ويرقد الان رهين العلاج في مخيم «باغ».

٣- محمد يوسف فيروز وزميله حبيب الله عبد الاحد بير. مدرسان تم أعتقالهم مع اخرين يوم ٢٠ مايو ١٩٩٠ وجردوهما من الملابس تماماً في ساحة عامة أمام القرويين بما فيهم النسوة وأعتدى

جنديان عليهما جنسياً أمام الناس(!!!)

٤- الطاف أحمد محمد ملك من سكان العاصمة «سرينجار» اعتقلوه ٢٠ يوماً وأثناء الاستجواب وضعوه على الأرض وعلى ظهره جسم حديدى يزن ٥٠ كيلو جراماً حتى حطموا أضلاعه.

٥- أثناء اعتقال الشاب مهراج خالد محمد أمين إقتيد الى مركز تحقيق مقره الكلية الاسلامية (سابقا) وتعرض للضرب المبرح ورش «الفلقل» فى عينيه وجراحه وذات الامر مع اخرين لا يحصى عددهم!!

الفصل الثالث

الإغتصاب الجماعي

March 1, 1912

The Secretary of the Board

نص تقرير منظمة مراقبة اسيا ومنظمة أطباء بلا حدود عن كشمير.

يعتبر تقرير البعثة المشتركة لمنظمتي (مراقبة حقوق الانسان وأطباء بلا حدود) عن (الاغتصاب الجماعي في كشمير) من أخطر التقارير الموثقة عن المخطط الهندي الرهيب لإذلال المسلمين في كشمير وإضعاف الروح المعنوية لديهم، ومن تم تسهيل عملية التطهير العرقي، وإجبارهم على الهجرة الى باكستان أو الجزء المحرر من كشمير تمهيداً لإحلال الهندوس بدلاً منهم، وبذلك تضيق كشمير الى الأبد!! ونظراً لأهمية وخطورة التقرير رأيت أنه من الأفضل سرده حرفياً بلا أي رتوش، أو تدخل من جانبي ويكفي أن نشير الى ما تضمنه التقرير من أدلة طبية قاطعة وشهادات الضحايا وشهود آخرون، بل وإعترافات جنود ومسؤولين هندوس بوقوع مثل هذه الجرائم الفاضحة.. وفيما يلي النص الكامل للتقرير..

لقد أصبحت ولاية جامو وكشمير الواقعة بين الهند وباكستان منذ شهر يناير عام ١٩٩٠ مسرحاً لصراع وحشي بين قوات الامن الهندية والمسلمين المسلحين الذين يطالبون بالاستقلال عن الهند أو الانضمام الى باكستان. ولقد انتهجت الحكومة المركزية في الهند سياسة قمعية في كشمير وذلك في اطار جهودها لسحق الحركة المسلحة هناك مما نجم عنه انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان من جانب قوات الجيش والقوات شبه العسكرية الهندية وطوال فترة الصراع اتخذت قوات الامن الهندية عن عمد المدنيين هدفاً لها حيث انه من المعتقد أن الغالبية العظمى من المدنيين يتعاطفون مع الجماعات المسلحة في كشمير ولقد دأبت قوات الامن الهندية المؤلفة من قوات الجيش وفئتين من القوات شبه العسكرية هما قوات البوليس الاحتياطي المركزي وقوات امن الحدود، دأبت هذه القوات على الاعتداء على المدنيين خلال عمليات البحث عن المسلحين التي تقوم بها وكذلك تعذيب واعداد المعتقلين في السجون الى جانب قتل المدنيين في هجمات انتقامية.

ولقد قام ممثلون عن منظمتي «مراقبة اسيا» و«أطباء من أجل حقوق الانسان» بزيادة لكشمير في اكتوبر عام ١٩٩٢ بغرض جمع الأدلة عن عمليات الاغتصاب وانتهاكات حقوق الانسان الأخرى وكذلك انتهاكات قوانين الحرب التي ترتكبها قوات الامن الهندية، ولقد قامت المنظمات بإدانة هذه الجرائم باعتبارها انتهاكاً لحقوق الانسان الدولية وانتهاكاً للقانون الانساني.

ومنذ أن بدأت الحكومة الهندية حملتها القمعية ضد المسلمين في كشمير بشكل جدي في يناير عام ١٩٩٠ ازدادت بشكل كبير عمليات الاغتصاب التي يرتكبها افراد الامن والتي غالباً ما تحدث أثناء عمليات الحصار والبحث والتفتيش التي تقوم بها قوات الامن الهندية حيث يتم احتجاز الرجال من سكان كشمير في الحقائق العامة أو في أفنية المدارس، بينما تقوم قوات الامن بمداومة منازلهم بغرض تفتيشها، وكثيراً ما تقوم قوات الامن الهندية في هذه الحالات بفرض عقاب جماعي على السكان المدنيين يتمثل في الضرب والاعتداء على المواطنين وكذلك حرق منازلهم وتلجأ قوات الامن الهندية الى اغتصاب النساء كوسيلة لعقاب هؤلاء السيدات اللاتي تتهمهن قوات الامن

بالتعاطف مع المسلحين كما تعتبره وسيلة لاذلال المجتمع بأسره في كشمير!!

وتحدث عمليات الاغتصاب ايضا خلال الهجمات الانتقامية التي تقوم بها قوات الامن الهندية ضد المدنيين في كشمير في اعقاب الهجمات التي تنفذها الجماعات المسلحة الكشميرية ففي هذه الحالات يكون اى مواطن يقيم في المنطقة التي وقع فيها الهجوم هدفا لانتقام قوات الامن الهندية حيث يتعرض المدنيون للقتل بالرصاص ويتم حرق المنازل والممتلكات الى جانب اغتصاب النساء، وفي بعض الحالات تتعرض النساء للاغتصاب لمجرد اتهامات بتقديم الطعام والملا للجماعات المسلحة أو لرفضهن الاعتراف على اقربائهن من الرجال اعضاء الجماعات المسلحة ، غير أنه في الحالات اخرى لا يكون هناك سبب واضح لاغتصاب النساء في كشمير وفي كثير من الحالات يكون اختيار الضحايا اعتباطيا فالنساء مثلهم مثل الاخرين من المدنيين يتعرضون لسلاعتداء والقتل لمجرد تواجدهن في المكان الخطأ في الوقت الخطأ، وحيث ان معظم حالات الاغتصاب تحدث خلال عمليات الحصار والبحث والتفتيش التي تقوم بها قوات الامن الهندية فان مجرد العيش في منطقة بعينها يمكن ان يعرض النساء لخطر الاغتصاب.

ويتضمن هذا التقرير معلومات عن بعض حالات الاغتصاب التي جرت في كشمير. وبالرغم من ان جماعات حقوق الانسان الهندية والصحافة العالمية قد تناولت في تقاريرها قيام قوات الامن الهندية بعمليات اغتصاب على نطاق واسع في كشمير الا ان ذلك نادرا ما يحظى بالادانة على المستوى الدولي، ولقد أمضى ممثلو منظمتي مراقبة (حقوق الانسان) باسيا ومنظمة اطباء من اجل حقوق الانسان اسبوعا في كشمير تم خلاله تسجيل خمس عشرة حالة اغتصاب و ٤٤ حالة تعرض اصحابها لاحكام مبالغ فيها وثمانية حالات تعذيب وعشرين حالة اصابة ناجمة عن قيام قوات الجيش وقوات الامن الهندية باطلاق النيران بصورة عشوائية على اناس غير مسلحين وقد حدث ٨٠٪ من هذه الانتهاكات خلال فترة زيارة ممثلي حقوق الانسان وخلال الايام العشرة التي سبقت الزيارة، كما قام ممثلو منظمتي حقوق الانسان بجمع وثائق عن عدد كبير من الانتهاكات التي جرت خلال الأسابيع والشهور التي سبقت الزيارة كما ان المنظمين لا تزالان تستقبلان العديد من المعلومات في هذا الصدد.

وحيث ان هذه المعلومات ترد من مصادر موثوق بها فاننا نعتقد ان هذه الانتهاكات استمرت دون فتور بل تزايدت لتشمل قتل أنصار حقوق الانسان الكشميري الذين ساعدوا منظمتي مراقبة حقوق الانسان في اسيا وأطباء من أجل حقوق الانسان والذين قدموا معلومات للمنظمات العالمية وللصحافة الاجنبية!!

ان هذا التقرير هو الثاني في سلسلة تقارير تنشرها منظمنا مراقبة حقوق الانسان في اسيا وأطباء من أجل حقوق الانسان حيث تتناول هذه التقارير قضية حقوق الانسان في كشمير.

وتأمل المنظمات من نشر هذا التقرير توجيه نظر المجتمع الدولي الى ان اللجوء الى الاغتصاب قد

اصبح تكتيكا من تكتيكات الحرب في كشمير كما اصبحت على رأس سياسات الحكومة الهندية الامر الذى دفع قوات الامن الهندية الى الاعتقاد بان ارتكاب جريمة الاغتصاب لا يوجب العقاب، ان حالات الاغتصاب التى يتضمنها هذا التقرير نذكرها على سبيل المثال حيث ان جرائم الاغتصاب التى ترتكب في كشمير من الكثرة بحيث يعجز مثل هذا التقرير أن يحويها جميعها.

ان قيام قوات الشرطة الهندية بعمليات اغتصاب يعتبر امراً شائعاً في جميع أنحاء الهند وغالبا ما تكن الضحايا نساء فقيرات تنتمين الى طوائف اجتماعية ضعيفة او الى جماعات الاقليات في الهند ، ففي بعض الحالات يتم اخذ النساء رهن الاعتقال للاشتباه في ارتكابهن جرائم صغيرة للغاية او الاتهامهن بجرائم اكبر. كما يتم اعتقال النساء كرهائن لقربتهن لاشخاص مطلوب القبض عليهم في جرائم سياسية أو جنائية، كما أنه يتم في بعض الحالات اعتقال النساء كوسيلة من جانب رجال الشرطة للحصول على رشوة في مقابل اطلاق سراحهن ، وتكن النساء في جميع هذه الحالات عرضة للاغتصاب من جانب رجال الامن، كما تحدث عمليات الاغتصاب على نطاق واسع خلال عمليات قمع حركات التمرد التى تحدث في أنحاء مختلفة من الهند خاصة في ولاية اسام ومناطق الصراع الأخرى في شمال شرق الهند، إن قوات الجيش والشرطة الهندية تلجأ الى الاغتصاب كسلاح لتوقيع العقاب والترهيب والاكرام والاذلال والامتهان.

وفي الحقيقة لا توجد هناك احصائيات دقيقة عن عدد حالات الاغتصاب التى ترتكبها قوات الامن الهندية في كشمير غير ان جماعات حقوق الانسان قد سجلت الكثير من الحالات منذ عام ١٩٩٠ ولكن نتيجة لان حالات اغتصاب عديدة قد جرت في قرى نائية فإنه يكون من المستحيل الاقرار برقم محدد، غير أنه مما لا شك فيه هو ان اللجوء الى ارتكاب جرائم الاغتصاب يعتبر امراً شائعاً في كشمير وغالبا ما يمر دون عقاب!!

ان السلطات الحكومية الهندية نادرا ما تجرى تحقيقات بشأن الاتهامات الموجهة لقوات الامن والخاصة بارتكاب جريمة الاغتصاب في كشمير. وتعد محاكمة اثنين من الجنود الهنود لاغتصابهما سائحة في اكتوبر عام ١٩٩٠ هى الحالة الوحيدة على حد علمنا التى سمحت الحكومة الهندية بنشرها على العامة ، وقد تم الحكم على الجنديين بالسجن بيد انه حتى شهرابريل عام ١٩٩٣ كان الجنديان لا يزالان في مواقعهما العسكرية حيث ان القضية لا تزال امام محكمة الاستئناف.

وبالرغم من ان الحكومة الهندية ادعت انها امرت باجراء تحقيقات حول ما تردد عن حدوث حالات اغتصاب الى جانب اتخاذ اجراءات ضد المذنبين الا ان السلطات الهندية لم تعلن حتى الان عن اية محاكمات او عقوبات ضد أى من رجال الامن المتورطين في مثل هذه القضايا وبالرغم من انه ليس هناك دليل على اجازة عمليات الاغتصاب باعتبارها احدى سياسات الحكومة الهندية في كشمير، إلا أن عدم محاكمة ومعاقبة المسؤولين عن عمليات الاغتصاب أو عدم الاعلان عن إتخاذ أى إجراء ضد رجال الامن المتهمين في جرائم الاغتصاب، يعنى أن السلطات الهندية تكون بذلك قد

أظهرت ان ممارسة الاغتصاب هو امر يمكن التسامح فيه والتغاضي عنه. ولقد حاول مسئولو الحكومة الهندية في ردهم على تقارير الصحافة وجماعات حقوق الانسان بشأن حوادث الاغتصاب حاولوا التشكيك في شهادة النساء اللاتي تعرضن للاغتصاب باتهامهن بانهن متعاطفين مع الجماعات الكشميرية المسلحة.

نبذة قانونية

ان الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية يحرم التعذيب وجميع الاشكال الاخرى من التعامل غير الانساني الذي يتسم بالقسوة والاذلال، وقد صدقت الحكومة الهندية على هذا الميثاق، كما صدقت على اتفاقية جنيف الرابعة الصادرة عام ١٩٤٩.

وتتناول المادة الثالثة من اتفاقية جنيف الصراعات الداخلية حيث تحرم قتل وتعذيب واساءة معاملة المدنيين سواء من جانب القوات الحكومية أو من جانب الجماعات المسلحة وتحرم المادة الثالثة بوضوح عملية الاغتصاب الذي يعد تعاملا وحشيا وانتهاكا للكرامة الشخصية.

وبالرغم من ان الصراع في كشمير لا يفي حاليا بالشروط اللازمة لتطبيق البروتوكول الثاني لاتفاقية جنيف (والذي يحكم ايضا الصراعات الداخلية) ولكن بأسلوب مختلف الا اننا نعتقد ان هذا البروتوكول يعتبر مرشدا حاسما بالنسبة لما تحرمه المادة الثالثة والخاصة بانتهاكات الكرامة الشخصية، والبروتوكول الثاني يجرم انتهاكات الكرامة الشخصية، اشكال الاعتداء الانحطاطي، ان التعليق الذي نشرته اللجنة الدولية للصليب الاحمر يوضح ان هذا البروتوكول يؤكد ويكمل المادة الثالثة لانه يظهر بوضوح ضرورة التأكيد على حماية النساء اللاتي قد تصبحن ضحايا للاغتصاب أو ممارسة الدعارة بالاكراه او الاعتداء المنحط.

وبالرغم من ان الخط الفاصل بين المعاملة غير الانسانية القاسية وبين التعذيب ليس واضحا تماما سواء في القانون الانساني او قانون حقوق الانسان الا ان الاغتصاب يعتبر ايضا انتهاكا للميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية وللمادة الثالثة وذلك فيما يتعلق بالتعذيب، ان الاتفاقية التي تناهض التعذيب والانماط الاخرى من التعامل او العقاب غير الانساني والذي يتسم بالقسوة والاذلال يضع تعريفا للتعذيب يتمثل في اعتباره اي ألم حاد أو معاناه سواء كان ذلك جسدياً أم عقلياً يقع عن عمد على شخص بغرض الحصول منه أو من شخص آخر على معلومات أو اعترافات تعرضه للعقاب نتيجة لقيامه هو أو الشخص الآخر بعمل ما أو نتيجة للشك في قيامه بهذا العمل أو تعرضه هو أو الشخص الآخر للترهيب أو الاكراه لاي سبب يركز على التمييز من اي نوع، وحينما يقع هذا الألم أو هذه المعاناة من جانب مسئول عام أو بتحريض من مسئول عام أو من جانب شخص يمتلك سلطة رسمية.

وعندما يقوم أي طرف في أي صراع مسلح سواء داخليا أو دوليا باللجوء الى الاغتصاب او بتقبله

من مقاتلية بهدف احدث الام حادة ومعاناة قاسية وذلك بغرض الاكراه على الطاعة او انزال العقاب او التهيب او الحصول على معلومات او اعترافات فان ذلك نوع من انواع التعذيب.

ولقد كان الاغتصاب حتى وقت قريب لا يحظى بالادانة او التحقيق الدولي بما في ذلك الاغتصاب الذى يرتكب في اطار الصراع المسلح، ففي الماضى كان الاغتصاب يعتبر من «غنائم الحرب» او يتم اعتباره حوادث عارضة في الصراع او شكل ما أشكال التجاوزات الجنسية التى تدفعها نوازع شخصية وليس تجاوزا في استخدام القوة ينطوى على مسئولية عامة.

ولقد تم توظيف التقارير التى تشير الى اللجوء الى الاغتصاب على نطاق واسع كتكتيك من تكتيكات الحرب في يوغوسلافيا السابقة ثم توظيفه في تركيز الانتباه على دور الاغتصاب في الحرب في اشارة الادانة الحالية، ويتعين زيادة نطاق الادانة ليشمل اللجوء الى الاغتصاب في الصراعات الداخلية.

وأخيراً فان القانون الجنائى الهندى يجعل من التعذيب جريمة ويفرض عقوبات محددة على رجال الشرطة أو قوات الامن التى تتهم بالاغتصاب، فطبقا للفقرة ٣٧٦ (١) من قانون العقوبات الهندى فان اقل عقوبة يمكن الحكم بها على جريمة الاغتصاب هى السجن لمدة سبع سنوات.

بالاضافة الى ذلك فان القانون الجنائى في التعديل الذى ادخل عام ١٩٨٣، أضاف لأول مرة جريمة الاغتصاب في السجن، وحدد عقوبة قدرها السجن عشر سنوات لضباط الشرطة في حالة اغتصابهم النساء رهن الاعتقال، كما يمكن ان تزداد مدة العقوبات لتصل الى السجن مدى الحياة هذا بالاضافة الى امكانية اشتغالها على دفع غرامة.

كما نصت الفقرة ٣٧٦ (٢) (ب) من قانون العقوبات الهندى على ان ضباط القوات شبه العسكرية والقوات المسلحة يخضعون ايضا لنفس العقوبات.

ولقد ادى التعديل الذى ادخل عام ١٩٨٣ في القانون الجنائى الهندى الى حدوث تغيير في شروط توفير الادلة خاصة تلك المتعلقة بموافقة المتهم. وبالرغم من التغييرات التى ادخلت على القانون فانه لا يوجد دليل على ان السلطات لديها النية على تنفيذه، بل ان الفقرة ١٥٥ (٤) من قانون الشهادة الهندى لا تزال سارية المفعول والتى تنص على انه يمكن التشكيك في صدق الشاهد من جانب الطرف الاخر، أو بموافقة المحكمة او من جانب الطرف الذى استدعى الشاهد عندما يكون الشاهد قد تمت محاكمته من قبل في قضية اغتصاب او محاولة اغتصاب.

ويكشف عرض احكام قضايا الاغتصاب في السنوات السبع بعد ادخال التعديل في القانون ان القضاة استمروا في بناء قراراتهم غالبا على «شخصية» الضحية المغتصبة ان القوانين العسكرية الهندية خاصة قانون الجيش والتشريعات الموازية له والتى تحكم القوات شبه العسكرية الفيدرالية، تشكل ايضا محاكم عسكرية وتفرض عقوبات على افراد هذه القوات المسؤولين عن

عمليات الاغتصاب، غير انه قد ثبت بشكل عام ان المحاكم العسكرية في الهند ليست على الدرجة الكافية من الكفاءة للتعامل مع انتهاكات حقوق الانسان الخطيرة بل انها تعمل على إخفاء الأدلة وحماية الضباط المتورطين.

وفي هذا التقرير فان منظمتي مراقبة حقوق الانسان في اسيا واطباء من اجل حقوق الانسان اوصتا بمحاكمة العسكريين وشبه العسكريين المشتبه فيهم في حالات الاغتصاب امام المحاكم المدنية.

٣- عمليات اغتصاب ترتكبها قوات الحكومة الهندية في كشمير.

ظهرت تقارير الاغتصاب التي قامت بها قوات الامن الهندية في كشمير بعد وقت قصير من الاجراءات الصارمة التي اتخذتها الحكومة الهندية في يناير ١٩٩٠، وبالرغم من التأكد من ان الجيش والقوات شبه العسكرية كانت ضالعة في عمليات اغتصاب واسعة النطاق فان حالات قليلة هي التي قامت السلطات الهندية بالتحقيق فيها، وحتى هذه الحالات التي اعلنت السلطات الهندية اجراء تحقيق فيها لم تسفر عن اجراء محاكمات جنائية لافراد الامن المتورطين فيها.

نموذج للإفلات من العقوبة

من الحالات المعروفة ما حدث في مايو ١٩٩٠ حيث تم احتجاز واغتصاب عروس صغيرة بواسطة جنود قوات حرس الحدود حينما كان موكب عرسها متجها الى منزل زوجها كما تم اغتصاب عمتها!! كما اطلقت قوات الامن النيران على الحفل فقتلت رجلا، واصابت العديدين وزعمت الحكومة الهندية انه وقع تبادل لاطلاق النيران «بين القوات الهندية والميليشيات المسلحة» اثناء حفله العرس، غير انه بعد نشر الحادث في الصحف المحلية والعالمية امرت السلطات الهندية الشرطة باجراء تحقيق، وبالرغم من أن التحقيق توصل الى أن النساء قد تم اغتصابهن فعلا فان قوات الامن لم تتعرض للمحاكمة على الاطلاق!!

وفي يوليو ١٩٩٠ قامت شرطة سوبور بتسجيل قضية ضد قوات الحدود لاغتصابهم (هاسينا من حامير كاديم) والتي تبلغ من العمر أربعة وعشرين عاما وذلك في السادس والعشرين من يونيو عام ١٩٩٠ وطبقا لما ذكره الاطباء في المستشفى الفرعى في سوبور فان قوات حرس الحدود انتشرت في المنطقة السكنية المجاورة لهم في الحادية عشرة مساء بعد عملية تبادل لاطلاق النيران بينهم وبين جماعات مسلحة، وبعد ذلك قامت قوات حرس الحدود بعملية بحث في المنطقة السكنية، وذكر الاطباء أنه عندما تم احضار هاسينا الى المستشفى كانت تعاني من نزيف مهبل.

وذكر تقرير المراقب الطبى انه كانت هناك علامات للعض في الوجه والصدر والثديين وخدوش في الوجه والصدر والرجلين وجروح في المنطقة التناسلية، وقد قامت الشرطة في الخامس من يوليو ١٩٩٠ باعداد تقرير تضمن اتهام بعض افراد القوات حرس الحدود بعملية الاغتصاب، وبالرغم من

ذلك، وطبقا لمعلومات منظمى مراقبة حقوق الانسان فى اسيا واطباء من اجل حقوق الانسان ، فانه لم يتم التحقيق فى القضية حتى الان!!

وهناك حادثة الاغتصاب التى جرت فى الثالث والعشرين من فبراير عام ١٩٩١ لسيدة من قرية كونا بونبور على ايدى بعض جنود الجيش الهندى التابعين للكتيبة الرابعة لرماة الراجيوتانا الهندوسى وتعطى هذه الحادثة مثالا حيا على فشل الحكومة الهندية فى اجراء تحقيقات عادلة وفى محاسبة افراد الجيش المتهمين باتهامات تتعلق بانتهاك حقوق الانسان، ولقد وقعت حادثة الاغتصاب هذه خلال قيام وحدة من الجيش بعملية تفتيش فى القرية، قام رئيس القرية والشخصيات المهمة الاخرى بابلاغ مسئولى الجيش بحادثة الاغتصاب فى يوم السابع والعشرين من شهر فبراير غير ان هؤلاء المسئولين انكروا هذه الاتهامات ولم يتخذوا اى اجراء وقام احد القضاة المحليين الذين زاروا القرية بمطالبة الشرطة باجراء تحقيق اكثر شمولاً فى حادثة الاغتصاب.

ولقد تم اخباره ان المسئولين فى دلهى قد انكروا هذه الاتهامات دون مناقشة الموضوع مع مسئولى الولاية، وأخيرا صدرت الاوامر الى الشرطة باجراء تحقيق غير ان هذا التحقيق لم يبدأ ابدا بحجة ان ضابط الشرطة المكلف باجراء هذا التحقيق كان فى اجازة فى ذلك الوقت ثم بعد ذلك قام رؤساؤه بنقله الى مكان اخر.

ونتيجة للانتقادات الموجهة للتحقيقات التى تجريها الحكومة الهندية فقد طلب بعض مسئولى الجيش من مجلس الصحافة بالهند والذى لا يضع للحكومة باجراء تحقيق فى حادثة الاغتصاب هذه، ولقد قام المجلس بارسال لجنة الى الغرب وذلك بعد ما يزيد عن ثلاثة شهور من وقوع الحادثة ، وبعد ان قامت اللجنة باجراء عدد من المقابلات مع عدد من النساء من المحتمل تعرضهن للاغتصاب خلصت الى ان التناقض الذى اشتملت عليه الشهادة التى أدلت بها هؤلاء السيدات الى جانب تغير عدد النساء اللاتى يحتمل وقوعهن ضحية الاغتصاب قد جعل تهمة الاغتصاب، لا اساس لها ولقد قامت اللجنة بدراسة التقارير الطبية التى تركز على فحوص طبية تم اجراؤها على اثنتين وثلاثين امرأة بعد اسبوعين وبعد ثلاثة اسابيع من وقوع الحادثة اى يومى ١٥ مارس و ٢١ مارس وقد اكدت الفحوص الطبية انه حدث تمزق لغشاء البكارة لثلاثة من النساء غير المتزوجات ، غير ان اللجنة قررت ان هذه الادلة الطبية لا قيمة لها حيث ان الفحوص الطبية المتأخرة لا تثبت شيئا كما ذكرت اللجنة ان مثل هذه السجلات تعتبر أمراً شائعاً بين سكان كشمير، كما عزت اللجنة تمزقات غشاء البكارة الى عوامل طبيعية أو اصابات أو ممارسات جنسية قبل الزواج!!

وعلى الرغم من ان نتائج الاختبارات ليست دليلاً كافياً لاثبات تهمة الاغتصاب، فان هذه النتائج تؤدى الى اثاره شكوك قوية حول رواية الجيش للاحداث فى كونا بونبور. فالأسلوب الذى تكذب به السلطات العسكرية والحكومية الهندية ادعاءات الاغتصاب وعدم انتهاجها

الاجراءات التي يمكن ان تؤدي الى ادلة خطيرة في اى قضية — وخاصة فيما يتعلق بالاختيارات الطبية غير الرسمية للضحية المدعية — مما يشوه سلامة التحقيق — الامر الذى يظهر حرص السلطات الهندية الشديد على حماية القوات الحومية من تهمة تتعلق بانتهاكات حقوق الانسان وتحت هذه الظروف، فان تحمس اللجنة لإلغاء أى دليل يناقض رواية الحكومة للاحداث، يظهر الحكومة على انها لا تلقى بالا للتعرض للنقد على المستوى الداخلى والعالمى، وانما ما تهتم به هو عدم اظهار الحقيقة، غير ان التقرير يروج لرأى الحكومة فيما تتعرض له من نقد على المستوى الدولى مؤكدة ان الاتهامات الموجهة للجيش ما هى إلا «خدعة كبيرة تروج لها الجماعات المسلحة والمتعاطفين معهم في كشمير والخارج وذلك لاعادة وضع كشمير في جدول الاعمال الدولى كقضية لحقوق الانسان.

وقد قامت قوات الامن الهندية بايذاء أولئك الذين حاولوا اعداد وثائق حول حوادث الاغتصاب، ففي نوفمبر سنة ١٩٩٠ تم القبض على د. ك.، جراح في مستشفى انانتناج الاقليمى، بعد ان اتخذ الترتيبات المطلوبة لطبيب امراض نساء لفحص سبع سيدات ادعين انهن تعرضن للاغتصاب من جانب قوات الامن الهندية، وقد ذكرت النساء اللاتي حضرن الى المستشفى اثناء ودية د.ك الليلية ان قوات الامن هاجمت حفل زفاف وقامت باغتصابهن بما في ذلك العروس!!

وفي التاسع والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٩٠ قامت قوات البوليس المركزى الاحتياطى بمحاصرة منزل الطبيب والقاء القبض عليه، وقامت هذه القوات بوضع عصابة على عينيه مع اثنين من اصدقائه كانا موجودين معه في ذلك الوقت ثم تم اقتيادهم الى معسكر حربى وسألت قوات الامن د.ك. لماذا قمت باحضار طبيب امراض النساء؟ وعندما اجابهم: أنا أتعامل مع الناس بصرف النظر عن هويتهم، بادروا بضربه بالعصى والجننازير المعدنية، وتم ضرب زملائه بنفس الطريقة وظل الثلاثة محتجزين لمدة أربعة ايام.

وحتى عندما تصدر الاوامر باجراء تحقيقات، فانها لا تؤدي الى محاكمات فقد صدر امر قضائى بالإستفسار عن حالة خمس سيدات ذكرت التقارير تعرضن للاغتصاب قرب انانتناج في الخامس من ديسمبر ١٩٩١ غير ان القاضى لم يتسلم التقرير على الاطلاق وطبقا لما ورد في «كشمير تايمز» في الرابع من يناير ١٩٩٣ فان الحكومة المحلية امرت بالتحقيق في ٨٧ حادثة قتل واغتصاب وحرقت منازل الا ان هذه التحقيقات لم تسفر عن صدور احكام جنائية !!

ولقد جرت سبع محاكمات في الفترة ما بين ابريل ١٩٩٠ ويوليو ١٩٩١ بشأن حوادث اغتصاب وموت في السجن والاحتجاز غير القانونى واطلاق جنود الجيش النيران على مدنيين بلا تمييز غير ان هذه المحاكمات لم تسفر الا عن طرد ضابط واحد، وكان أشد عقاب للضباط الباقين إما الإستبعاد مؤقتاً أو علامات، إستياء شديد في ملفاتهم!!

وقد أعدت منظمتا مراقبة حقوقو الانسان باسيا وأطباء من اجل حقوق الانسان وثائق بشأن

١٥ حالة من حالات الاغتصاب التي قامت بها قوات الجيش الهندى وقوات حرس الحدود، وقد وقعت اثنتان من هذه الحالات خلال زيارة فريق المنظمتين لكشمير ، والثالثة حدثت قبل ذلك بـ عدة شهور.

وحسب المعلومات المتوافرة فان السلطات الحكومية امرت باجراء تحقيق فى حالة واحدة فقط من هذه الحالات، ولم يتم الاعلان عن نتائج هذا التحقيق حتى مارس عام ١٩٩٣

اغتصاب فى شوبيان

فى ليلة العاشر من اكتوبر سنة ١٩٩٢ دخلت وحدة من الجيش تتألف من اثنين وعشرين جنديا مدججين بالسلاح قرية شاك سيدابورا والتي تبعد اربعة كيلو مترات جنوبى مدينة شوبيان فى مقاطعة بولو فى عملية بحث عن مسلحين مشتبه فيهم وفى اثناء عملية التفتيش قام الجنود بعملية اغتصاب جماعية لعدد من النساء يتراوح من ست الى تسع سيدات من بينهن فتاه فى الحادية عشر من عمرها وسيدة فى سن الستين!!

وتقابل فريق منظمتى مراقبة حقوق الانسان فى اسيا واطباء من اجل حقوق الانسان مع طبية امراض نساء ومساعدة جراح فى مستشفى شوبيان الاقليمى والتي قامت بالكشف على سبع من النساء فى الحادى عشر من اكتوبر وكشفت على الاثنتين الاخريين فى الثانى عشر من اكتوبر، وصرحت الطبيبة بان سبعا من النساء احضرهن فى الساعة الواحدة والنصف صباحا ضابط مركز الشرطة المحلية لجامو وكشمير فى شوبيان، وقالت لمنظمتى حقوق الانسان: ان جميع النساء كن يبكين واخبروها بان «شيئا سيئا» قد حدث حوالى منتصف الليل حيث جاء خمسة وعشرون من رجال الجيش الى القرية واتجهوا اليمنازلهم ، وقد قام الجنود باتهامهن باطعام والتستر على المسلحين ووجه اليهم الجنود اسئلة عن عدد المسلحين الذين أقاموا لديهن.

وقد قامت الطبيبة باجراء اختبارات على السائل المنوى وفحصت النساء السبع كل على حدة فى ذلك اليوم، وحينما ذكرت منظمة اطباء من اجل حقوق الانسان ان عدد الحالات تسع اتجهت الطبيبة فى اليوم الثانى عشر من اكتوبر الى القرية التى ورد فى التقرير ان عمليات الاغتصاب قد جرت بها حيث قامت بالكشف على السيدتين الاخريين حيث تبلغ احدىهما (ن) العشرين من عمرها بينما تبلغ اختها (ا) الثامنة عشر، وفى الرابع عشر من اكتوبر حضر مساعد الشرطة فى مركز شرطة جامو وكشمير فى شوبيان ويدي غلام نابى واحضر السيدتين الى المستشفى لعمل اختبارات كاملة.

ووصفت الطبيبة للمنظمتين ما وجدته فى النساء التسع كالآتى:-

(ز) ١١ سنة لديها خدوش وكدمات فى الصدر وبالوجه وضعف فى منطقة المهبل وتم تمزيق غشاء بكارتها ونصف سنتيمتر من المهبل، وتجلطت الدماء التى نزلت من التمزقات وكانت نتيجة اختبار السائل المنوى ايجابية.

(س) ٦٠ سنة ، ليس لديها أية علامات جروح في كل جسدها ، منطقة المهبل ضعيفة وكان اختبار السائل المنوى إيجابياً.

(هـ) ٢٠ سنة، لديها ضعف حول منطقة المهبل وتم تمزيق غشاء بكارتها.

(ب) لديها علامات خروج في الصدر والبطن ، وكان اختبار السائل المنوى إيجابياً.

(١)، ١٨ سنة، منطقة المهبل ضعيفة وغشاء بكارتها ممزق.

وقالت ان اختبار السائل المنوى لـ (ج)، (س)، (١)، (ب) كان سلبيا ولكن كان لديهم الضعف وبعض علامات الجروح.

واعلنت الطبية للمنظمتين انها أعطت نسخة من التقرير الطبي لضباط مركز الشرطة المحلية ، وانه في الثاني عشر من اكتوبر حضر ضابط عسكري الى المستشفى ليسأل عن الحادث وقامت الطبية باخباره بنتائج الاختبارات.

ولقد تقابلت المنظمتان مع النساء اللاتي قصصن الروايات التالية:ـ

(س) . حوالى ٢٥ سنة، شهدت بانه في ليلة العاشر من اكتوبر كانت في المنزل الذى يمتلكه حماها الذى يبلغ من العمر سبعين عاما وزوجته، وكان الإثنين في المنزل في ذلك الوقت.

وأخير حماها المنظمتين بانه في اثناء الليل كان هناك طرق على الباب ودخل ثلاثة جنود وسألوا «اين نساء المنزل» واستمر قائلاً أخبرتهم بانهن نائمات، فدخلوا الى حجرة النوم لكي يفتشوها وعندما بدأوا عملية التفتيش أمروني بالخروج وقام جنود اخرون بحجزى.

وتقول س للمنظمتين:

قام احد الجنود بحراسة الباب وقام اثنان باغتصابى، لقد قالوا «لدينا اوامر من الضباط باغتصابك، قلت: «يمكن ان تقتلوني لكن لا تغتصبوني» وظلوا هناك لمدة نصف ساعة حيث قام اثنان باغتصابى كما قام اثنان اخران باغتصاب اخت زوجى ثم رحلوا وتم اطلاق سراح حماها بعد نصف ساعة.

وقالت (١)، (ن) للمنظمتين انهما كانتا نائمتين سويا عندما حضر الى المنزل في منتصف الليل ثمانية أو تسعة جنود. وعندما ذهب اخاهما للباب ليستطلع الامر، قال «لقد حضر الجيش ليفتش منزلنا» ، ودخل اربعة جنود المنزل وامروا باخراج الاب والاخ خارج المنزل ، ودخل الجنود الى الحجرة التى تنام بها السيدات ، وقالت (١)، (ن) للمنظمتين : الجنود

لم يقولوا اى شيء عندما دخلوا ولكن كانوا يتكلمون فيما بينهم ولم نستطع فهمهم ولقد غطوا أعيننا وافواهنا بالملابس وامرونا بالرقود.

وتقول «ن» و«ا» ان كل الجنود اغتصبوها «وضربوا اخت زوجها البالغة من العمر عشر سنوات باعقاب البنادق والقوا بها خارج الغرفة» وقالت «ن» لمنظمة مراقبة حقوق الانسان في اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان انه كان هناك قرع على باب منزل اهل زوجها في منتصف الليل تقريبا.

وعندما ذهب والد زوجي ليرى من بالباب ، دفع بعيدا ودخل ثلاثة جنود الحجرة وامروني ان ابعد ابنتي جانبا، وعندما رفضت ، التقطها احدهم ووضعها في احد اركان الحجرة، طلبت الا يلمسني فقال لي :«لدينا أوامر ، فماذا نفعل؟» فما كان منهم إلا ان اغتصبوني جميعاً.

وقالت «ز» لمنظمة مراقبة حقوق الانسان في اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان انه حضر اربعة جنود الى المنزل ودخل إثنان فقط بينما ظل الاخران بالخارج وقالت انه عندما فتح والدها الباب ركله الجنود بالاقدام وابعدوه، وعند هذه النقطة إنهارت «ز» ولم تستطع ان تكمل رواية ما حدث.

وقالت (ج) ان ثلاثة جنود دخلوا الى منزلها واخذوا زوجها الى الخارج ودخل واحد منهم فقط الى الحجرة.

قال لي :«على ان افتشك » قلت له ان النساء لا يفتشن ولكنه قال / «لدى أوامر» ثم مزق ثيابي واغتصبني.

وقالت (س) ،(ب) ان ثلاثة جنود دخلوا حجرتها وأمروها ان تخلع ملابسها وعندما رفضت قائلة انها امرأة عجوز ضربها أحدهم في صدرها فوقعت ثم وضع احدى يديه على فمها ونزع سروالها واغتصبها.

وفي رد على طلبات منظمة مراقبة حقوق الانسان في اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان لمعلومات من الحكومة حول الحادث، قالت السلطات ان وحدات الجيش المتمركزة بشكل طبيعي في «شاك سيدابورا» قامت بعمليات تفتيش للقرية بناء على معلومات بان بعض المسلحين مختبئين هناك، وأضافت السلطات أن عمليات البحث تمت ما بين الساعة العاشرة والساعة الثانية إلا الربع وانه تم خلالها تفتيش سبع منازل بحضور رجل مسن واعترف مسئولون كبار بالحكومة ان البحث كان مخالفا لقواعد الجيش التي تحرم على الجنود دخول القرى بعد حلول الظلام.

وفي البيان الذى قدم لمنظمة مراقبة حقوق الانسان في اسيا ومنظمة الاطباء من أجل حقوق الانسان ادعت السلطات الهندية ان سكان المنازل السبعة تعرفوا على ثلاثة جنود مؤكدين انهم هم الذين فتشوا كل المنازل !! ومن الصعب تصديق ان الثلاثة جنود قاموا بعمليات الاغتصاب في عدة منازل في مدة ساعة و ٣٥ دقيقة !! وازدادت بيانات الحكومة ان «إمرأتين من اللاتي ادعين اغتصابهن كن زوجات لإرهابيين» هما «تاكوب حسين» قائد كتيبة من حزب المجاهدين و«محمد

يعقوب» قائد لحدى فرق نفس المجموعة المسلحة.

وكما اشرنا انفا، فان القوات الامنية في كشمير تستخدم الاغتصاب كسلاح ضد النساء المشتبه في انهن متعاطفات مع او على صلة بمن يدعى أنهم مسلحون، وبينما لا تعرف منظمتا حقوق الانسان ما اذا كانت مثل هذه الشكوك دافعا للجنود المسؤولين عن اغتصاب هؤلاء النساء أم لا، فانه من الواضح ان السلطات تستخدم اتهام النساء بأنهن على صلة «بارهابيين» لكي يضعفوا الثقة بشهادتهن وكذلك لكي، (على الاقل ضمنيا) يتهربوا من المسؤولية.

وحتى اذا كان لتلك الاتهامات اساس من الصحة فان ذلك لا يبرر باى حال من الاحوال استخدام قوات الامن للاغتصاب.

وتدعى البيانات الحكومية ايضا ان اربعة فقط من النساء خضعن للكشف الطبى وبالتالي شككوا في صدق شهادتهن، وكانت منظمتا حقوق الانسان قد حصلنا على ادلة طبية محددة وشهادات عن كل الحالات التسع، وقال مسئولو المستشفيات ان الادلة كانت قد قدمت لمسئولى الجيش ايضا وهو ما يفترض ان يكون عاملاً عاماً في قرار الحكومة بالامر باجراء تحقيق في القضية.

وقد حاول بيان الحكومة بشكل خاص ان يضعف الثقة بشهادة «ز» ذات الاحدى عشر ربيعا قائلاً: تبين اثناء التحقيق انه لم يكن هناك أية علامات ظاهرة على وجود جروح بها او ما يدل على تعرضها لإعتداءات جسدية، كما انها لم تظهر اى خوف أو فرغ وبدت وكأنها غير متذكرة للحادثة المزعومة، وفي السوفاق فان الطبيب والذي فحص «ز» في اليوم القالى للحادثة اكد ان غشاء بكارتها مزق وان الدم تجلط حول المزق، وان المنطقة المحيطة بالمهبل كانت حساسة وعندما وصفت «ز» لمنظمة حقوق الانسان في اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان كيف تم اغتصابها انهارت وعجزت عن استكمال الحديث.

وطبقا للجريدة اليومية الصادرة باللغة الانجليزية «كشمير تايمز» والتي صدرت يوم ١٤ اكتوبر ١٩٩٢، فان الشرطة في «شوبيان» قد سجلت حالة جنائية لاغتصاب جماعى ارتكبتها القوات الامنية في ١٣ اكتوبر وقال البيان ان الجريمة قد احيلت الى «فرع الجريمة» وهو فرع خاص للتحقيقات في الشرطة، ومنذ ابريل ١٩٩٣ لم تعلن الحكومة عن نتائج التحقيقات ولم يتخذ اى اجراء لمقاضاة ومعاقبة المسؤولين عن تلك الجريمة.

اغتصاب في «هاران»

وقعت هذه الحادثة يوم ٢٠ يوليو ١٩٩٢ اثناء عملية تفتيش عسكرى قرب مدينة هاران والتي تقع على بعد ٢٥ كم تقريبا من «سرنجار» وقد اجرت منظمة حقوق الانسان في اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان لقاء مع «ج» والتي تقيم في هاران حيث قالت انه في حوالى الساعة السادسة

والنصف دخل خمسة جنود ساحة منزلها وأمروها ان تقدم لهم بعض الماء ، ثم قام اثنان من الجنود بسحبها الى غرفتها ونزع احدهما عنها ملابسها بينما وقف الاخر عند الباب وقالت الضحية:

صفعنى الجندى الاول ثم القانى على الارض حيث سقطت على قطعة خشب جرحت ظهرى واغتصبني الجنديان وفقدت الوعي وعندما افقت وجدت زوجى قد وضع بطانية يغطينى بها.

امرأة اخرى نرمل لها بـ (هـ) قالت لمنظمتى حقوق الانسان انها كانت فى منزلها فى حوالى الساعة التاسعة صباحا عندما دخل اثنان من جنود السيخ الى منزلها وكانت «هـ» حاملا فى ذلك الوقت وبقي جنود اخرون خارج المنزل ، قالت:

قالوا لى انه يجب على ان اذهب معهم الى محل لكى يفتشوه وقال والدى انه سيذهب معهم ولكنهم قالوا: «لا» هى التى يجب ان تحضر رفضت ثم طلب أحدهم بعض اللبن وعندما اعطيته له تحسس الشدى ودفعنى الى احد الاركان ثم وضع أحدهم يده على فمى بينما كان الاخر يحمل مسدسا وأمرونى ان استلقى على الارض واغتصبني احدهم ثم فقدت الوعي.. بعدها بثلاثة ايام ذهبت «هـ» الى طبيب.

وتقول «ف» والده «هـ» انها كانت فى فراشها عندما حضر الجنود، حاولت الهروب عندما رأت الجنود يدخلون حجرة هـ ولكن جنوداً آخرين امسكوا بها وأعادوها الى الغرفة، ولم تغتصب او يعتدى عليها، وقد طالبت منظمة مراقبة حقوق الانسان فى اسيا وكذلك منظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان معلومات من الحكومة الهندية عن الحادث ولكن منذ ابريل ١٩٩٣ لم تتلقيا اى رد!! اغتصاب «جوريها خار»

لقد ارتكبت قوات الامن الاغتصاب كنوع من الانتقام من المدنيين حيث يعتقد ان معظمهم متعاطفين مع المسلحين ، ومثل هذا الانتقام كان يحدث عادة بعد هجمات المسلحين على دوريات الامن، وفى احدى هذه الحالات التى وقعت فى يوم اول اكتوبر ١٩٩٢، تعرضت دورية كانت عائدة من هجوم على قرية باخه كار فى مقاطعة هانوارا لهجوم من المسلحين، وقتل احد افراد الدورية، وبعد الكمين، انطلق جنود قوات الامن الهندية فى ثورة واهتياح الى قرية باتيكوت القريبة «فقتلوا عشرة افراد واضرموا النيران فى المنازل ومخازن الحبوب، وبعد ان غادروا باتيكوت دخلوا قرية جوريها خار.

«ب» عمرها ٣٥ عاما ومقيمة فى جوريها خار شهدت بانه فى يوم ١ اكتوبر ظهرأ كانت فى منزلها مع اخت زوجها ووالدته عندما دخلت قوات الامن المنزل، انتظر احد الجنود بالخارج بينما دخل الاخر الى الحجرة التى كانت هى فيها مع طفلها «قالت «ب» لمنظمة مراقبة حقوق الانسان فى اسيا ومنظمة الاطباء من أجل حقوق الانسان، لقد صوب الجندى مسدسه تجاه الطفل وامرنى ان ابعده

جانبا، رفضت ف ضربني بمؤخرة البندقية على ظهري ووضع يده على فمي، ثم القاني ارضا ونزع عني ملابسي واغتصبني ثم سمعنا صوت طلقات بالخارج وغادر المنزل.

«ز» التي تبلغ من العمر ٢٥ عاما قالت ان قوات الامن دخلت حجرتها حيث كانت تطعم طفلها و اضافت وهي تخفي وجهها:

القاني اأدهم على الارض ووضع قطعة قماش على فمي ثم غطوا عيني. هددني اأدهم قائلا إذا صرخت سنقتل اطفالك.. ثم اغتصبني.

وفي يوم ٢ اكتوبر ١٩٩٢ أخذت الشرطة المرأة الى طيبة في هاندوارا أكدت ان النساء تم التحرش بهن بشكل حاد ولكن لم يكن من الممكن القول ما اذا كان الاغتصاب قد حدث أم لانهن لم يكن عذاري.

ثم قابلت بعثة منظمتي حقوق الانسان ام فتاه تبلغ من العمر ثلاثة عشر عاما تعيش في نفس البلدة وصفت الاغتصاب كما لو كانت هي، وليس ابنتها، التي تعرضت للاغتصاب وذلك على ما يبدو لكي تحمي ابنتها من الفضيحة والذل، فهي كضحية يمكن ان تصبح منفية اجتماعيا ولا يمكنها ان تتزوج ابدا امرأة رابعة في القرية تدعى «س» والتي كانت قد وضعت مولوداً في ١٨ أغسطس قيل أنها اغتصبت ايضا في نفس الهجوم، وقال الشاهد الذي اجرت معه منظمنا حقوق الانسان لقاء ان «س» قد أصابها ذهول منذ الحادث وتتردد في الحديث الى الاغراب.

وطلبت منظمنا حقوق الانسان معلومات من الحكومة عن هذه الحالات، ولكنهما كالعادة لم تتلقيا أية معلومات من حالات الاغتصاب هذه!!

الفصل الرابع

رداً على مزاعم الهند

1111 1111

1111 1111 1111 1111

رفضت الهند كل المقترحات الدولية، وبصفة خاصة مقترحات باكستان الداعية الى حل القضية بالسبل السلمية.

وتزعم الهند أن فترة إستقلال جامو وكشمير إنتهت يوم ٢٦ أكتوبر عام ١٩٤٧ م .. وهى تستند فى ذلك الى بعض الوثائق المصطنعة وهى:

١- وثيقة ضم جامو وكشمير الى الهند، وهى وثيقة تزعم الهند أن المهرابا حاكم جامو وكشمير وقعها يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٤٧ م أى قبل الاجتياح الهندى للولاية بيوم واحد فقط.

ب قبول حاكم عام الهند اللورد مونتباتهم والمؤرخ أيضا بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٤٧ م.

ج - رسالة من المهرابا الى اللورد مونتباتن بذات التاريخ طلب فيها تدخل القوات المسلحة الهندية مقابل الانضمام الى الهند وفقاً لشروط زعم أنها موجودة بوثيقة مرفقة كما تتضمن الرسالة تعيين كشميرى صديق لنهرو هو الشيخ عبد الله ليرأس الحكومة المؤقتة بالولاية.

ويزعم الهندوسى أيضا أن اللورد مونتباتن الحاكم العام للهند أرسل رداً الى المهرابا يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٤٧ - ذات تاريخ الاجتياح العسكرى الهندى - يوافق فيه على كل ما سبق مؤكداً أنه فور عودة الامن والنظام الى الولاية سوف يتم الرجوع الى الشعب لتسوية موضوع الانضمام للهند.. وشاء الله جلت قدرته أن يتولى الرد على مزاعم الهند مؤرخ أجنبى شهير هو المحقق الانجليزى «إسترلامب» حتى لا يقدر فى شهادته أحد بحجة أنه منحاز للجانب الاسلامى.

وقد أصدر «إسترلامب» كتاباً تحت عنوان (كشمير ميراث متنازع عليه) يعتبر فى الأوساط الغربية حجة علمية وتاريخية فى قضايا منطقة جنوب شرق اسيا بأسرها، ومن خلال مجموعة من الأدلة والبراهين ببساطة ويسر عجيبين.

يقول العلامة إسترلامب أنه لاحظ أن كل الوثائق الهندية المزعومة مؤرخة بيوم ٢٦ أكتوبر ١٩٤٧ أى قبل الغزو الهندى للولاية بيوم واحد، ويقال أن اللورد مونتباتن أصر على توقيع المهرابا بنفسه على قرار التدخل العسكرى الهندى فى ولاية يفترض أنها كانت مستقلة . ووقع كل المراقبين فى خطأ قبول يوم ٢٦ أكتوبر المزعوم كتاريخ حقيقى صحيح لكل الوثائق والمراسلات التى تستند اليها الهند.

والواقع كما يقول «إسترلامب» أن خدعة ماهرة قد تم تمريرها، وان هذا التاريخ «مزور» ويثبت «إسترلامب» ذلك ببراهين قاطعة من خلال السجلات ومذكرات رئيس وزراء جامو وكشمير فى ذلك الوقت ويدعى «موشاند مهاجان» وكذلك المراسلات المطبوعة مؤخراً والمنسوبة الى جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند إبان الاحداث ، وكل هذه السجلات والمذكرات والمراسلات - التى حققها إسترلامب - تقطع بأن ما تم سرده على أنه أحداث وقعت يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٤٧ هى قصص ملفقة وغير حقيقية على الاطلاق !!

ومن الادلة التي يسوقها المؤرخ العالمى لإثبات هذا التزوير:

١- لم يكن المهرجان موجوداً في العاصمة سرينجار يوم ٢٦ أكتوبر المشار اليه، بل كان طوال ذلك اليوم مسافراً بطريقة البر الى «جامو» وكان رئيس وزرائه . س. ماهاجان مسافراً بدوره مع المسئول الهندى «في . ب. مين» مسئول شئون الولايات. وتؤكد مراقبون بصورة قاطعة من وجودهما طوال يوم ٢٦ أكتوبر وليلة ٢٧ أكتوبر في (نيودلهي) عاصمة الهند، ولم تكن هناك أية وسيلة إتصال بين نيودلهي والمهرجانا المسافرين برأ، وإستقل الاخران (مين وهاجان) الطائرة في العاشرة من صباح ٢٧ أكتوبر ١٩٤٧ بعد بدء الغزو العسكرى، ولم يقابلا المهرجانا الذى عاد بدوره من (جامو) إلا بعد ظهر يوم ٢٧ الذى تم فيه الاحتلال ويخلص من كل ذلك الى ان كل الوثائق لم يتم التوقيع عليها يوم ٢٦ كما تزعم الهند، وإنما جاء التوقيع بعد ظهر يوم الاحتلال بقوة السلاح (هذا إذا افترضنا أنه قد تم التوقيع المزعوم بالفعل)

ويؤكد المؤرخ البريطانى أن توقيع الاتفاقيات لصالح الهند بعد تدخلها العسكرى يثبت قطعاً أنها تمت بالإكراه السافر، ولا يمكن الإطمئنان الى سلامتها أو صحة ما ورد بها.

أكثر من ذلك.. يثير المؤرخ الذكى نقطة أخرى بالغة الأهمية وهى أنه لو كان صحيحاً حدوث تبادل للرسائل بين المهرجانا واللورد مونتابتن ، فلا بد للرسالة التى تأتى رداً عليها أن تكون بتاريخ لاحق للرسالة الأولى. وقد تصادف إذاعة أنباء تحركات (في بى مين) ورئيس الوزراء (ماهاجان) بصورة صحيحة عبر جريدة (لندن تايمز) الشهيرة، التى أثبتت وصول الرجلين الى مطار سرينجار بعد أن دخلته القوات الهندية. ولما كانت الهند تزعم أن الرجلين حملا رسالة اللورد ورسالة المهرجانا ، فإن تطور الاحداث على هذا النحو يقطع بأن رسالة المهرجانا الخاصة بطلب التدخل العسكرى قد أمليت عليه بالقوة عقب احتلال كشمير بساعات.

هذا أيضا إذا افترضنا صحة مزاعم الهند حول طلب المهرجانا.

ومن الادلة القوية على تزوير الوثائق الهندية ان حكومة نيودلهي نشرت وثيقتان فقط يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٤٧ وهو اليوم التالى للغزو العسكرى لكشمير.. ولم تنشر الوثيقة الأهم، وهى وثيقة طلب الانضمام المزعوم الى الهند!! ولم ترسل صورة الوثيقة الى باكستان عند بداية التدخل الهندى السافر في جامو وكشمير ، كما لم ترسل صورة منها الى الامم المتحدة ضمن أوراق القضية التى أحالتها الهند الى مجلس الامن الدولى !! فلماذا أخفت الهند هذه الوثيقة الخطيرة الحاسمة من وجهة نظرها !!؟

كذلك لم يتضمن ما يسمى (بالكتاب الابيض) الذى أعدته الهند سنة ١٩٤٨ م (ويتضمن وجهة نظرها الرسمية حول قضية جامو وكشمير) لم يتضمن وثيقة الضم!! والمثير للسخرية والارتباب أن الهند زعمت أن الوثيقة ضاعت من المهرجانا !!

وبدلاً من الوثيقة الاصلية قدمت الهند صورة خالية من التوقيع!!

ويرى المؤرخ البريطاني (إسترلاب) أنه حتى لو كانت رسالة اللورد مونتباتن الحاكم العام للهند في ذلك الوقت صحيحة، فإنها تتضمن شرطاً واضحاً هو الرجوع الى شعب جامو وكشمير للموافقة على إنضمام الولاية الى الهند..

والرجوع الى الشعب بمشاركة الامم المتحدة هو ما أطلق عليه فيما بعد بالإستفتاء العادل الحر، وهو ما ترفض الهند السماح بتنفيذه حتى الان ضاربة بالقرارات الدولية عرض الحائط!!

ويفجر «الإسترلاب» قنبلة هائلة في وجه الهنود في ختام دراسته التاريخية للنزاع، معلناً رفضه للزعم بأن المهراجا حاكم كشمير وقع على أية وثيقة لضم الولاية الى الهند، ويؤكد أن ذلك لم يحدث قط أكثر من ذلك يتهم المؤرخ العالمى الحكومة الهندية صراحة بأنها لفقت وثيقة للضم لا أساس لها على الإطلاق ولا أصل.

ويحلل الإسترلاب موقف المهراجا سنة ١٩٤٧ بقوله أن الرجل واجه فوضى داخلية تتصاعد حدثها يوماً بعد الآخر، وخشى إنفلات الزمام من يده، وربما دفعه ذلك الى طلب معونة عسكرية هندية للسيطرة على الموقف، ولكن بدون أدنى رغبة أو تفكير في التنازل عن إستقلال ولاية جامو وكشمير.. ويضيف المؤرخ البريطاني أن الهند ما طلعت في البداية وأرجأت مساعدتها للرجل عن قصد، لتجعله يصل الى حالة من اليأس والإنهيار فيوافق على الانضمام الى الهند كشرط لتساعده الأخيرة (عسكرياً) على الإحتفاظ بمقعده، ولكن المهراجا الماكر رفض توقيع أية وثيقة قبل عودة الاستقرار والنظام الى الولاية، واضطرت الهند الى التدخل عسكرياً بدون وثيقة الضم، ثم إصطنعت بعد ذلك وثيقة مزورة لتغطية الموقف بعد تهرب المهراجا من التوقيع على مثل هذه الوثيقة.

وفي نهاية دراسته التاريخية الحاسمة يؤكد «إسترلاب» أن تزوير الوثائق من الجانب الهندى على هذا النحو يكشف طبيعة النوايا الهندية الحقيقية في كشمير. فقد تدخلت القوات الهندية في ولاية مستقلة وكانت تعلم ذلك جيداً رغم الإدعاء الكاذب من جانب الحكومة الهندية بأنها كانت تدافع عن نفسها!!

وللأسف لو كانت باكستان تعلم منذ البداية بحقيقة التزوير الهندى الفاضح لتغير الموقف تماماً في المحافل الدولية، ولو كانت الامم المتحدة على دراية بهذا التزوير في بداية النزاع لتلاشى تماماً التعاطف الملحوظ من جانبها تجاه الموقف الهندى.. ويحسم المؤرخ البريطانى القضية قائلاً: «تأسيساً على كل هذه الحقائق فإن أية محكمة دولية محايدة ستقرر بوضوح أنه ليس الهند أى حق مطلقاً في البقاء داخل جامو وكشمير..

مراسلات الهندوس

وفي بحث قيم حول تحديد الطرف المعتدى في ولاية جامو وكشمير وأبعاد المخطط الهندى

للتدخل العسكى هناك، يؤكد المؤلف الدكتور خان مرزا الأستاذ بمعهد الدراسات الكشميرية في جامعة ازاد كشمير بمظفر اباد (عاصمة كشمير المحررة) يؤكد المؤلف أن التدخل الهندي كان مدروساً ومعداً له منذ فترة طويلة قبل الإجتياح الفعلى الذى تم فى أكتوبر ١٩٤٧ م. فليس صحيحاً أن الهند أرسلت جحافلها العسكرية الى كشمير المستقلة بعد أن طلب حاكمها المهرجا ذلك بيوم واحد كما يزعمون، والصحيح أن الكونجرس الهندي خطط منذ فترة طويلة قبل ولادة دولة باكستان لإضعافها وخنقها قبل أو بعد الولادة. ومن بين الوسائل التى تضمنتها الخطة لتحقيق ذلك إحتلال كشمير للتحكم فى الطرق ومنابع الأنهار الثلاثة التى تعتمد عليها الحياة فى باكستان بصورة مطلقة.

كما أن إحتلال كشمير ذات الموقع الاستراتيجى يكفل للهند مكانة إستراتيجية تحاول إستغلالها لزعة الاستقرار فى باكستان.

أيضا كان اللورد مونتباتن حاكم الهند (إبان الإحتلال الإنجليزى للمنطقة) صديقاً حميماً للبنانديت نهرو وعائلته، وعلى العكس تماماً كان عدواً حاقداً على القائد الأعظم محمد على جناح مؤسس دولة باكستان الاسلامية.

وكان من الطبيعى ان يستغل الهنود هذا العداء المستحكم إلى أقصى قدر ممكن، وتم لهم ما أرادوا إذ تعاون معهم مونتباتن وكان أن مكنهم فى النهاية من احتلال جامو وكشمير وعلى خلاف مزاعم الهند كلية، فإن باكستان لم تمارس أية ضغوط على اللورد مونتباتن أو المهرجا حاكم كشمير، والعكس هو الصحيح تماماً ومن بين الأدلة التى تفصح هذه الضغوط (ومن ثم تكشف النوايا الهندية المسبقة لإلتهاام كشمير) فقرة من رسالة وجهها القائد الهندوسى كريشنا ميمون فى ١٣ يونيو ١٩٤٧ م يحذره فيها من مجاملة باكستان، ويطلبه صراحة بالعمل على ضم كشمير الى الهند رغم أغلبية سكانها المسلمين: «إذا إختارت كشمير لسبب أو لآخر الإنضمام الى باكستان سيكون هناك تطور خطير بهذا الصدد، وإذا كانت بريطانيا ستؤيد ذلك فإنه سيكون أمراً مؤسفاً وخطيراً، وسيكون موقف الهند ساخطاً للغاية، وإذا حدث إنضمام كشمير وأقاليم الحدود الشمالية الغربية لباكستان فسوف تتلاشى أهداف خطتنا المشتركة (!!!)»

(من مجلد «نقل السلطة ومؤلفه نيكولاس ما نسرغ - المجلد رقم ١١ ص ٣٩٠ - ٣٩١).

ومن البراهين التى يسوقها خان مرزا فقرات عديدة من المراسلات بين رئاسة الكونجرس الهندي وه سؤولين حكوميين بارزين، تثبت ممارسة السلطات الهندية لضغوط مكثفة على مهرجا كشمير لإرغامه على الانضمام الى الهند. وقد إعترفت لجنة العمل المنبثقة عن الكونجرس الهندي بوقوع أعمال قمع عننية مخيفة فى كشمير (وكذلك الصحف الهندية والغربية الشهيرة مثل التايمز اللندنية والفيجار والفرنسية ومجلة «تايم» الأمريكية «والنيوزويك» وغيرها التى تنشر دائماً جرائم - اطات الإحتلال ضد المسلمين) ورغم اعترافها بالجرائم حاولت لجنة الكونجرس الهندي

الاصلاح بين المهراجا والشيخ عبد الله زعيم حركة (اتركوا كشمير) المطالبة بتحرير كشمير من أية تدخلات هندية في شئونها وأيضاً كانت الحركة تطالب بإبعاد المهراجا الغريب عن حكم الولاية المسلمة . وتطورت الأحداث على نحو أدى الى سجن الشيخ عبد الله ورفاقه قادة حركة تحرير كشمير لمدة ٣ سنوات (رغم الصداقة المزعومة بين نهروا والزعيم الهندي والشيخ عبد الله زعيم كشمير)!!

وفي مراسلات سردار باتيل - ١٩٤٥ وحتى ١٩٥٠ التي سجلها دورجا داس المجلد رقم ١ ص ٢٣ - ٢٤ - وردت مكاتبات بالغة الخطورة والدلالة على تحركات وتدخلات الهند المريبة التي تعود لسنوات طوال قبل الاحتلال الفعلي لجامو وكشمير. من هذا ما أورده المؤلف حول القضية التي أثارها تشودري حميد الله رئيس مجموعة حزب المؤتمر الاسلامي في برلمان كشمير بجلسة يوم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٦ التي جاء فيها: (التمس من البرلمان مناقشة أمر ذو أهمية كبرى وهو المتعلق بقلق المسلمين من تعهد رئيس وزراء الولاية للسردار باتيل بإنهاء سياسة الكونجرس الهندي في كشمير، وقمع كافة الميول نحو تنمية الأيدلوجيات الباكستانية في ولاية جامو وكشمير) من خطاب كاك الى باتيل في يوم ١٣ أكتوبر ١٩٤٦م وسجله دورجا داس في كتاب «مراسلات سردار باتيل السابق الاشارة إليه ، وفي صفحة ٢٥ من ذات المرجع (مراسلات باتيل) أورد المؤلف احتجاجاً آخر بجلسة تالية للبرلمان الكشميري، أثارة العضو المنتخب بالرام داس الذي قال: (نود مناقشة قضية في غاية الاهمية، هي محاولات لجنة العمل المنبثقة عن حزب الكونجرس الوطني الهندي للتدخل في شئون ولاية جامو وكشمير الداخلية، ويتضح ذلك من قرار إرسال وفد الى كشمير، وهو أمر يتناقض تماماً مع سياسة الحزب المعلنة التي تؤكد عدم التدخل في شئون ولاية كشمير الداخلية) .. وثمة براهين أخرى عديدة على أن حزب الكونجرس الهندي الذي شكل حكومة مركزية مؤقتة ظل يمارس ضغوطاً شديداً على الولايات لإجبارها على الانضمام الى الهند

في وقت من الأوقات كان غاندي متوتراً على إعتبار أنه فشل في تحقيق مهمته التي كرس حياته من أجلها وهي منع قيام باكستان وضم كشمير وإستخدام مونتباتن كل الوسائل لإقناعه والتخفيف عنه) نص ما ورد بكتاب «مهمة مع مونتباتن» ص ١١٠ للمؤلف ان كمبل جونسون. ومن هذه الفقرة يتضح أن القادة الهنود كانوا يحاولون خنق باكستان وضم ولاية جامو وكشمير وسائر الأقاليم الواقعة على الحدود الشمالية الغربية لمحاصرة بقية الأقاليم التي انضمت الى باكستان ، وبهذا تجد باكستان نفسها مضطرة الى الاتحاد مع الهند مرة أخرى. وذات الافكار وردت بقرار حزب الكونجرس المؤرخ في ١٤ يونيو ١٩٤٧م الذي جاء فيه:

«إن لجنة حزب الكونجرس لعموم الهند ترى أنه في حالة هدوء الاوضاع الحالية يمكن معالجة مشاكل الهند من منظور جديد حيث تفتش نظرية أن شبه القارة مكونة من أمتين ، وسوف يتخلى أنصار هذه النظرية عنها» من السجل الهندي يناير / يونيو ١٩٤٧ ص ١٢٢

وتجب ملاحظة ان قادة حزب الكونجرس الهندي لم يكونوا جادين جدا في التدخل بشئون
كشمير الداخلية فحسب وحتى قبل الإعلان عن الخطة ، بل انهم كانوا حريصين جدا على ضم ولاية
جمو وكشمير للهند ، لذلك فانهم التمسوا من اللورد مونتباتن أن يستخدم نفوذه في ذلك وفي هذا
المجال فان تعليقات (في . بي . مينون) تستحق الذكر

دور مونتباتن

ويمكن تقرير ما يلي .

بعد الاعلان عن خطة ٣ يونيو وعندما كان اللورد مونتباتن يناقش مصير الولايات الهندية كان
قلقا بشكل خاص حول كشمير . فكشمير تتمتع باكثر مساحة بالمقارنة مع بقية الولايات الهندية
كما ان الغالبية العظمى من سكانها من المسلمين ويحكمها المهراراجا الهندوكى ، وكان اللورد
مونتباتن يعرف سير هارى سنغ جيدا فقد كان ضمن موظفى أمير ويلز عند زيارة امير الولاية
لبريطانيا في ١٩٢١ - ١٩٢٢ م . وقبل دعوة كانت موجهة اليه منذ امد بعيد لزيارة كشمير وذهب الى
هناك في الأسبوع الثالث من شهر يونيو .

(في . بي . مينون . قصة اتحاد الولايات الهندية ص : ١٩٤)

وقبل التعليق على ابعاد زيارة مونتباتن لكشمير فانه من المفيد الإشارة الى ملاحظات في . بي
مينون :

«وعندما اتصلت بسردار باتيل ذكرت له مختصر الخطة التى تقدم بها اللورد لينليتغو وبينت
فوائد انضمام الولايات للهند... فبذلك يمكن ضمان وحدة الهند الاساسية وعند تبني الدستور
الجديد فانه سيكون بوسعنا التخلي عن التفاصيل غير الضرورية فيما يتعلق بالعلاقة بين
الولايات والمركز ، ووضحت للسردار كيفية صياغة القوانين . فموضوع الدفاع هو امر لا يسع ايه
ولاية ان تقوم به كما ان الشئون الخارجية ترتبط ايضا بالدفاع ونظرا لان الولايات الهندية -
وحتى اكبر الولايات فيها - لم تمارس ذلك من قبل مطلقا ، فانها لن تأمل ممارسة الشئون الخارجية
بصورة فعالة . أما فيما يتعلق بالمواصلات فانه امر يتعلق بالخطوط الحياتية للولايات ، ولا
يسعها القيام بأى شئ دون تعاوننا ، ووضحت ان الاضطرابات الطائفية في شمال الهند قد جعلت
حكام الولايات غير المسلمين يتجنبون الباكستان واقترحت ان نستفيد من تلك التطورات لصالحنا ،
واذا لم نطلب أية تعهدات مالية او تعهدات اخرى فان حكام الولايات لن يكونوا غير راضين عن
اقتراحنا « غير ان الوقت المتوفر لدينا قليل جدا فاذا اردنا انضمام تلك الولايات للهند فيجب ان ننفذ
ذلك قبل ١٥ اغسطس !!! » ان اهم امر يجب ان نأخذه في الاعتبار هو امن البلاد العام ، فعند موافقة
حكام الولايات على (الدفاع) لا تشمل العدوان الخارجى فحسب بل على الامن الداخلى ايضا ، وكان
سردار ميالا للموافقة على اقتراحى ، وقد اقترحت عليه ان يضع الاقتراح امام نهر و ان يحصل على

موافقته ولم يكن من المستحسن تقديم ذلك الاقتراح بصورة مكتوبة خوفا من تسريبه والدعاية الناتجة عن ذلك التي قد تكون مضرّة بالخطة وفي اليوم الثاني أعلمني سردار ان نهرو يتفق مع اقتراحي اذا امكن تحقيقه وكان يبدو لي ان نهرو يشك في نجاح الخطة، كما ان سردار نفسه لم يكن متفائلا جدا، لانه كان يشك في قدرتنا على تنفيذ الخطة خلال مدة اسابيع قليلة قبل ١٥ اغسطس، ولكنني أكدت لسردار ان ضيق الوقت نفسه قد يؤدي الى إنجاز الخطة».

وبالمصادفة فأنني اقترحت ضرورة تعاون اللورد مونتباتن نظرا وعلاقته مع العائلة ونفوذهم على حكام الولايات ووافق سردار من صميم قلبه على ذلك وطلب مني ان اتصل به دون اى تأخير»

«وبعد يوم أو يومين قابلت اللورد مونتباتن وذكرت له حديثي مع سردار وخطتنا، وطلبت منه المساعدة على انضمام الولايات للهند فيما يتعلق بالامور الثلاثة (الدفاع والخارجية والمواصلات) وقلت له انهم لن يخسروا شيئا من ذلك، واذا نجح في تحقيق الانضمام فانه سيكون له دور عظيم، وشعرت انه تأثر تأثيراً كبيراً بملاحظاتى التي جاء فيها انه يمكن التثام جروح التقسيم لدرجة كبيرة في حالة انضمام الولايات للحكومة الهندية، وأن تلك الخطوة قد تؤدي الى تحقيق وحدة البلاد الاساسية وأود أن اعترف اننى خشيت مؤقتاً من مخاوف ان يتأثر اللورد مونتباتن بآراء مستشاريه ولكن لدهشتى وفرحتى وجدته يقبل الخطة، وناقش اللورد مونتباتن الخطة مع سردار وادت المباحثات الصريحة الى تطابق وجهات نظر الطرفين. واود ان اضيف ان نهرو فوض اللورد مونتباتن - بعد مصادقة مجلس الوزراء - بمهمة اجراء مباحثات مع حكام الولايات حول مسألة الانضمام كما فوضه ايضا في التعامل مع حيدر اباد».

(في . بي مينون المصدر السابق ص: ٩٧-٩٨)

أما فيما يتعلق بدعوة المهرابا هارى سنغ للورد مونتباتن لزيارة كشمير فقد كتب القاضى محمد يوسف صراف في كتابه (الحرب الكشميرية من اجل الحرية) التعليقات التالية:

«لا يوجد اى دليل على حصول لقاء بين المهرابا ومونتباتن فيما بين ١٩١٢ و ١٩٤٧ م ولذلك فمن المثير ان نذكر مونتباتن بالدعوة الموجهة اليه سنة ١٩٢١ م ولا بد وان يكون قد وجد ما فيه الكفاية لتلبيتها بعد مضى ٢٥ عاماً (محمد يوسف صراف الحرب الكشميرية من اجل الحرية المجلد رقم ٢ ص ٧٥٦).

ولا يخفى ان زعماء الكونجرس قد طلبوا المساعدة النشيطة للورد مونتباتن من اجل ضمان انضمام الولايات للهند لاسيما ولاية جامو وكشمير . فقد زار مونتباتن سرينغر في الفترة ما بين ١٨ و ٢٣ من يونيو سنة ١٩٤٧ م بطلب من زعماء الكونجرس الهندى لذلك فمن المناسب الاشارة الى «رسالة حول كشمير» ارسلها نهرو الى مونتباتن في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٧ م . وفي هذه الرسالة تستحق الفقرات ٢٢ و ٢٣ و ٢٧ و ٢٨ أن نورد نصها فيما يلي:

«٢٢ - لا يمكن مواجهة الموقف في كشمير دون تغييرات رئيسية تؤدي الى تنصيب حكومة مسئولة في كشمير على أن يكون المهراجا رئيسها الدستوري ، وفي الواقع لا يوجد هناك أى خيار آخر وإذا لم نتبع ذلك فإن موقف المهراجا لن يكون في مأمن أما في حالة إنضمام المهراجا الى الجمعية التأسيسية الهندية واتخاذ خطوات الإصلاح في الولاية، فإنه سيضع نفسه مع الشعب، كما سيحصل على دعم الشيخ عبد الله وأقوى حزب في الولاية والذي على الرغم من ان غالبية من المسلمين الا انه يضم ايضا الهندوكيين والسيخ».

«٢٣ - وقبل تحقيق ذلك فإن الخطوات الفورية الواجب اتخاذها تشمل عزل السيد كاك من رئاسة الوزراء وإخراج الشيخ عبد الله وزملائه من السجن.. ويقال انه يوجد هناك سجناء آخرون من أعضاء الرابطة الإسلامية (المؤتمر الإسلامي) ولا يوجد هناك أى سبب لعدم الإفراج عن أولئك السجناء أيضا. وفي حالة سوء سلوك أى شخص في المستقبل فيمكن اتخاذ الإجراءات ضده»

«٢٤ - ان ما سيحدث لكشمير هو امر يحمل الاهمية الاولى للهند طبعاً ليس بسبب أحداث السنة الماضية فحسب بل لان الولاية هي ذات موقع استراتيجي هام كدولة حدودية»

«وتوجد كافة العناصر التي تشجع التعاون السلمي السريع مع الهند.. وموارد الولاية ضخمة جدا لكنها «من المؤسف» تنتهج سياسة قمعية بواسطة شخص لا توجد لديه رؤية واضحة وأدى طموحه الشخصي الكبير الى تقريب الولاية من حافة الدمار، ويوجد اجماع اليوم تقريبا بين كافة الطبقات والفئات في كشمير على ضرورة عزل السيد كاك. اما أين سيذهب فهو امر من الصعب قبوله لانه جعل نفسه غير مقبول في كل مكان في الهند ولاسيما في كشمير ولكن مهما يكن الحال فلا بد من عزله عن السلطة، اما الخطوة الفورية الثانية الواجب اتخاذها فهي الإفراج عن الشيخ عبد الله والزعماء السياسيين الآخرين، ومن الواضح لا يمكن التوصل الى اية شروط لإطلاق سراحه. وعند إطلاق سراح الشيخ عبد الله فإنه يستشير بلا أدنى شك زملائه في كشمير وخارجها قبل ان يقوم باية تصرفات ولولا انشغال نهرو لكان في كشمير منذ امد بعيد ، وهو لا زال يفكر بالذهاب الى كشمير بالقرب العاجل. كما ان غاندي هو الآخر ينوى الذهاب الى هناك قريباً».

«٢٨ - في حالة بذل اية محاولة لدفع كشمير للانضمام الى الجمعية التأسيسية الباكستانية، فمن المتوقع حصول اضطرابات كبيرة لان حزب المؤتمر الوطني لا يجبذ ذلك كما ان موقف المهراجا سيكون صعباً للغاية، لذلك فإن الموقف الطبيعي الواضح هو انضمام كشمير الى الجمعية التأسيسية الهندية، وهذا الامر سيحقق الطلبات الشعبية بالإضافة الى رغبات المهراجا، ومن السخف التصور ان الباكستان ستخلق مشاكل اذا حصل ذلك»

(نيكولاس ما نسرغ. تحويل السلطة المجلد رقم ١١ ص ٤٤٦ الى ٤٤٨) (رسالة البانديت نهرو

حول كشمير)

تعليق:

ومن محتويات رسالة البانديت نهرو حول كشمير المذكورة ومن رسالة كريشنا مينون الى اللورد مونتباتن، ووصف في. بي. مينو لمباحثاته مع مونتباتن، يتضح جليا ان إدعاء الكونجرس الهندي بأنه لم يحاول ممارسة الضغوط لانضمام ولاية كشمير للهند هو خلاف للحقيقة وتزييف للتاريخ والحقائق الثابتة.

وحول زيارة اللورد مونتباتن الى كشمير تجدر الإشارة الى ان الزيارة قد تمت بناء على رغبة زعماء الكونجرس الذين ارادوا نائب الملك ان يزور الهند، وان يبذل اللورد مونتباتن الجهود اللازمة من اجل ضمان انضمام ولاية جامو وكشمير للهند، ولم تكن الزيارة تلبية لدعوة وجهها المهرجا الى اللورد مونتباتن، كما نود ان نذكر انه لولا حرص زعماء الكونجرس الهندي على تلك الزيارة لما رفع مونتباتن تقريراً حول المباحثات التي اجراها مع المهرجا ورئيس وزرائه الى البانديت نهرو، يقول السير كونارد كورفيلد الذي كان المستشار السياسي لنائب الملك ما يلي:

«كانت هناك خلافات بيني وبين اللورد مونتباتن حول كشمير وحيدر اباد، فقد نصحت بان تتاح الفرصة للولايات لتقرير مصيرها بعد الاستقلال حيث سيكون من الممكن التوصل الى اتفاق حول هذا الامر بين الهند والباكستان، وان كلا القضيتين «اي كشمير وحيدر اباد» يمكن ان تخلقا نوعاً من التوازن بين الهند والباكستان، ولكن مونتباتن لم يعط انتباهاً لنصيحتي وعندما زار كشمير خلافاً لالاعراف فإنه لم يصطحب معه مستشاره السياسي، فما قلته عن كشمير لم يكن له اي وزن، لان نهرو كان مصمماً على انضمام الولاية للهند»

(سى. ايچ. فيليب وماري دورين وينرايت (تقسيم الهند السياسية والابعاد) : ١٩٣٥ - ١٩٤٧ ص ٥٣١)

ويدعى في. بي مينون في كتابه «صفة اتحاد الولايات الهندية» ص ٣٩٤ ان اللورد مونتباتن قد اعلم المهرجا انه في حالة انضمامه الى الباكستان فان الهند ستعتبر ذلك عملاً غير ودي تجاه الحكومة الهندية وعبر عن نفس وجهة النظر ان كيمبل جونسون ص ٣٨٣ - اما مؤلفو كتاب (الحرية في منتصف الليل ص ٢٥٠) فقد كشفوا ان المهرجا لم يامر بصورة قاطعة بالانضمام للهند بل انه عرض ان ترسل فرقة مشاة من اجل الحفاظ على وحدة اراضي كشمير».

ولم يجز اللورد مونتباتن مباحثات مسهبة مع البانديت نهرو حول كشمير بل انه يعترف بمايلي.

«واعرب نهرو عن اسفه لانني لم اتمكن من حل الازمة الكشميرية لانه كان يرى انه لا يمكن حل الازمة إلا باطلاق سراح الشيخ عبد الله من السجن واقرار حقوق الشعب وكان نهرو يريد التوجه الى كشمير شخصياً لمعالجة القضية نيابة عن صديقه ومن اجل حرية الشعب».

(نيكولاس ما نسيرغ المصدر السابق ص ٥٩٣ للتفاصيل الكاملة راجع المصدر السابق ص

٥٩١-٩٣)

المراسلات بين حكومة المهراجا وقادة الكونجرس الهندي

يدعى قادة الكونجرس الهندي انهم لم يتدخلوا بشئون كشمير الداخلية ولم يمارسوا الضغوط على المهراجا ورئيس وزرائه لانضمام الولاية الى الهند. ويدعون انه بعد ان احتل رجال القبائل كشمير التمس المهراجا انضمام الولاية للهند. وبعد ذلك ارسلت الحكومة الهندية قواتها الى ولاية جامو وكشمير ، بينما الحقيقة خلاف ذلك كما يتضح الامر جليا من الوثائق التي اشرنا اليها انفاو هي وثائق تاريخية ذات قيمة قانونية كبيرة. فالحقيقة هي ان اللورد مونتباتن وقادة الكونجرس الهندي ظلوا على اتصال دائم بالمهراجا. كما ان الزعماء الهنود بصورة عامة والبانديت نهرو وسردار باتيل بصورة خاصة ظلوا على اتصال مستمر بالمهراجا ورئيس وزرائه مستفيدين من خدمات صديقهم ومؤيدهم اللورد مونتباتن - فقد كان القادة الهنود يستخدمون كل الضغوط والممارسات للحصول على تأييد المهراجا ورئيس وزرائه من اجل انضمام الولاية الى الهند وفي ٣ يوليو ١٩٤٧ م ارسل سردار باتيل رسالة الى البانديت رام جندرة كاك لاقناعه باطلاق سراح الشيخ عبد الله من السجن لتمكينه من الانضمام الى الجمعية التأسيسية الهندية في ١٥ أغسطس ، وقال :

«ولا بدوان تدركوا أن الهند في ١٥ أغسطس - على الرغم من تقسيمها ستكون حرة في ذلك الوقت، وستنضم الغالبية العظمى من الولايات الى الجمعية التأسيسية الهندية، واننى اعتقد على الرغم صعوبات ولاية كشمير فلا يوجد لديها اى خيار اخر».

مراسلات سردار باتيل : ١٩٤٥ - ١٩٥٠ ص ٣٢

وهكذا فان قادة الكونجرس الهندي لم يمارسوا الضغوط على المهراجا ورئيس وزرائه لاقامة علاقات وثيقة مع الكونجرس فحسب، بل انهم استخدموا خدمات اللورد مونتباتن من اجل ممارسة الضغوط على المهراجا هارى سنغ لانضمام الولاية الى الهند وفي هذا الخصوص تجدر الاشارة الى ان نهرو وغاندى كانا حريصين على زيارة سرينجار من اجل ضم كشمير للهند ولاطلاق سراح الشيخ عبد الله من السجن. وعلى الرغم من ان حاكم دوغرا كان يعارض انضمام الولاية الى الباكستان الا انه لم يود زيارة قادة الكونجرس لكشمير نظرا لان الغالبية العظمى من سكان الولاية هم من المسلمين، ولذلك فانه لم يوافق في البداية على زيارة غاندى، غير ان اللورد مونتباتن كان ملتزما لقادة الكونجرس الهندي بانضمام كشمير للهند لدرجة انه اخذ يمارس الضغوط ضد المهراجا - ففى رسالته التى كتبها في ١٢ يوليو ١٩٤٧ م أخطر غاندى بما يلى.

«اننى مستعد طبعاً لإرسال اى رد تريده للمهراجا فإما ان ارسل اليه رسالة مفصلة أو بريقة عن طريق المقدم البريطانى المقيم فى كشمير، واكرر باننى اضع نفسى تحت خدمتك فى هذه المرحلة

لكننى اشعر بضرورة مناقشة محتوى الرد معى، لذلك ساطلب من احد الموظفين التابعين لى ان يتصل بك هاتفيا لتقرير موعد الزيارة اليوم أو غدا»

(نقل السلطة . المجلد ١٢ ص ١١٤-١١٥)

شاهد من أهلها

نص رسالة البانديت نهرو الى سردار باتيل بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٤٧ م

« ١ - دور جاداس «مراسلات سردار باتيل ١٩٤٥ - ١٩٥٠ ص ٤٥ - ٤٧) عزيز ولا يهابى.

اننى اكتب اليك عن كشمير ولقد قابلت مهاجان قبل ان يذهب الى هناك وتكلمت معه وشعرت ان اسلوبه قد لا يكون ناجحا كليا.

٢- ويبدو لى أنه من الواضح على ضوء التقارير العديدة التى تسلمتها، ان الموقف هناك خطير ومتردى فالرابطة الاسلامية فى البنجاب واقليم الحدود الشمالية الغربية تقوم باستعدادات للدخول فى كشمير باعداد كبيرة وعند مجيئ الشتاء فان كشمير ستعزل عن الهند والطريق الوحيد المفتوح عبر وادى جيلهم - وخلال الشتاء لا يمكن استخدام طريق جامو ولا الخطوط الجوية التى ستظل مغلقة لاسيما فى نهاية اكتوبر وبداية نوفمبر - وفى الواقع فان المواصلات الجوية ستكون صعبة حتى قبل ذلك التاريخ.

٣ - أعتقد ان استراتيجية الباكستان هى التسلل فى كشمير الان والقيام بعملية كبيرة عند عزل كشمير بسبب الشتاء القادم.

٤ - ان نجاح هذه الاستراتيجية او عدم نجاحها انما يعتمد على القوات المعارضة لها. واشك فى مقدرة المهراجا وقواته على مواجهة الموقف دون الدعم الشعبى - فسيكونون منعزلين عن الهند واذا ظل شعب الولاية ضدهم فسيكون من الصعب مواجهة الموقف ويبدو ان المجموعة الرئيسية التى ستساندهم هى مجموعة المؤتمر الوطنى برئاسة الشيخ عبد الله واذا ظل المؤتمر الوطنى معزولا بطريقة او اخرى او محايدا فان المهراجا وحكومته سيكونان فى معزل عن الشعب وسيجد الشعب الباكستانى مجالا حرا نسبيا امامه

٥- لذلك فان من المهم اقامة علاقات ودية بين المهراجا والمؤتمر الوطنى للحصول على دعم شعبى ضد باكستان ، وفى الواقع يبدو لى انه لا يوجد اى طريق شعبى اخر غير هذا الطريق امام المهراجا (اى اطلاق سراح الشيخ عبد الله وقادة المؤتمر الوطنى واقامة علاقات ودية معهم والسعى الى التعاون معهم ثم الاعلان عن الانضمام للاتحاد الهندى) وعند التحاق الولاية بالهند فسيكون من الصعب على الباكستان احتلالها رسميا أو بصورة غير رسمية دون المجابهة مع الاتحاد الهندى.. اما فى حالة تأخير انضمام الولاية للهند، فان الباكستان ستسير قدما دون خوف من العواقب لاسيما وان الشتاء سيعزل كشمير.

٦ - لذلك يبدو لي ان من الضروري والعاجل ان تنضم الولاية بصورة مبكرة للهند كما من المهم ان يحصل ذلك بعد اقرار السلام بين المهراجا والمؤتمر الوطني وتعاونهما لمواجهة الموقف، وهذه ليست مهمة سهلة ، ولكن يمكن القيام بها نظراً لان الشيخ عبد الله حريص على ان يكون خارج الباكستان وسيعتمد علينا اعتمادا كبيرا في إسداء النصيح له. وفي نفس الوقت لا يسعه قيادة شعبه معه ما لم يكن هناك شيء ثابت امامه ، ولا يسعني في الظروف الحالية تحديد تلك الامور، ولكن الشيء الرئيسي هو انه ينبغي على المهراجا ان يحصل على صداقة وتعاون الشيخ عبد الله ، وهذا اعتقاد مختلف الاقليات في كشمير ايضا. والذين لا يجدون اى دعم اخر يعتمدون عليه. ولا اعتقد ان بوسع المهراجا ان يستمر بحكمة لمدة طويلة دون وجود قسم رئيسي من الشعب يدعمه. وستكون مأساة في حالة عزل المؤتمر الوطني.

٧ - ولا يسع اى فرد ان يضمن ما الذى سيحصل في هذا الموقف المعقد - لكن الطريق الذى اقترحته يبدو لي هو الافضل واكثر السبل احتمالا من المحتمل جدا ان يثمر ولا يسع المرء نسيان عنصر الوقت وينبغي عدم وجود اى تاخير، لان التأخير سيعزلنا عن كشمير كلياً نظراً لموسم الشتاء القادم.

٨ - لقد حاولت ان اشرح هذا الامر برمته لمهاجان واخشى انه يقدر جرء مما قلت له فقط ولا اعرف النصيحة التى اسديتها له وغنى عن القول ان نصيحتك سيكون لها اثرها اما على المهراجا او على مهاجان..

٩ - وفي الوقت الحاضر لا زال الشيخ عبد الله وزملاؤه في السجن ، ويبدو لي ان ذلك سييء جدا على مستقبل التطورات ، ولسوء الحظ فان المهراجا غير قادر على اتخاذ القرار بسهولة.

١٠ - واننى امل أن يكون بوسعك ان تقوم بعمل ما في هذا الموضوع لتعجيل الامر ولتحويل الامور في اتجاهها الصحيح، ولاشك ان المؤتمر الوطني يعتبر ذخرا كبيرا لنا في حالة التعامل معه بصورة صحيحة . وسيكون من المؤسف خسارة الشيخ عبد الله الذى اعطانا تأكيدات على معارضة الباكستان والتعاون معنا والالتزام بنصيحتنا.

١١ - واود ان اضيف ان جوهر الامر هو ان الامور يجب ان تعمل بصورة تمهد لانضمام كشمير الى الهند باقرب فرصة ممكنة وبتعاون الشيخ عبد الله.

المبجل : سردار والا يهان بابا تيل

نيودلهي

المخلص جواهر لال

الفصل الخامس

قرارات الأمم المتحدة

طبقت الهند المثل العامى المصرى الشهير: « ضربنى وبكى، وسبقنى وإشتكى » !! إذ أنها إحتلت جامو وكشمير فى أكتوبر سنة ١٩٤٧ ثم بادرت بعرض القضية على مجلس الامن الدولى أول يناير سنة ١٩٤٨ م.. وزعمت الهند فى عرضها على المجلس أن باكستان هى المسئولة عن إثارة القلاقل فى كشمير!! وطالبت الهند مجلس الأمن بأن يرغم باكستان على سحب رجال القبائل الذين دخلوا الولاية.. وشاءت عدالة السماء أن تخيب خطة الهند، فلم يصدر مجلس الأمن القرار الذى كانت تتمناه، وإنما طالب الطرفين بوقف أية أعمال أو تحرشات جديدة تزيد من حدة الموقف، وتم تشكيل لجنة دولية خاصة بقضية كشمير، ومكونه من أعضاء ينتمون الى الولايات المتحدة الامريكية وعدة دول أوروبية والارجنتين، وقرر المجلس إيفاد اللجنة الى الهند وباكستان على الفور للتحقيق فى القضية. وبعد المحادثات مع كلا الجانبين ومسح المنطقة، إتخذت اللجنة الدولية قراراً وافق عليه الطرفان ، وفيما يلى نص قرار اللجنة الدولية:

الجزء الاول أو «أمر وقف اطلاق النار»

ا- وافقت حكومتا الهند وباكستان على ان تقوم القيادة العليا لهما باصدار اوامر وقف اطلاق النار بصورة منفصلة، وفى نفس الوقت، لجميع القوات تحت سيطرتها فى ولاية جامو وكشمير فى اقرب فرصة ويطبق عمليا ويوافق عليه تنائيا فى غضون اربعة ايام بعد ان تقبل الاقتراحات من قبل الحكومتين.

ب - ان القيادة العليا للقوات الهندية والقوات الباكستانية وافقتا على الامتناع عن القيام باية إجراءات من شأنها أن تزيد من الطاقات العسكرية للقوات التى تحت سيطرتها فى ولاية جامو وكشمير.

ج - يقوم كلاً من القائد الاعلى للقوات المسلحة الهندية والباكستانية بالحث على تقديم اى تغيرات ضرورية محلية فى الوضع الحالى يكون من شأنها تسهيل وقف اطلاق النار.

د - تقوم اللجنة بتعيين المراقبين العسكريين والذين سيعملون تحت سلطة اللجنة ويتعاون القيادتين للإشراف على كيفية تطبيق وقف اطلاق النار.

هـ - وافقت حكومتا الهند وباكستان على أن تطالبا شعبيهما بالمساعدة فى خلق والمحافظة على ظروف مناسبة من أجل تهدئة الأوضاع ومزيد من المباحثات

الجزء الثانى: إتفاقية الهدنة:

بعد قبول الاقتراحات الرامية الى وقف مباشر للدعاء كما تم فى الجزء الاول، فإن كلتا الحكومتين تقبل المبادئ الاتية كاساس لصياغة إتفاقية الهدنة

أولاً: نظرا لان وجود قوات من باكستان فى ارض ولاية جامو وكشمير يشكل تغيراً مادياً فى الوضع لهذا توافق الحكومة الباكستانية على سحب قواتها من الولاية.

ثانياً: ستستخدم الحكومة الباكستانية أقصى جهودها لضمان انسحاب القبائل من ولاية جامو وكشمير وان لا يمكث المواطنون الباكستانيون هناك خاصة الذين دخلوا بهدف القتال ثالثاً: في انتظار الحل النهائي فان الاراضى التى ستخليها باكستان سيتم إدارتها من قبل سلطة محلية وتحت اشراف اللجنة.

رابعاً: عندما تبلغ اللجنة الحكومة الهندية بان رجال القبائل والمواطنين الباكستانيين المشار إليهم قد انسحبوا، فان ذلك سينهى السبب الذى تواجدت من اجله القوات الهندية في جامو وكشمير، بالإضافة الى ذلك فان القوات الباكستانية تنسحب من ولاية جامو وكشمير وتوافق الحكومة الهندية على البدء في سحب العدد الاكبر من قواتها من الولاية على مراحل يتم الموافقة عليها مع اللجنة.

خامساً: وفي انتظار الموافقة على الشروط لتسوية نهائية للموضوع في ولاية جامو وكشمير، ستحتفظ الحكومة الهندية بأدنى ما يمكن من قواتها على الخطوط الموجودة حالياً لوقف ، اطلاق النار والتي تعتبر ضرورية لمساعدة السلطات المحلية في مراقبة وضع الامن والقوانين وستقوم اللجنة بمراقبة الاماكن التى تعتقد بانها ضرورية.

سادساً: تؤكد حكومة الهند أن حكومة ولاية جامو وكشمير ستقوم باتخاذ كل الاجراءات ضمن سلطتها لاعلان بان السلام والامن والقوانين سيتم حمايتها وسيتم ضمان جميع الحقوق الانسانية والسياسية.

سابعاً: سيتم الاعلان عن التوقيع على النص الكامل لاتفاقية الهدنة او البلاغ الرسمى الذى يحتوى على المبادئ التى تمت الموافقة عليها بين الحكومتين واللجنة.

الجزء الثالث

تؤكد الحكومة الهندية والحكومة الباكستانية رغبتهما في أن مستقبل ولاية جامو وكشمير سيتم تقريره طبقاً لرغبة الشعب. وبهذا الصدد وافقت الحكومتان على الدخول في مشاورات مع اللجنة لتقرير وضمان اوضاع عادلة ومتساوية للتاكيد على سهولة التعبير الحر.

وخلاصة قرار اللجنة في ١٣ أغسطس ١٩٤٨ هي وقف اطلاق النار وإبرام اتفاقية هدنة مع إعادة تأكيد الرغبة في إجراء استفتاء في كشمير كذلك الاقرار بتعيين مراقبين عسكريين للاشراف على مراعاة وقف اطلاق النار وقد قبلت كل من الهند وباكستان قرار اللجنة بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٤٨.

قرار يناير ١٩٤٩

بعد سلسلة من الاتصالات مع ممثلي الحكومتين ارسلت اللجنة توصياتها الخاصة بالاستفتاء

في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ لكل من باكستان والهند فقبلتا مقترحات وتوصيات اللجنة حيث تم ادراجها في قرار اللجنة المؤرخ في ٥ يناير ١٩٤٩ م:

نص القرار

لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان.

استلمنا من حكومتى الهند وباكستان في بلاغين رسميين بتاريخ ٢٢ ديسمبر و ٢٥ ديسمبر ١٩٤٨ قبول المبادئ التالية والتي هي مكملة لقرار اللجنة في أغسطس ١٩٤٨ م:

١ - مسالة ضم ولاية جامو وكشمير الى الهند او باكستان سيتم تقريرها من خلال الطرق الديمقراطية المتمثلة في إستفتاء حياى حر.

٢ - سيتم إجراء الاستفتاء عندما ترى اللجنة بان وقف اطلاق النار ومعاهدة الهدنة التي نظمت في الجزئين اولا وثانيا في قرار اللجنة في ١٣ أغسطس ١٩٤٨ قد تم تنفيذها.

٣ - يعين امين عام الامم المتحدة بالاتفاق مع اللجنة منظم استفتاء والذي سيكون شخصية عالمية مرموقة وحاصل على الثقة وسيتم تعيينه رسميا في المكتب من قبل حكومة جامو وكشمير.

٤ - يقوم منظم الاستفتاء با إنشاء السلطات في جامو وكشمير والتي يعتبرها ضرورية لتنظيم واجراء الاستفتاء والتأكيد على حرية وحياد الاستفتاء.

٥ - يتمتع منظم الاستفتاء بسلطة تحوله حق تعيين موظفين ومساعدين ومراقبين عندما يشعر بضرورة ذلك.

٦ - بعد تطبيق الجزئين اولا وثانيا من قرار اللجنة في ١٣ اغسطس ١٩٤٨ م وعندما تقتنع اللجنة بعودة الاوضاع السلمية في الولاية ستقرر اللجنة ومنظم الاستفتاء وبلاستشارة مع الحكومة الهندية ترتيبات القوات الهندية في الولاية ، وان هذه الترتيبات ستتم لضمان استفتاء حر في الولاية.

٧ - وبشان الاراضى التي تمت الاشارة اليها في القرار، فان الترتيبات النهائية للقوات المسلحة في المنطقة سيتم تقريرها من قبل اللجنة ومنظم الاستفتاء وبالتشاور مع السلطة المحلية.

٨ - يطلب من جميع السلطات المدنية والعسكرية وجميع العناصر السياسية للولاية التعاون مع منظم الاستفتاء في الاعداد من اجل اجراء الاستفتاء.

٩ - حرية عودة جميع مواطنى الولاية الذين تركوها بسبب الاضطرابات الى الولايات المجاورة، وممارسة جميع حقوقهم كمواطنين ومن اجل تسهيل العودة سيتم تعيين لجنتين، واحدة تحتوى على مرشحين من الهند، والاخرى على مرشحين من باكستان وستعمل اللجنتان طبقا لتوجيهات منظم الاستفتاء، وستعاون حكومتا الهند وباكستان وكل السلطات داخل الولاية مع منظم الادارة

في جعل هذه الشروط نافذة المفعول وعلى جميع الاشخاص غير مواطني الولاية الذين كانوا فيها لاغراض غير قانونية قبل ١٥ أغسطس ١٩٤٨ الخروج من الولاية.

١٠ - جميع السلطات ضمن ولاية جامو وكشمير يجب أن تتأكد من التعاون مع منظم الاستفتاء في الامور التالية:

ا - لا تهديد ولا اكراه او تخويف او اى نوع من التأثير.. بفرض على المواطنين في الاستفتاء .

ب - لا تفرض أية قيود على النشاطات السياسية القانونية في جميع انحاء الولاية.

بمعنى حماية حرية جميع رعايا الولاية في التعبير عن وجهة نظرهم في التصويت حول مسألة انضمام الولاية الى الهند او الى باكستان بدون اعتبار العقيدة او النسب او الحزب وستكون هناك حرية صحافة والقاء الخطب والاجتماع وحرية السفر في الولاية بما فيها حرية الدخول او الخروج الشرعية.

ج - اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين.

د - تزويد الاقليات في جميع انحاء الولاية بالحماية الكافية.

هـ - منع الاحتفال واستغلال الناس.

١١ - يستطيع منظم الاستفتاء الرجوع الى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان للبت في المشاكل التي يراها تتطلب المساعدة وتقوم اللجنة من جانبها بتكليف منظم الاستفتاء باجراء ما يراه مناسباً نيابة عنها فيما يخص المسئوليات المخولة له، في نهاية الاستفتاء سيقدم منظم الاستفتاء تقريراً حول النتائج الى اللجنة والى حكومة جامو وكشمير .

ثم ستوضح اللجنة لمجلس الامن الدولي ما اذا كان الاستفتاء حراً وحيادياً أم لا؟

١٢ - حول ارشادات معاهدة الهدنة فان تفاصيل الاقتراحات القادمة ستوضع بالاستشارة الموجودة في الجزء ٢ من قرار اللجنة في ١٣ أغسطس ١٩٤٨ . ويشترك منظم الاستفتاء مشاركة تامة في هذه المشاورات.

١٣ - توصية حكومة الهند وباكستان لاتخاذ اللازم للامر بوقف اطلاق النار الذي يكون سارى المفعول بدقيقة واحدة قبل منتصف ليل الاول من يناير ١٩٤٩ والالتزام بالإتفاقية التي تم التوصل اليها عن طريق قرار اللجنة في ١٣ أغسطس ١٩٤٨ ، والتعهد بالعودة في المستقبل القريب الى شبه القارة لتولي المسئوليات التي فرضت من قبل القرار في ١٣ أغسطس ١٩٤٨ وبالتأكيد على المبادئ المذكورة

ملاحظة: توصلت حكومتا الهند وباكستان الى وقف اطلاق النار قبل منتصف ليلة ١ يناير ١٩٤٩ بدقيقة واحدة كما هو منصوص عليه في القرار السابق ذكره ثم تعين خط وقف القتال في ٢٧ يوليو ١٩٤٩ م.

باكستان وقرارات الامم المتحدة

قبلت باكستان القرارين السابقين على اساس الشروط التالية:

١ - تسريح قوات كشمير الحرة وتجريدها من السلاح خلال مرحلة الاستفتاء بعد استكمال العمليات المنصوص عليها في المادتين اولا وثانيا من قرار ١٣ أغسطس ١٩٤٨ م.

ب- سحب الجيش الباكستاني في وقت واحد مع انسحاب الجيش الهندي.

ج - عدم المساس بسيادة ولاية كشمير ووحدتها.

د - عدم السماح بدخول عسكريين او مدنيين تابعين لحكومة الادارة الباكستانية او الحكومة الهندية الى المنطقة التي تجلو عنها القوات الباكستانية لا باسم الادارة ولا باسم السيطرة.

هـ - يستمد المشرف على الاستفتاء سلطته من السلطات المعنية على جانبي خط الهدنة اى من كل من حكومة الولاية ومن حكومة كشمير الحرة.

و - لما كانت المناطق الشمالية مناطق خالية وكانت تحت السيطرة الفعلية للقيادة الباكستانية العليا، لذا فلا يسمح بمراكز لحاميات هندية في تلك المناطق.

قرارات أخرى لمجلس الأمن

لم تكن قرارات الامم المتحدة الخاصة بكشمير متمثلة فقط في قرارى ٨ أغسطس ١٩٤٨ و ٥ يناير ١٩٤٩ ولكن كانت هناك قرارات أخرى هي:

١ - في ١٤ مارس ١٩٥٠ اتخذ مجلس الامن الدولي قراره رقم ٨٠ واقترح فيه تحديد خط وقف اطلاق النار المحدد سلفا في ٢٧ يوليو ١٩٤٩ كما قرر تعيين ممثل للامم المتحدة للمساعدة في تنفيذ برنامج الاخلاء من القوات المسلحة والترتيب لتولى مدير الاستفتاء مهمة.

٢ - اتخذ مجلس الامن قراره رقم ٩١ لعام ١٩٥١ (٢٠ مارس ١٩٥١) وقد نص على انه بعد ان تلقى المجلس تقرير ممثل الامم المتحدة واحيط به علما. وبعد ان أكد ان عقد الجمعية التأسيسية التي اوصت بها في كشمير وعلى ان اى عمل تقوم به الجمعية العمومية لمؤتمر عموم جامو وكشمير ، وعلى ان اى عمل تقوم به الجمعية لتحديد الشكل المستقبلي وتبعية الولاية كلها او اى جزء منها يشكل تحديد مصير الولاية وفقا لمبدأ ارادة الشعب التي يعبر عنها من خلال الطريقة الديمقراطية لاجراء الاستفتاء الحر النزيه الذى يتم تحت رعاية الامم المتحدة فان المجلس.

أ - يصدر تعليمات لممثل الامم المتحدة بان يتوجه الى شبه القارة لاخلاء ولاية جامو وكشمير عسكريا على اساس قرارى اللجنة في ١٣ أغسطس ١٩٤٨ و ٥ يناير ١٩٤٩ م.

ب - دعوة الاطراف الى قبول التحكيم في حالة النجاح في التوصل الى اتفاق خلال مناقشتهم مع

ممثل الامم المتحدة وذلك بشأن نقاط الخلاف.

ج - ان تسهم مجموعة المراقبين العسكريين في الاشراف على وقف اطلاق النار في الولاية.

د - تغيير ممثل الامم المتحدة بأمريكي بعد استقالة الممثل البريطاني.

٢ - بذلت محاولات عام ١٩٥٧ لاهياء قضية كشمير في الامم المتحدة.

٣ - استخدم الاتحاد السوفيتي السابق في ١٩٦٢ حق الفيتو ضد قرار وضع مشروعية مندوب ايرلندا على بناء تقرير ممثل الامم المتحدة.

٤ - اجتمع مجلس الامن الدولي في مايو ١٩٦٤ لكن لم يتخذ قرارا بشأن قضية كشمير.

تلك هي قرارات الامم المتحدة الخاصة بقضية كشمير حتى عام ١٩٦٤ م وكانت للقضية مسارات اخرى بعد قيام الحرب الثانية بين الهند وباكستان عام ١٩٦٥.

تعنت الهند

رفضت الهند تنفيذ التزاماتها بموجب القرارات الدولية المذكورة واصرت على نزع سلاح قوات كشمير الحرة أولاً قبل ان تقوم بسحب القوات الهندية من المنطقة ، الامر الذى يخالف القرارات .

كما طالبت بالسماح لها بالاستيلاء على اجزاء إستراتيجية من المناطق الشمالية للولاية رغم نص القرار على عدم السماح لآى هندي مدنياً كان ام عسكرياً بدخول المناطق الخالية؟؟!!

وعندما إقترحت الامم المتحدة لجوء الطرفين الى مبدأ التحكيم لحسم النزاع على النقاط الخلافية رفضت الهند رغم موافقة باكستان!!

وكان لزاماً على اللجنة الدولية إعادة الملف مرة أخرى الى مجلس الامم المتحدة الذى كلف الجنرال (مال نوتن) بالعمل على تسوية خلافات الطرفين وإقترح الجنرال إخلاء كشمير من جميع القوات العسكرية تماماً وتحويلها الى ولاية مدنية، ووافقت باكستان أيضاً ورفضت الهند!!

حاولت دول الكومنولث التوفيق بين الطرفين للمساعدة على إجراء الاستفتاء الحر المستقل تطبيقاً لقرارات مجلس الامن، وقدمت ثلاثة مقترحات متتالية رفضتها الهند كلها، وقبلتها باكستان، مما يقطع بان الهند كانت عازمة على المضي في طريق تكريس الاحتلال العسكرى، ولم يكن لجوئها الى الامم المتحدة سوى مناورة خبيثة لتخدير الطرف الاخر وكسب الوقت لصالحها . وفي مارس ١٩٥١ رفضت الهند مجدداً إقترح رئيس المجلس باللجوء الى التحكيم لحل النقاط الخلافية بين الجانبين ولم يجد مجلس الامن الدولي مفرأ من تعيين ممثل جديد للامم المتحدة في كشمير هو الدكتور (فرانك جراهام) الذى تدخل في اخر لحظة لمنع محاولة هندية مكشوفة لتمرير اتفاقية لضم كشمير عبر جمعية تأسيسية تكونها الهند من بعض عملائها تحت قوة السلاح. وفشلت هذه المحاولة.

ثم قدم الدكتور جراهام مشروعا يقضى بسحب القوات العسكرية الهندية والباكستانية من ولاية كشمير ، وقد قبلت باكستان المشروع دون اى تحفظ ورفضته الهند !! بعد ذلك تقدم الدكتور جراهام باقتراح اخر وهو تخفيض القوات المراقبة على جانبى وقف اطلاق النار الى ما كانت عليه فى ١ يناير ١٩٤٩ م فقبلت باكستان ورفضت الهند!!

مسلسل الرفض الهندي

فى ١٦ يوليو ١٩٥٢ م اقترح الدكتور جراهام تحديد عدد الجنود الباكستانيين الذين يحق لهم ان يربطوا على الحدود بستة الاف جندى وبتحديد عدد الجنود الهنود بثمانية عشر الفا، فوافقت باكستان على الدخول فى البحث على هذا الاساس لكن الهند رفضت الاقتراح بالمرة واعلنت اصرارها على الاحتفاظ بـ ٢١٠٠٠ جندى من جانبها وبقوة مدنية قوامها ٤ الاف فقط من باكستان.

وإزاء هذا التفاوت الضخم فى الاعداد والذى اقترحتة الهند اعلن الدكتور جراهام فشل مهمته وغادر شبة القارة الهندية.

وعادت القضية مرة اخرى للمجلس الذى تبثى بدوره اقتراح الدكتور جراهام وطلب من كل من الهند وباكستان الدخول فى مباحثات مباشرة للوصول الى حل، وعاد الدكتور جراهام الى الهند ودخل الفريقان فى المباحثات وتوصلا الى الاتفاق التالى:

١ - يحسم النزاع وفقا لامانى الشعب بطريقة الاستفتاء

٢ - يعين مشرف للاستفتاء فى نهاية ابريل ١٩٥٤ م.

٣ - تنشأ لجان من الخبراء للنظر فى المسائل التمهيدية.

٤ - بذل الجهود لتجنب الدعاوى العدوانية والعمل على خلق جو ملائم للعمل.

وبعد ذلك اعلن رئيس وزراء الهند ان قبول باكستان للمساعدات الامريكية قد غير مجرى المفاوضات وبذلك باءت كل المساعي الحميدة بالفشل!!

حث مجلس الامن فى قرار له فى ديسمبر ١٩٥٢ م حكومتى الهند وباكستان على الموافقة على تقليل القوات العسكرية فى الولاية بحيث تكون ما بين ٩,٣ الاف على الجانب الباكستانى من خط وقف اطلاق النار، وما بين ١٨,١٢ الفا على الجانب الهندى فوافقت باكستان ورفضت الهند!!

إزاء كل انواع الرفض السابقة لم يبق امام باكستان الا العودة الى مجلس الامن الدولى للبحث عن حل. فتقدمت اسلام اباد بشكوى فى ٢ يناير ١٩٥٧ وتقدم ممثلو استراليا وكوبا وبريطانيا والولايات المتحدة بمشروع قرار مشترك يطلب استخدام قوات الامم المتحدة فى المنطقة المتنازع عليها. وقد وافق جميع الاعضاء على هذا المشروع إلا الاتحاد السوفيتى السابق الذى استخدم الفيتو ضد المشروع !! وعلى الاثر عرض مشروع اخر اغفل فيه الاشارة الى قوات الامم المتحدة فاقره

المجلس بعشرة اصوات وامتنع الاتحاد السوفيتى عن التصويت وقد قبلت باكستان هذا المشروع ورفضته الهند!!

فى ١٤ مارس ١٩٥٧ م ارسلت الامم المتحدة وسيطها الدولى الدكتور يارنج السويدى الاصل الى باكستان والهند لاكتشاف السبل الممكنة للتسوية . وأخيراً اقترح الدكتور يارنج على الطرفين قبول احالة الامور المتنازع عليها الى لجنة محكمة حيادية فقبلت باكستان ورفضت الهند هذا الاقتراح بحجة انه لا يتفق مع سيادة كشمير وحق الهند والتزاماتها فيها اضافة الى ان قبول التحكيم يشكل اعترافا بحق باكستان فى القضية!!

فى عام ١٩٥٨ م عاد الدكتور فرانك جراهام واقترح بان يقوم مجلس الامن الدولى بمطالبة الجانبين بما يلي.

١ - اعلان السلام

٢ - احترام قرار وقف اطلاق النار

٣ - القيام بدراسة تطويرية حول كيفية ادارة وحماية الأجزاء غير المسيطر عليها من قبل القوات الهندية بعد سحب القوات الباكستانية منها وامكانية تعيين قوات الامم المتحدة فيها.

٤ - الموافقة على شروط الاستفتاء والتي هى موجودة فى قرارات لجنة الامم المتحدة بشأن الهند وباكستان.

٥ - اجتماع رئيسى الحكومتين تحت اشراف ممثل الامم المتحدة.

ولم تتخل الهند ايضا عن رفضها المستمر لجميع قرارات ومحاولات الامم المتحدة فرفضت هذا الاقتراح ايضا فى حين وافقت عليه باكستان!!

اندلاع الحرب

كانت النتيجة لفشل كافة المساعى الدولية فى حل ازمة كشمير هو زيادة التوتر بين الهند وباكستان ، وزاد من هذا التوتر الاعلان الذى اعلنه وزير داخلية الهند فى ١ يناير ١٩٦٥ م بأن كشمير جزء لا يتجزأ من الهند، كما اعلن وزير الدفاع الهندى ان القوات الهندية التى كانت تعبر خط وقف اطلاق النار فى الماضى سوف تفعل ذلك مرات اخرى اذا دعتها الضرورة الى هذا. وتوترت العلاقات اكثر عندما اعلن رئيس وزراء الهند الجديد «شاسترى» تصميمه على اعتبار كشمير جزءا لا يتجزأ من الهند.

وعلى اثر ذلك اندلعت الحرب بين البلدين فى ٥ اغسطس ١٩٦٥ م واستمرت الحرب ١٧ يوما.

ولما اشتدت الحرب شعر مجلس الامن الدولى بخطورة الحالة، فعقد جلسة طارئة فى ٢٢ سبتمبر ١٩٦٥ م وأصدر قراره رقم ٢١١ بوقف اطلاق النار بين البلدين وسحب القوات الى المواقع التى كانت

تحتلها قبل ٥ أغسطس ١٩٦٥ م في فترة لا تتعدى ٢٥ فبراير ١٩٦٦ م وعلى مراعاة شروط وقف إطلاق النار وخط وقف إطلاق النار وتم تنفيذ هذا الاتفاق فعلا. وقد طلبت باكستان خلال جلسة مجلس الامن هذه حل مشكلة كشمير التي هي اساس هذا النزاع ، ولكن المجلس وعد باتخاذ ما يمكن اتخاذه من اجراءات لتسوية المشاكل السياسية التي ينطوى عليها النزاع الهندي الباكستاني دون ان يذكر القضية الكشميرية صراحة!!

اتفاقية طشقند

عمل الاتحاد السوفيتي السابق على انهاء الازمة بين الهند وباكستان وحلها حلا سلميا مع اشتعال الحرب بين البلدين مباشرة، فقد تسلم الرئيس الباكستاني محمد أيوب خان دعوة من موسكو يوم ٤ سبتمبر ١٩٦٥ م لعقد لقاء مع «لال بهادر شاستري» رئيس وزراء الهند في طشقند بجمهورية اوزبكستان، وفعلا تم الاجتماع في يناير ١٩٦٦ م بحضور رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي السابق، وتمخض الاجتماع عن توقيع اتفاقية عرفت باتفاقية طشقند،، وقد نصت الاتفاقية على ما يلي:

أولا : يوافق كل من رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على ان يبذل كل منهما قصارى جهده لإحلال علاقات حسن الجوار بين باكستان والهند وفقا لميثاق الامم المتحدة وهما يؤكد ان بموجب الميثاق ألا يعمدا الى القوة وان يسويا المنازعات بالوسائل السلمية، وأقربا بأن مصالح السلام في بلديهما ومصالح شعبيهما لم تصب نفعا من جراء استمرار التوتر بين البلدين، وعلى هذا الاساس جرى البحث بشأن جامو وكشمير ووضح كل من الفريقين موقفه.

ثانياً: وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على وجوب انسحاب جميع القوات المسلحة التابعة للبلدين الى المواقع التي كانت ترابط فيها قبل ٥ أغسطس ١٩٦٥ م وذلك في موعد اقصاه يوم الخامس والعشرين من شهر فبراير عام ١٩٦٦ م ، وعلى الفريقين ان يلتزما بشروط وقف إطلاق النار عند وقف القتال.

ثالثا: وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على ان العلاقات بين باكستان والهند ينبغي ان تقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل من البلدين

رابعا: وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على الا يشجعا اى دعاية موجهة ضد البلد الاخر وأن يشجعا الدعاية الرامية الى تنمية العلاقات الودية بينهما.

خامساً: وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على ان يعود المندوب السامي الباكستاني في الهند والمندوب السامي الهندي في باكستان كل الى منصبه وان تعود البعثتان الدبلوماسيتان في كلا البلدين الى عملهما الطبيعي ، وعلى الحكومتين ان تلتزما بميثاق فيينا سنة ١٩٦١ م بصدد العلاقات الدبلوماسية.

سادسا: وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على ان ياخذوا بعين الاعتبار الاجراءات التي من شأنها إعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية والمواصلات الى ما كانت عليه، وكذلك إعادة التبادل الثقافي بين باكستان والهند، وان يتخذوا الاجراءات لوضع الاتفاقات القائمة بين باكستان وبين الهند موضع التنفيذ.

سابعاً: وافق الطرفان على ان يصدرا تعليمات الى السلطات في بلديهما، للقيام بإطلاق سراح اسرى وإعادتهم الى بلادهم.

ثامناً: وافق الطرفان على وجوب استمرارهما في بحث القضايا الخاصة بمشاكل اللاجئين والمشردين والهجرة غير المشروعة واتفقا ايضا على ان يعمل كلاهما على خلق الظروف التي تحول دون هجرة السكان كما اتفقا على ان يبحثا في إعادة الاملاك والاموال التي استولى عليها كل من الطرفين نتيجة النزاع.

تاسعاً: وافق الطرفان على وجوب مواصلة الاجتماعات على اعلی المستويات وعلى مستويات اخرى فيما يختص بالشئون ذات الصلة المباشرة لكل من البلدين وقد اقر كل من الفريقين بالحاجة الى اقامة لجان باكستانية هندية مشتركة للتقدم بتقاريرها الى حكومتيهما للبحث فيما يجب إتخاذ من خطوات اخرى.

الموقف الباكستاني من اتفاقية طشقند.

لخص الرئيس الباكستاني محمد ايوب خان موقف بلاده من اتفاقية كشمير في خطاب وجهه للامة الباكستانية في ١٤ يناير ١٩٦٦ م وفي النقاط الاتية.

اولاً: ان باكستان تريد السلام للعالم كله وعلى هذا الاساس قبلت مبدأ تسوية الخلافات بالوسائل السلمية وعن طريق التفاهم المتبادل.

ثانياً: ان باكستان اوضحت مراراً ان السبب الاساسي في النزاع هو الخلاف حول جامو وكشمير وهناك قرار من مجلس الامن الدولي بشأن هذه القضية ينص على احقية شعب جامو وكشمير في ان يقرر ما اذا كان يريد الانضمام الى باكستان او الى الهند ، وان الهند تعهدت امام الامم المتحدة بمنح شعب الولاية الحق في ان يقرر مستقبله بملء حريته.

ثالثاً: ان اتفاقية طشقند لم تغير اراء باكستان القومية حول كشمير وما زال حق الشعب الكشميري في تقرير مصيره ومستقبله كما هو لم يمس ولم يتأثر.

اتفاقية طشقند ليست غاية في حد ذاتها ولا يمكن ان تصبح بحد ذاتها نقطة تحول في علاقات باكستان مع الهند إلا عندما يحصل شعب جامو وباكستان على حقه في تقرير مصيره وينتهي كل شك او غموض حول هذا الموضوع.

حرب ١٩٧١م

لم تشهد قضية (جامو وكشمير) أحداثاً ذات أهمية أو تطورات يمكن رصدها في الفترة ما بين يناير ١٩٦٦ م حتى عام ١٩٧١ م سوى قيام الحرب بين الهند وباكستان أواخر عام ١٩٧١ م بسبب الحركة الانفصالية في شرق باكستان والتي أدت إلى قيام دولة بنجلاديش المستقلة.

ولم يستطع مجلس الأمن الدولي في ٤ ديسمبر ١٩٧١ التوصل إلى قرار بشأن الحرب الهندية الباكستانية مما جعله يحيل المسألة إلى الجمعية العامة التي دعت البلدين في ٧ ديسمبر ١٩٧١ م إلى وقف إطلاق النار فوراً وسحب قواتهما المسلحة إلى الحدود وكان مجلس الأمن الدولي قد اجتمع في الفترة من ١٢ حتى ٢١ ديسمبر ١٩٧١ م. واتخذ قراره رقم ٣٠٧ لعام ١٩٧١ م الذي يطلب فيه وقفاً دائماً لإطلاق النار وإيقاف الأعمال العسكرية في كافة مناطق النزاع حتى يتم سحب القوات إلى مناطق الحدود وإلى المواقع التي تحترم خط وقف إطلاق النار في جامو وكشمير، ويطلب من سكرتير العام للأمم المتحدة أن يحيط المجلس دون تأخير بالتطورات ذات العلاقة بتنفيذ القرار، ويقرر المجلس أن يظل على صلة بالموضوع وأن يستمر في النظر فيه بنشاط ومتابعة وقد تم وقف إطلاق النار رسمياً وفعلياً يوم ١٧ ديسمبر ١٩٧١ م.

اتفاقية (شمالاً) ١٩٧٢م.

في يوليو ١٩٧٢ م اجتمع الرئيس الباكستاني (ذو الفقار علي بوتو) برئيسه وزراء الهند (انديرا غاندي) في مدينة (شمالاً) بالهند، وتم التوصل إلى اتفاقية بين البلدين عرفت باسم (اتفاقية شمالاً) والتي تتكون من جزأين أساسيين..

الأول: يتعلق بنتائج الحرب التي نشبت بين البلدين عام ١٩٧١ م وهو جانب تم الالتزام به وتنفيذه رسمياً وعملياً، والجزء الثاني يتعلق بالقضية الأساسية التي كانت سبباً في النزاع الدائر بين البلدين وهي قضية كشمير التي لا تزال بدون حل حتى الآن. هذا وقد أثارت (اتفاقية شمالاً) كثيراً من اللغط وسوء الفهم لدى الكثيرين من المهتمين بقضية كشمير المسلمة إضافة إلى أن الهند ذهبت إلى تفسيرات بعيدة كل البعد عن مضمون وروح الاتفاقية خاصة الجزء الثاني المتعلق بالقضية الكشميرية.

رؤية الهند للاتفاقية

أولاً: ترى الهند أن اتفاقية شمالاً تلغى جميع قرارات الأمم المتحدة السابقة والخاصة بحل قضية كشمير، كما تزعم أيضاً أن باكستان بتوقيعها على هذه الاتفاقية لا يحق لها إثارة قضية كشمير مرة أخرى أمام الأمم المتحدة أو أي محفل دولي آخر!!

وترتكز الهند في ذلك على الفقرة الواردة في الاتفاقية والتي تنص على ما يلي:

(ويقر البلدان تسوية الخلافات بينهما بالوسائل السلمية من خلال المفاوضات الثنائية أو

باية وسائل سلمية اخرى يتم الاتفاق عليها من الجانبين، وحتى تتم التسوية النهائية لاي مشكلة من المشاكل بين البلدين لا يقوم اى جانب من طرف واحد بتغيير الوضع، ويمنع البلدان تنظيم او مساعدة او تشجيع ايه اعمال تضر بالحفاظ على العلاقات السلمية التى تتسم بالانسجام بين البلدين).

والرد على هذه الرؤية الهندية بسيط للغاية للأسباب الآتية:

(١) ان الفقرة (١) من اتفاقية شمالا تقول (تحكم مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة العلاقات بين البلدين) معنى ذلك ان ميثاق الأمم المتحدة هو الأساس في بناء العلاقات بين البلدين، والأمم المتحدة هي ذاتها التي اصدرت قرارات وارسلت اللجان والمبعوثين لحل الأزمة کشميرية ولم تستجب الهند لكل تلك الجهود.

٢- ان المادة التي تستند عليها الهند في اتفاقية شمالا والسابق ذكرها اشارت الى وسيلتين محدودتين الوصول الى حل وهما:

(أ) المفاوضات الثنائية.

(ب) ايه وسائل سلمية اخرى يتم الاتفاق عليها من الجانبين.

ومن المعروف ان ذكر تعبير المفاوضات الثنائية في تلك المادة ليس بالامر الجديد المستحدث وذلك لان الفقرة رقم ٢٣ (١) من ميثاق الأمم المتحدة يطالب اطراف اى نزاع قد يؤدى استمراره الى تهديد السلام والامن الدوليين، يطالبهم بالبحث اولا عن حل ذلك النزاع بالتفاوض السلمى والتحقيق والوساطة وان امكن التحكيم والحل القانونى او اللجوء الى الهيئات والمحافل الاقليمية التى تتبع لها دول النزاع او اتباع اى ترتيبات او وسائل سلمية اخرى تختارها تلك الاطراف المتنازعة.

لقد فشلت جميع الجهود الثنائية لحل أزمة کشمير بين الهند وباكستان فالشعب کشميرى ما زال حتى اليوم يعانى من عدم الاستفتاء الذى هو حقه الشرعى في تقرير مصيره ، وهل يكون معنى ذلك الفشل القائم حتى الان ان لا تلجأ باكستان الى وسائل سلمية اخرى كما نصت اتفاقية شمالا نفسها؟ فالوسائل السلمية الاخرى حددتها اتفاقية شمالا في اللجوء الى ميثاق الأمم المتحدة حيث نصت المادة (١) منها على ما يلي:

(في ظل الظروف الحالية الخطيرة فان الضرورة تقضى بالاحتكام الى مجلس الامن الدولى استنادا للبند رقم ٣٧ من ميثاق الأمم المتحدة الذى ينص على انه اذا فشل اطراف النزاع وفقا للبند رقم ٣٣ في التوصل الى حل لذلك النزاع بالوسائل المحددة في ذلك البند فان على تلك الاطراف اللجوء الى مجلس الامن الدولى لذلك الغرض واذا تبين لمجلس الامن ان استمرار النزاع قد يشكل خطرا على سلام وامن الدولتين في البند ٣٦ فإن يصدر توصياته بشأن التوصل الى حل لذلك النزاع كما يراه مناسباً).

(٣) اذا كانت الهند تدعى بان اتفاقية شمالا لا تعطى باكستان الاحقية في عرض قضية كشمير على الامم المتحدة ، فلماذا لجأت هي الى مجلس الامن الدولي بعد الانتفاضة الشعبية الكشميرية وإتهمت باكستان بمساندة ما اسمته الارهاب في كشمير، وطالبت مجلس الامن الدولي بحث باكستان على وضع حد للارهاب المزعوم في كشمير وعلى منع الكشميريين من تجاوز خط الهدنة الحدودي بين شقي الولاية ؟ أليست هذه المطالب الهندية من مجلس الامن تعد دعوة الى تدويل القضية والخروج بها عن إطار اتفاقية شمالا؟ أم ان اللجوء الى الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي هو حق فقط للهند وليس حقا لباكستان!!

(٤) ان اى اتفاقية يتم التوصل اليها بين دول مختلفة لا يمكنها ان تكون بديلاً لميثاق الامم المتحدة ما دامت هذه الدول اعضاء بالمنظمة الدولية، وإذا كان هناك تناقض بين نصوص هذه الاتفاقية وميثاق الامم المتحدة فان الاولوية تكون لميثاق الامم المتحدة وليس للاتفاقية؟ وهناك نص ثابت في ميثاق الامم المتحدة يحسم هذه المسألة الفقهية فنجد ان المادة رقم ١٠٣ من الميثاق تنص على ما يلي:

(في حالة وجود خلاف بين التزامات الدول الاعضاء في الامم المتحدة في ظل الميثاق الحالي والتزاماتها في ظل اتفاق دولي اخر فان التزاماتها وفقا لهذا الميثاق تكون هي السائدة).

وبهذه الردود الاربعة على ادعاء الهند ان اتفاقية شمالا سلبت باكستان الحق في اثاره قضية كشمير امام الامم المتحدة . يتضح ان اتفاقية شمالا ما سلبت هذا الحق ابدا من اطراف النزاع بل هي حلقة اضافية الى جانب قرارات الامم المتحدة وليست بديلا لها. وان الاتفاقية لا تشكل باى حال من الاحوال نفيا لقرارات الامم المتحدة ولا يمكنها ان تكون كذلك. واخيرا اذا كانت الهند متأكدة من حقها في السيطرة على كشمير فلماذا تخشى اللجوء الى الامم المتحدة ؟ ولماذا تخشى التحكيم الدولي وترتكز على نصوص لها الف معنى ومعنى للهروب من مواجهة المجتمع الدولي؟؟

خط الهدنة

ثانيا: الرؤية الهندية لاتفاقية شمالا تذهب الى ان الاتفاقية جعلت من كشمير جزءا لا يتجزأ من الهند وان القضية حلت حلا نهائيا من خلال هذه الاتفاقية وتستند الهند في اثاره هذا الادعاء على الفقرة الاتية من الاتفاقية (ان على طرفي النزاع الالتزام باحترام خط الهدنة في ولاية جامو و، كشمير الذى ثم اقراره في اتفاق وقف اطلاق النار الموقع بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧١ م، دون الاعتداء على الاوضاع المعترف بها من كلا الطرفين ، ولا يحق لاي من الطرفين إحداث تغيير من جانب واحد رغم الخلافات بينهما حول القضية وحول الظلال القانونية للاتفاقية).

فالهند ترى ان هذه العبارة تمثل اعترافا بالسيادة الهندية على الجزء الذى تحتله من كشمير والذى تسيطر عليه لان معناها في نظر الهند ان اتفاقية شمالا اعترفت بخط الهدنة الموقع في ١٧

ديسمبر ١٩٧١ كخط حدود الهند!! والرد على هذا يتمثل في النقاط الاتية

(١) ان اتفاقية شمالا لا تنص على ان خط الهدنة في ١٧ ديسمبر ١٩٧١ يمثل حدوداً للهند، كما انها ايضا ليست حدودا لباكستان لكن المقصود بالفقرة السابق ذكرها هو ان الاراضى الكشميرية التى تديرها الهند وراء خط الهدنة هى الاراضى الواقعة تحت سيطرتها العسكرية. فى حين ان الاراضى التى تديرها حكومة جامو وكشمير الحرة هى الواقعة تحت سيطرة القيادة الباكستانية العليا، وهذا الوضع يبقى متناسقا ومتطابقا مع قرارات وقف اطلاق النار التى تبناها مجلس الامن الدولى عام ١٩٤٨ م

٢ - إن الاتفاقية نصت على احترام خط (الهدنة) فى ولاية جامو وكشمير ولم تقل (الحدود) ومن المعروف تاريخيا وفقهيا ان خطوط الهدنة ما كانت ابدا خطوطا للحدود بين الاطراف المتصارعة ، وتاريخ القانون الدولى خير شاهد على ذلك، لان خط الهدنة هو (حالة مؤقتة) يفرضها المجتمع الدولى على الطرفين المتنازعين حتى يتم التوصل الى (حالة دائمة بعد ذلك ، فكيف تعتبر الهند خط الهدنة اعترافاً بسيادتها على كشمير المحتلة؟

(٣) ان اعادة التعبير عن الوضع القائم بكلمات مختلفة فى اتفاقية شمالا لا يمكن بأى حال من الاحوال ان يغير الوضع القانونى المعترف به من الاطراف المختلفة ، علاوة على ذلك فإن الفقرة التى تركز عليها الهند لا تشكل القرار النهائى فى الاتفاقية ، ولكنها مرتبطة بأجزاء اخرى فى الفقرة ذاتها والتى تنص على (ودون المساس بالاوضاع المعترف بها لكلا الطرفين) .

ومعروف لدى الجميع ان اوضاع كشمير المعترف بها لدى الطرفين هو ان كشمير ستقرر مصيرها ومستقبلها حسب ارادة شعبها عن طريق إستفتاء حيادى وحر وعادل . وهذا ما اكدته الهند مئات مرات خلال ١٩٤٧ و ١٩٤٨ وقبلت به عن طريق قبولها لقرارات الامم المتحدة فى ١٣ اغسطس ١٩٤٨ و ٥ يناير ١٩٤٩ ، ولكن لم تنفذه حتى الان!!

٤ - لا يمكن ان تستند الهند على ان اتفاقية شمالا لم تضع حلولا تفصيلية لحل قضية كشمير واعتبار ذلك نهاية المطاف (لان هذا لا يعنى باى حال تقسيم الولاية وبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه) لان الحل النهائى لابد ان يتفق مع قرارات الامم المتحدة والتى تنص اتفاقية شمالا على ضرورة اعتبارها اساس العلاقات بين البلدين ، وان يكون الحل النهائى هو حق شعب كشمير فى تقرير المصير عبر إستفتاء حر مستقل بإشراف دولى كما تنص القرارات الدولية..

آخر التطورات

لقد تزامن عرض الهند الاخير لاجراء محادثات بشأن كشمير مع تصاعد التوتر فى الجزء الذى تسيطر عليه الهند من كشمير وذلك بسبب الحصار الاستفزازى الذى تفرضه قوات الامن الهندية على مسجد حضرت بال فى كشمير الامر الذى اثار الرأى العام فى باكستان، كما جاء العرض الهندى

بشأن المفاوضات في الوقت الذي بدأت فيه باكستان والعديد من الدول الصديقة في التخطيط لإستصدار قرار يعبر عن القلق البالغ ويطالب باجراء تحقيقات بشأن انتهاكات حقوق الانسان في ولاية جامو وكشمير ولم يكن المناخ الداخلي في باكستان مهيأ لأستئناف الحوار مع الهند في الوقت الذي يستمر فيه الحصار مفروضاً على مسجد حضرت بال في كشمير.

ولذلك طالبت باكستان الحكومة الهندية برفع الحصار عن المسجد وتحسين الاوضاع الخاصة بحقوق الانسان في كشمير الامر الذي من شأنه تسهيل اجراء المفاوضات الباكستانية الهندية على مستوى وكلاء وزارة الخارجية. ولقد أدى الرفع الجزئي للحصار المفروض على مسجد حضرت بال وتأكيدات حكومة الهند أنه ستتم مناقشة جميع الجوانب المتعلقة بمشكلة كشمير أدى الى اقناع باكستان بالموافقة على عقد مفاوضات باكستانية هندية على مستوى وكلاء وزارة الخارجية وفي نفس الوقت تخلت باكستان مؤقتاً عن فكرة استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة حول انتهاكات حقوق الانسان في كشمير.

ولقد قبلت باكستان عرض اجراء مفاوضات على اساس حسن النيات. وتوقعت باكستان قيام الهند باتخاذ خطوات لخلق مناخ ملائم للمفاوضات منها الحد من اعمال القمع التي تحدث في الجزء الواقع تحت السيطرة الهندية من كشمير ، غير أنه للأسف لم يحدث أى تغير في السياسة الهندية والتي تطبق القمع الجماعى وعلى نطاق واسع في كشمير ، وفيما يلي نماذج من الاحداث التي وقعت مؤخراً:

١ - قام الالف من القوات الهندية في يوم السبت السابع والعشرين من نوفمبر الماضى بحملة على بلدة (سويور) شنت خلالها عمليات مدمرة واسعة النطاق مما أسفر عن مقتل أعداد كبيرة من مواطني كشمير واضرام النيران في الكثير من المنازل والمتاجر، وتؤكد التقارير أن مذبحه السابع والعشرين من نوفمبر يفوق عدد ضحاياها المذبحة التي وقعت في نفس بلدة سويور في يناير عام ١٩٩٣ م والتي أستشهد فيها ما يزيد عن خمسين مواطناً من سكان كشمير واضرام النار في المئات من المنازل والمتاجر في البلدة بواسطة القوات الهندية.

استمرار اعتقال العديد من زعماء كشمير أمثال سيد جيلانى و غلام نبى لونى ومولفى عباس أنصارى والبروفيسور عبد الغنى و غلام حسين ، كما يتم فرض حظر التجوال بصورة عشوائية ولفترات طويلة بالإضافة الى العديد من المصاعب التي يواجهها سكان كشمير في الحياة اليومية.

ج - استمرار القوات الهندية في نشر قوات ضخمة من حرس الحدود حول مسجد (حضرت بال) وقد أدى استمرار الحصار المفروض على المسجد إلى حرمان مواطني كشمير من أداء صلواتهم بالمسجد.

د - لقد وصل عدد القوات الهندية المتركة في الجزء المحتل من كشمير طبقاً للتقديرات المتحفظة

الى ٤٧٥ ألف جندي . ولقد قامت السلطات الهندية بإرسال مزيد من قوات الجيش الهندى لمساعدة القوات شبه العسكرية فى أداء مهام الامن الداخلى، ومن أمثلة هذه المهام حصار مسجد (حضرت بال) والحملة العسكرية التى تم تنفيذها ضد المجاهدين فى بلدة سوبور ، ولقد تضمنت الصحافة الهندية خلال الاسابيع القليلة الماضية تقاريراً من عدد القتلى من مواطنى كشمير ومن القوات الهندية فعلى سبيل المثال ذكرت الصحف الهندية أن ٣٢ شخصاً على الاقل قد لقوا مصرعهم فى الفترة من ١٧ - ١٩ ديسمبر.

كما تضمنت أعمال القمع الوحشية التى تنتهجها القوات الهندية الاعتقال العشوائى للزعماء والسياسيين فى كشمير واستخدام أعداد ضخمة من القوات العسكرية لفض المسيرات السلمية الى جانب عمليات القتل العشوائى ضد مواطنى كشمير. ولقد أدى موت الزعيم الكشميرى البارز عبد الغنى الياس الافغانى وهو فى السجن الى حالة من التوتر فى الولاية حيث شهدت سريناجار والمدن الكبرى الاخرى إضراباً عاماً.

كما شهدت الولاية اضطرابات عنيفة ردد خلالها المتظاهرين الشعارات التى تدين أعمال القتل داخل السجون، كما لقي زعيم آخر هو شامول الحق مصرعه وهو فى السجن فى السادس عشر من ديسمبر ١٩٩٣ م.

هـ- ذكرت الصحافة الهندية ان الفترة من ٢٦ نوفمبر الى ٢٥ ديسمبر عام ١٩٩٣ م شهدت مقتل وأصابة ٤٣٣ من مواطنى كشمير مع مراعاة أن الصحافة الهندية دائماً تعطى أرقاماً أقل من الحقيقة بالنسبة لعدد الضحايا الذين يلقون مصرعهم على أيدي القوات الهندية.

لقد قررت باكستان عدم المضى قدماً فى جهود إستصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حقوق الانسان فى كشمير بعد قبولها آراء العديد من الدول الصديقة ، والتى أشارت بأن إثارة مثل هذا الموضوع الان من شأنه إفساد الحوار الثنائى بين الهند وباكستان غير أنه بدأ واضحاً الان بما لا يدع مجالاً للشك ان الحكومة الهندية مصرة على اتباع نفس السياسة المتمثلة فى عمليات الابادة الجماعية لشعب كشمير، ولذلك فان حكومة باكستان طالبت الدول الصديقة، خاصة تلك التى كانت قد نصحت باكستان بعدم إثارة مسألة إستصدار قرار من الامم المتحدة بشأن انتهاكات حقوق الانسان فى كشمير ، تطالبها بأن تحث الحكومة الهندية على اتخاذ خطوات من شأنها الحد من أعمال القمع فى كشمير.

وطبقاً لوجهة نظر الحكومة الباكستانية بتعيين على الهند إتخاذ الخطوات الاتية:

- ا - سحب القوات المتمركزة فى المنطقة المحيطة بمسجد (حضرت بال)
- ب - تجنّب اللجوء الى القوة لفض الاجتماعات والمظاهرات.
- ج - اطلاق سراح الزعماء السياسيين والمدنيين المعتقلين فى كشمير والهند.

د موضع نهاية لحملات فرض الحصار والاعتقال ضد المدنيين في كشمير.

هـ- السماح لمنظمات حقوق الانسان والاغاثة الانسانية ووسائل الاعلام العالمية باستطلاع الاحوال في كشمير.

(بى نظير بوتو تتحدث)

وعندما وصلت المحادثات الاخيرة بين الجانبين الى طريق مسدود كالعادة، بسبب استمرار العناد والمراوغة من جانب الهند لجأت باكستان الى الامم المتحدة مؤخراً.

فقد أثارَت السيدة بى نظير بوتو رئيسة وزراء باكستان قضية كشمير في كلمتها أمام لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف وطالبت السيدة بى نظير بوتو الدول الاعضاء بالتمسك بالاعلان العالمى لحقوق الانسان والعمل على وقف المذبحة المستمرة في كشمير المحتلة. كما وصفت السيدة بى نظير بوتو في كلمتها الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان التي ترتكب ضد سكان كشمير الابرياء والعزل بأنها عودة الى أيام الظلام لألمانيا النازية، وأشارت الى ان الموقف في كشمير لا يحتمل السكوت مطلقاً.

وأشارت السيدة بى نظير بوتو الى ان كل ما يطالب به سكان كشمير هو الحصول على حريتهم وذكرت السيدة بوتو أنه بالرغم من سياسة القمع التي تنتهجها الهند إلا انها فشلت في فرض إرادتها على شعب كشمير الذى لا يقهر ، بل تصاعدت مقاومته للوجود الهندى.

وذكرت السيدة بى نظير بوتو في كلمتها أن القيادة السياسية في كشمير والتي تمثل ما يزيد عن ثلاثين حزبا أو جماعة سياسية قد اتفقت بالإجماع على عدم قبول دراسة أى حل يتضمن استمرار الحكم الهندى في كشمير.

وفي اشارة الى المحادثات الباكستانية الهندية التي جرت مؤخراً ذكرت السيدة بى نظير بوتو رئيسة وزراء باكستان أن باكستان كانت تأمل ان تتناول هذه المباحثات جميع جوانب النزاع بشأن كشمير وقد طالبت باكستان الهند بشدة بضرورة ايجاد حل سلمى لتسوية النزاع حول كشمير وعدم اللجوء الى الخيار العسكرى، واتخاذ خطوات حقيقية للحد من أعمال القمع في كشمير، غير أن أعمال العنف (بدلاً من ذلك) قد تصاعدت !! وأشارت السيدة بى نظير بوتو الى ان أعمال القمع في كشمير قد أسفرت حتى الان عن مقتل ما يزيد عن ٤٠ ألفاً من النساء والاطفال في كشمير !!

وطالبت السيدة بى نظير بوتو بضرورة حضور ممثلين عن شعب كشمير للتحديث أمام لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة لإخبار اللجنة بالأعمال القمعية التي يتعرضون لها. كما طالبت بضرورة قيام اللجنة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان هناك.

وقالت السيدة بى نظير بوتو انه قد ان للمجتمع الدولى أن يمارس ضغوطاً على الهند من أجل سحب القوات العسكرية الاضافية المتركة حالياً في كشمير المحتلة بهدف وضع حد لأعمال القمع

التي ترتكبها هذه القوات. وأضافت السيدة بي نظير بوتو انه قد حان الوقت لكي يقوم المجتمع الدولي بالضغط على الهند من اجل اطلاق سراح زعماء كشمير المعتقلين والغاء قوانين الطوارئ الجائرة المفروضة على كشمير ووضع حد لجميع الاعمال القمعية التي ترتكبها قوات الجيش الهندي في كشمير الى جانب السماح لمنظمات حقوق الانسان والمنظمات الانسانية الدولية ورجال الاعلام بزيارة كشمير للتأكد من حقيقة المعاناة التي يعاني منها شعب كشمير.

وأكدت رئيسة وزراء باكستان أن إيجاد تسوية للنزاع حول كشمير تركز على تحقيق رغبة شعب كشمير ، فهي المفتاح الرئيسي لتحقيق السلام والتقدم في منطقة جنوب آسيا .. كما أكدت بي نظير بوتو مجدداً التزام باكستان بالعمل على إيجاد حل سلمي للنزاع حول كشمير مع تمهيد الطريق نحو تطبيع العلاقات بين الهند وباكستان.

الفصل السادس

ثورة شعب

11-11-11

11-11-11

بعد ان رفضت الهند كل السبل السلمية لحل قضية كشمير إزاء تلك الجرائم البشعة التي يتعرض لها الشعب الكشميري المسلم، كان على كشمير ان تعلن الجهاد المسلح لتحرير أرضها بالقوة من الإحتلال الهندي، وتقرير مصير شعبها بحرية كاملة وسيادة تامة.

وهكذا بدأت ثورة الجهاد في كشمير في يناير ١٩٩٠ وعلى اثر قيام هذه الانتفاضة التي شملت جميع افراد الشعب الكشميري، إتحدت جميع الحركات الجهادية تحت راية الاسلام باسم (حركة المقاومة الاسلامية في ولاية كشمير المسلمة) واصبح (على الجيلاني) هو رئيس الحركة وبعد ايام قليلة أعلنت السلطات الهندية ان هذا الاتحاد غير قانوني، وقامت على الفور باعتقال جميع رؤساء وقادة التنظيمات المشاركة فيه، وعلى رأسهم (على الجيلاني) الذي جرى تعذيبه بصورة وحشية!! وفي أواخر عام ١٩٩١ م نقلت الحكومة الهندية (على الجيلاني) وبعض قادة الجهاد الاسلامي الى نيودلهي، وأخطرتهم بإنها ستعطي الشعب الكشميري حريته شريطة ان تكون السيطرة المباشرة والقوانين العامة في يد الهندوس. ورفض قادة الجهاد ذلك.

ويلاحظ ان الجهاد الكشميري لم يكن متوقفا قبل تاريخ يناير ١٩٩٠ لكنه كان موجوداً ومستمراً منذ عام ١٩٤٧ م وبصورة عديدة وشتى وإنما لم يأخذ شكله العملي والمنظم الا في ذلك التاريخ بعد ان تأكد للجميع ان الحل السلمي لن يجدي شيئاً، وان المحادثات والاعتماد على الامم المتحدة لن يعطي الكشميريين حريتهم.

ادرك شعب كشمير المسلم ان الجهاد المسلح في الداخل ضد الإحتلال الهندي، لايد أن يسانده دور سياسي وإعلامي في الخارج يعمل على ايصال القضية الى المحافل الاقليمية والدولية الشعبية والرسمية والاعلامية بل والخيرية.

ولهذا تقرر انشاء (حركة تحرير كشمير العالمية) في يوم ٦/٧/١٩٩٠م اي بعد قيام الانتفاضة المسلحة بحوالى نصف عام ملء ذلك الفراغ السياسي على المستوى الدولي، ومن اجل مواجهة الدعاية الهندية والرد عليها في كافة وسائل الإعلام العالمية فهي تقدم تعبيراً صادقاً عن أعمال وطموحات الشعب الكشميري بما يتوافق مع أهداف الثورة وقرارات الامم المتحدة، وقد بدأت الحركة وفروعها في مختلف قارات العالم منذ العمل الاول لتأسيسها.

اهداف الحركة

تتمثل الاهداف الرئيسية لحركة تحرير كشمير العاليه في :

- ١ - السعى على المستوى الدولي لتمكين الشعب الكشميري من ممارسة حقه في تقرير مصيره حسب القرارات الصادرة عن الامم المتحدة والخاصة بهذا الشأن.
- ٢ - توفير الدعم والتأييد السياسي وتعاطف الرأي العام العالمي للنضال التحرري في كشمير.

٣- حماية ومساندة حقوق الانسان لشعب كشمير.

٤ - تزويد الضحايا الكشميريين بالمساعدات الاغاثية عن طريق منظمة الاغاثة الكشميرية العالمية وبمساعدة لجان وهيئات الإغاثة العربية والإسلامية.

٥ - تطوير الدراسات الاكاديمية حول قضية كشمير.

٦ - تشجيع أنشطة منظمة حقوق الانسان عن طريق المعهد العالمى للدراسات الكشميرية.

٧ - كسب تعاطف الرأى العام الدولى من خلال وسائل الاعلام والمنظمة العالمية للاعلام الكشميرى.

إنجازات الحركة

نجحت حركة تحرير كشمير العالمية فى تحقيق الانجازات الآتية.

١ - ادخال القضية الكشميرية فى البرامج الانتخابية للحزبين الرئيسيين فى بريطانيا للمرة الاولى فى تاريخ القضية.

٢ - رغبة الحكومة البريطانية فى بدء الحوار حول قضية كشمير فى قمة دول الكومنولث.

٣ - ادخال مشروع قرار (حرية كشمير) فى الكونجرس الأمريكى، وتقليص حجم للمساعدات الامريكية للهند بمقدار ٢٤ مليون دولار.

٤ - توقيع اكثر من ١٥٠ عضوا برلمانيا على مشروع قرار يطالب البرلمان البريطانى باصدار قرار عاجل بشأن قضية كشمير.

٥ - قرار البرلمان الاوروبى الذى ادان انتهاكات حقوق الانسان التى ترتكبها الهند فى كشمير المحتلة ومناشدته للامم المتحدة للعمل على إيجاد حل عاجل للمسألة الكشميرية.

٦ - مشاركة وفد كشمير للمرة الاولى فى مؤتمر وزراء منظمة المؤتمر الاسلامى فى استانبول بتركيا وتبنى المؤتمر قرارا بدعم القضية الشكلميرية والتنديد بالجرائم الهندية فى الولاية المحتلة.

٧ - مشاركة وفد كشمير للمرة الاولى فى مؤتمر القمة لدول منظمة المؤتمر الاسلامى واصدار المؤتمر قرارا يدين انتهاكات حقوق الانسان التى ترتكبها الهند فى كشمير وحث الامم المتحدة على تنفيذ قراراتها بشأن كشمير.

٨ - المشاركة الاولى لوفد كشمير فى مؤتمر دول عدم الانحياز فى هراوى.

٩ - تأييد ما يزيد على ١٠٠ سفير فى هيئة الامم المتحدة للقضية كشمير.

١٠ - توقيع ما يزيد على ٣٠٠ عضو برلمانى من جميع دول العالم على عريضة قدمت الى أمين

عام الامم المتحدة من اجل تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية كشمير.

١١ - قيام الحكومة الالمانية بتوجيه اذار للهند بأن بون قد توقف مساعداتها للهند اذا استمرت الهند في السعى لتطوير ترسانتها العسكرية.

١٢ - صدور العديد من التصريحات لرؤساء ووزراء خارجية دول مختلفة تأييداً للقضية الكشميرية وإستنكاراً للممارسات الهندية في كشمير المحتلة.

١٣ - انعقاد المؤتمر الدولي حول النضال التحرري لشعب كشمير ١٣ / ٧ / ١٩٩١ م بمدينة واشنطن.

١٤ - نشر ما يزيد على ١٠٠ كتاب وكتيب ومنشور وتقرير لمنظمات حقوق الانسان، اضافة الى التقرير الشهري الذى تصدره الحركة حول القضية الكشميرية.

وبتلك الانجازات على الصعيد الخارجى يتضح أن الجهاد الكشميرى له اكثر من جانب، فهو ليس جهاداً بالسلاح فى الداخل فقط ، لكنه أيضاً جهاد بالكلمة والرأى والطرح الموضوعى والعادل للقضية.

العالم الاسلامى وكشمير

كان لاعلان الجهاد المسلح فى كشمير وقيام الانتفاضة فى يناير ١٩٩٠ اثر كبير فى اتساع نطاق الاهتمام الاسلامى والعالمى بقضية كشمير وذلك لسببين هما.

١ - ان القوات الهندوسية قابلت الانتفاضة وما زالت تتعامل معها بوحشية بالغة القسوة والعنف مما سبب فى الحاق اقصى درجات الضرر والدمار والموت لشعب كشمير وهذا الاسلوب الهندوسى البشع كان له الاثر المباشر فى هياج مشاعر المسلمين فى كافة انحاء العالم وايضا انتقادات كافة المنظمات الدولية والاقليمية المعنية بحقوق الانسان.

٢ - السبب الثانى فى اتساع هامش الاهتمام العالمى بكشمير هو ان الكفاح المسلح فى الداخل كان يوازى كفاح سياسى وأعلامى فى الخارج.

وكانت اوضح المواقف الاسلامية حيال قضية كشمير متمثلة فى المواقف الصادرة عن اجتماعات منظمة المؤتمر الاسلامى سواء كانت هذه الاجتماعات لوزراء الخارجية ام على مستوى القمة ويمكن رصد أهم هذه المواقف كما يلى:

أولاً: تم إدراج قضية كشمير فى جدول أعمال المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامى الذى انعقد فى القاهرة فى أغسطس ١٩٩٠ وتبنى هذا المؤتمر قرارا يدعو الى تسوية سلمية للقضية وذلك وفقاً لقرارات الامم المتحدة بشأنها وعلى النحو المتفق عليه فى إتفاقية (شمالاً).

ثانياً: تبنى وزراء خارجية المنظمة ذات القرار السابق وذلك فى اجتماعهم التنسيقى الذى عقد فى

نيويورك اول اكتوبر ١٩٩١ ودعا الوزراء الى ضرورة احترام حقوق الانسان وادانوا اعمال العنف ضد شعب كشمير.

ثالثا: في اغسطس ١٩٩١ اصدر المؤتمر العشرون لوزراء خارجية المنظمة المنعقد في اسطنبول بتركيا قراره رقم ١١ / ٢٠ حول كشمير الذى ندد فيه بالانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان للشعب الكشميرى ودعا المؤتمر الى احترام هذه الحقوق ومن بينها الحق في تقرير المصير.

كما دعا الهند للسماح للجماعات الدولية لحقوق الانسان والمنظمات الانسانية بزيارة كشمير.. وطلب المؤتمر من الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى تشكيل لجنة لتقصي الحقائق تقوم بزيارة كشمير.

رابعا: دعا مؤتمر القمة الاسلامى المنعقد في (داكار) في ديسمبر ١٩٩٢ الى تحقيق تسوية سلمية لقضية كشمير وفق قرارات الامم المتحدة. وندد زعماء العالم الاسلامى بالانتهاكات الرهيبة لحقوق الانسان التى ترتكبها الهند ضد شعب كشمير المسلم وطالب المؤتمر باحترام الحقوق التى من بينها حق تقرير المصير، ودعا الهند للسماح للجماعات الدولية لحقوق الانسان والمنظمات الانسانية بزيارة كشمير كما وافق مؤتمر القمة على القرارات الصادرة عن المؤتمر العشرين لوزراء الخارجية بشأن كشمير.

خامسا في مارس ١٩٩٢ اوفد مساعد الامين العام للشئون السياسية بمنظمة المؤتمر الاسلامى لزيارة باكستان لمناقشة مسألة كشمير وجمع المعلومات الحقيقية، وقام بالاجتماع مع المشردين واللاجئين من كشمير المحتلة وعان على الطبيعة . حجم الفظائع التى ترتكبها قوات الامن الهندية، والى اجبرت هؤلاء المشردين على القرار من بيوتهم واللجوء الى باكستان.

سادسا: اكدت منظمة المؤتمر الاسلامى في دورات عديدة قراراتها السابقة. واكدت ايضا القرار الخاص بايفاد بعثة للمساعى الحميده باشراف رئيس المؤتمر.

لجنة المساعى الحميده

اجرى رئيس المؤتمر العشرين لوزراء خارجية المؤتمر الاسلامى الاتصالات اللازمة مع حكومة الهند لعرض لجنة المساعى الحميده عليها وذلك طبقا لقرارات مؤتمر القمة الاسلامى السادس وقد قوبل هذا العرض بالرفض من الجانب الهندى. واعلنت الهند ان جامو وكشمير جزء لا يتجزأ منها وان لجنة المساعى الاسلامية هذه تعد تدخلا في الشئون الداخلية للهند!!!

وعندما طلبت الامانة العامة للمؤتمر الاسلامى في ٢٣ يناير ١٩٩٣ موافقة حكومة الهند على استقبال بعثة تقصى الحقائق الاسلامية وتمكينها من زيارة جامو وكشمير رفضت الهند هذا الطلب!!

واعلن وزير الشئون الخارجية الهندى بعد هذا الرفض ان بلاده رفضت طلب منظمة المؤتمر

الاسلامى و(ابلاغها ان التاشيرات لا تمنح لهذا الغرض) ! فما كان من بعثة تقصى الحقائق المشكلة من قبل منظمة المؤتمر الاسلامى الا ان توجهت الى كشمير الحرة من اجل تقييم الاوضاع على الطبيعة وعلى اساس البيانات والاحصاءات الحقيقية ، وقامت في الفترة من ١٤ الى ١٨ فبراير ١٩٩٢ بزيارات واسعة النطاق الى مختلف المناطق في كشمير الحرة.

ملاحظات البعثة

استطاعت بعثة تقصى الحقائق التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامى ان تستمع الى شهادات الضحايا الذين استطاعوا عبور خط التفتيش الى كشمير الحرة وتوصلت الى الملاحظات الاتية:

أولاً: استطاع اكثر ممن ٧٠ الف كشميرى حتى الان خلال السنوات الثلاث الماضية الفرار والهروب الى كشمير الحرة تم إسكان هؤلاء في مخيمات ١١ معسكراً وتقوم حكومة كشمير الحرة برعايتهم ومن بين هؤلاء النازحين رجال ونساء متقدمات في العمر واطفال صغار، وكل هؤلاء اما ضحايا او شهود للجرائم التي ترتكبها القوات الهندية، وكذلك قوات امن الحدود وقوات الشرطة الاحتياطية المركزية.

ثانياً: شاهدت البعثة عدداً كبيراً من ضحايا التعذيب كان بعضهم قد فقد أعضاء من أجسامهم تم قطعها باشياء حادة خلال عملية الاستجواب في مراكز الشرطة.. كما رأت البعثة ايضاً بعض النازحين الذين احرقت اجسامهم بالحامض المركز على ايدي القوات الهندوسية.

ثالثاً: اشارت جميع الاقوال الى ان القوات الهندوسية تقتل الشباب الكشميرى على الفور وتتبع في ذلك سياسة (اقبض واقتل) على الذكور ما بين عمر ٧ و ٥٠ سنة وتهدف هذه السياسة الى محو وابادة جيل كامل من مسلمى كشمير.

رابعاً: توصلت البعثة الى ادلة دامغة وبراهين قاطعة على اتباع القوات الهندوسية لسياسة اغتصاب المسلمات كأداة من أدوات الترهيب والتخويف والاهانة ولكي يتم في نهاية الامر تدنيس الاحساس بهوية كشمير المسلم.. ومما يدعو للدهشة والاستهجان هو ان مثل هذه السياسة الوحشية تتبع ضمن سياسة دولة وتقوم بتنفيذها قوات عسكرية نظامية.

خامساً: التقت البعثة ببعض الجنود الهنود الفارين الى كشمير الحرة وقد اعترفوا بكل جرائم الجيش الهندوسى في كشمير.

سادساً: هناك عدد كبير من الكشميريين المثقفين والنازحين الى كشمير الحرة وكانوا يعملون كمحاضرين واساتذة جامعات واطباء في كشمير المحتلة، وقد اتحد هؤلاء المثقفون وشكلوا جمعية لحقوق الانسان تراقب وتوثق الادلة الخاصة بكل الجرائم الهندوسية التي ترتكب ضد شعب كشمير، وقد اجرت بعثة تقصى الحقائق مقابلات مع هؤلاء المثقفين ، ورات ادلة محصورة لاعمال القتل والتعذيب وتشوية اجساد المسلمين، ومن بين هذه الادلة روايات مفصلة بموقعها وتاريخها

وبالصفات المميزة للضحايا ، وتشمل هذه الأدلة أيضا الصفات المميزة للنساء المسلمات اللاتي اصبحن ضحايا لعمليات الاغتصاب الجماعي المنظم على ايدي الجيش الهندوسي.

سابعا: ان الوسائل التكتيكية التي يستخدمها الجيش الهندي للقضاء على إنتفاضة شعب كشمير هي وسائل استبدادية تتم غالبا في الليل، ويشمل تطويق قرى بأكملها واجراء التفتيش من بيت الى اخر وجمع الذكور وقتلهم وعادة ما تتعرض النساء اثناء ذلك الى الاهانة والاغتصاب الجماعي على ايدي مجموعات من الجنود الهنادكة.

ثامناً: توصلت البعثة ايضا الى ان هناك عدداً كبيراً من الحوادث التي وقعت في المساجد والمكتبات والبيوت التي اشعلت فيها النيران ثم اطلاق الرصاص على اهالي هذه البيوت دون تمييز اثناء هروبهم من الحريق وقد وقعت هذه الحوادث في سرينجار وكوبوارا وسوبور وعدة مدن وقرى اخرى في كشمير المحتلة.

تاسعاً: توصلت البعثة ايضا الى أدلة كثيرة على قتل اطباء المسلمين في كشمير المحتلة، لإعاقة وصول الدعم الطبي الى هؤلاء المدنيين الكشميريين الذين يصابون بالجروح برصاص قوات الهنادكة كما يتعرض العاملون في المستشفيات للعقاب لمنعهم من القيام بواجباتهم في كثير من الاحيان.

وإذا كان المعروف ان الهند تتبع سياسة القاء اللائمة على باكستان وتتهمها دائما بدعم المقاتلين الكشميريين فإن بعثة منظمة المؤتمر الاسلامي خلال زيارتها لكشمير الحرة لم تجد اى دليل يثبت هذه الادعاءات الهندية وأكدت حكومة باكستان للبعثة انها تعتبر أن من واجبها المعنوى أن تقدم دعمها السياسي والدبلوماسي التام للنضال الكشميري من أجل الحرية، ولكنها في نفس الوقف لم تقدم السلاح او تقوم بتدريب المقاتلين الكشميريين.

وان موقف باكستان ازاء قضية كشمير قائم على اساس المبادئ المعترف بها دولياً، والمتضمنة ايضا قرارات مجلس الامن الدولي ذات الصلة وترغب باكستان في إيجاد تسوية سلمية لقضية كشمير وفقا لقرارات مجلس الامن ولاتفاقية شملا.

كما أفادت البعثة بان الهند رفضت العرض الذي تقدمت به باكستان بخصوص تسوية قضية كشمير المتعلقة ولا تزال قيد البحث والتسوية، وان الادعاءات الهندية بوجود ارهاب في كشمير تدعمه باكستان لا اساس له من الصحة ولا يمكن اعتباره إلا تعبيراً عن الشعور بالذنب من قبل الهند

الفصل السابع

قالوا

1841

1842

في افتتاحية عددها الصادر أول يناير الماضي كتبت صحيفة «الخبير» ما يلي تحت عنوان :

«محنة كشمير»

الجرائم البشعة التي تحدث في ولاية جامو وكشمير ذات الاغلبية المسلمة التي تحتلها الهند، امر لا يمكن قبوله او السكوت عليه.

وقد شهدت نهايه العام الماضى مذبحه مروعة ارتكبتها القوات الهندية في بلدة «سوبور» واستشهد خلالها مائة مسلم وأصيب مائتان اخرون كما تم إعتقال الالاف وتخریب الاف المنازل والمتاجر في البلده والقرى المحيطة بها !! وتلجأ سلطات الإحتلال الهنـدى الى قمع الغضب الشعبى الذى يندلع فور وقوع أمثال هذه المذابح بكل قسوة وضراوة.

ويتم فرض خطر التجوال في معظم المناطق لفترات طويلة كما تجرى عمليات الاعتقال العشوائى ومداومة المساكن بصفة شبه يومية، فضلاً عن إغتصاب المسلمات جماعياً، والتعذيب البربرى وإطلاق الرصاص على الاطفال والنساء والشيوخ لإرهاب المسلمين وإجبارهم على الانعاز للسلطات الهندوسية في الهروب الجماعى عبر الحدود الى دول أخرى مثل باكستان وبذلك يتم تفريغ المناطق المسلمة من ذويها!!

وهناك هدم وحصار المساجد الكبرى وأخرها مسجد «حضرت بال» الأثرية الشهير. فضلاً عن حصار المنطقة المحتلة باكثر من ٤٧٥ ألف جنـدى هنـدى.

وقد اعترفت الصحف الهندية الرسمية بمصرع وعدد من الزعماء الدينيين المسلمين داخل السجون ونشرت الصحف ذاتها أن عدد القتلى والجرحى المسلمين خلال شهر ديسمبر الماضى وحده بلغ ٤٣٣ شخصا سقطوا برصاص القوات الهندية الغاشمة.

وما زالت الهند تفرض حصاراً حديدياً حول كشمير المحتلة بهدف منع جماعات حقوق الانسان والصحفيين الاجانب من زيارة المنطقة وفضح الانتهاكات البشعة المتواصلة لحقوق الإنسان الكشميرى المسلم!! وقد فشلت جولة المباحثات التى جرت مؤخراً بين مسئولين باكستانيين واخرين من الهند حول سبل تسوية مشكلة كشمير التى يقطنها عشرة ملايين مسلم يمثلون أكثر من ٨٠٪ من تعدد سكانها.

وما زال المجتمع الدولى الظالم والشرعية الأمريكية المزعومة يتجاهلان أنين الضحايا المسلمين الذين يتعرضون للإبادة الجماعية بغير ذنب إلا أن يقولوا ربنا الله !! «الخبير»

الليل والرعب في كشمير

بقلم الكاتب الكشميري غلام رسول:

منذ أربعة وخمسون عاما بالتحديد ، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس باجماع الاعضاء الاعلان العالمى لحقوق الانسان، وكانت السحب القاتمة للوحشية الهتلرية ضد الانسانية قد انقشعت انذاك ولكن ظل هناك خطر تكرارها مرة أخرى (فى أى بقعة من العالم) يلوح فى الافق بشكل كبير يقول الاعلان (١) لكل انسان الحق فى الحياة والحرية والامن (٢) لن يعيش انسان تحت نير العبودية .

(٣) لن يتعرض اى انسان للتعذيب او لمعاملة أو عقوبة قاسية لا انسانية.

تكن مشكلة جامو وكشمير فى معاناة أجيال من شعب كشمير بسبب انكار حقهم الطبيعى فى تقرير المصير وفى الانتهاكات الضخمة لحقوق الانسان فى كشمير وفى اباداة حقيقية لشعب محب للسلام.

لقد سجلت منظمات حقوق الانسان غير الحكومية والتى تلقى احتراماً كبير على المستوى الدولى الاعمال الوحشية التى ترتكبها قوات الاحتلال الهندية.

ومنذ عام ١٩٩٠ م تصدر منظمة العفو الدولية تقارير عن الانتهاكات الضخمة لحقوق الانسان فى كشمير على يد القوات الهندية وعن ممارسات السجن التعسفى وعن تعذيب وقتل الكشميريين المحتجزين بالسجون وعن سياسة ارتكاب جرائم الاغتصاب.

يقول السيد ب.م فندرجات المحاضر بجامعة أكسفورد الذى زار كشمير ١٩٩٢ لقد أصبح الاغتصاب أمراً شائعاً وهناك أدلة على استخدامه كوسيلة للترويع، وفى تقريره الذى نشره الاتحاد الدولى لجماعات حقوق الانسان فى باريس يقول السيد فندرجات: ان الاغتصاب الجماعى المشين الذى ترتكبه قوات الجيش الهندى فى كونان شوبورا والذى نشرت أخباره بشكل واسع فى الصحف الهندية والعالمية ما زال حتى يومنا هذا الاكثر اثاراً للغثيان من بين أمثله التجاوزات الوحشية للقوات الهندية ضد النساء . نعم انه أكثرها اثاراً للغثيان ولكنه ليس الحدث الوحيد من نوعه.

كما شمل التقرير أيضا حالات اختفاء الناس وتعذيب الشباب فى كشمير بشكل يومية وحالات الاعدام غير القانونية والتى تتكرر بشكل مفرغ.

حتى عناوين التقارير التى تصدرها منظمات حقوق الانسان والصحف الشهيرة تصور الاوضاع الخطيرة فى كشمير، وفيما يلى بيان ببعض التقارير التى صدرت خلال عام ١٩٩٣ م.

«الجنة تحترق» : تقرير أعده تم جوسيل . بالانابة عن مجموعة البرلمان البريطانى.

«عار الهند» : تقرير نشرته جريدة لندن صنداى أوبزرفار يوم ١٧ يناير ١٩٩٣ م.

الاجراءات الصارمة في كشمير (تعذيب المحتجزين والاعتداء على المجتمع الطبي) ، تقرير أعدته منظمة اسيا لحقوق الانسان ومنظمة الاطباء لحقوق الانسان.

حالات الاعدام دون محاكمة «الاعتصام» الاعتقالات التعسفية حالات الاختفاء وانتهاكات أخرى لحقوق الانسان الاساسية على يد قوات الامن الهندية في كشمير التي تديرها الهند. تقرير اعده اتحاد المحامين الدولي لحقوق الانسان.

انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكبها قوات الامن الهندية في جامو وكشمير تقرير أعده اتحاد المحامين الدولي لحقوق الانسان.

الاعتصام في كشمير : جريمة من جرائم الحرب، تقرير أعدته منظمة اسيا لمراقبة حقوق الانسان ومنظمة الاطباء لحقوق الانسان.

ويستخلص التقرير أعدته منظمة اسيا لمراقبة حقوق الانسان وفرع من منظمة حقوق الانسان (في نيويورك وواشنطن) ومنظمة الاطباء لحقوق الانسان في (بوسطن) والذي صدر في يونيو ١٩٩٣ م الاتي.

في اطار جهودها لسحق حركة الانفصاليين المسلحين في كشمير ، تنتهك قوات الحكومة الهندية حقوق الانسان الدولية والقانون الانساني بشكل منتظم ، ومن أسوأ تلك الانتهاكات أعدام مئات من الذين تحتجزهم قوات الامن الهندية في كشمير بعد محاكمات صورية وقد أصبحت مثل هذه الحالات من القتل سياسة ثابتة يتم تنفيذها.

وتتضمن أساليب التعذيب اللجوء الى الضرب العنيف واستخدام الصدمات الكهربائية والتعليق من الارجل أو الايدى وحرق الاجسام والتحرشات الجنسية والاذلال النفسى كما انه من بين الاساليب الشائعة للتعذيب سحق عضلات الارجل عن طريق استخدام بكرات خشبية ثقيلة.

لقد لقي عشرات الالاف من سكان كشمير مصرعهم على ايدي القوات الهندية خلال أربع سنوات تقريبا منذ أن بدأت الهند حملتها القعمية في يناير ١٩٩٠ م، والتي أسفرت عن اصابة اعداد كبيرة بحالات مختلفة من العجز الكامل وبتر الاعضاء . هذا وليست هناك احصائيات محددة عما أسفرت عنه حملة القمع الهندية من خسائر في الارواح والممتلكات غير أن الاحصائيات المتوافرة توضح مدى اصرار شعب كشمير على إستعادة حقوقه.. والان وبعد مرور أربعة أعوام يتواصل كفاح شعب كشمير بعزيمة قوية بما لا يدع مجالا للشك في ان شعب كشمير لم يذعن لاحتلال الهندى ولم ولن يقبل الحكم الهندى.

ولقد قامت السيدة بى نظير بوتو رئيس وزراء باكستان في خطابها الى الامة عبر الاذاعة والتلفزيون بمطالبة شعب كشمير الحرة وشعب كشمير المحتلة وشعب باكستان بتأييد دعوة تنظيم اضراب عام في الخامس من فبراير والذي دعت اليه لجنة كشمير للتجمع القومى. وقالت

السيدة بي نظير بوتو ان هذا الاضراب سيثبت للعالم ان شعب كشمير يريد حلاً للمشكلة من خلال اجراء استفتاء عام طبقاً لقرارات الامم المتحدة الصادرة في هذا الشأن.

وقد حث الزعماء البارزين والمنظمات الكبرى في جامو وكشمير شعب كشمير على ارسال الخطابات والتلغرافات ورسائل الفاكس الى لجنة حقوق الانسان في جنيف موضحين فيها محتنتهم المؤسفة.

وفي لاهور قامت لجنة كشمير في البرلمان الباكستاني بمراجعة الترتيبات الخاصة بتنظيم الاضراب العام في البلاد يوم السبت ٥ فبراير تعبيراً عن التضامن مع شعب كشمير الذى يناضل من أجل الحصول على حقه في تقرير المصير، ورأس اجتماع اللجنة السيد / نواب زاده نصر الله خان.

وقد أصدر المجلس المحلى لبلوتستان باجماع الاعضاء قراراً يدعو فيه حكومة الهند الى وقف الاعمال الوحشية اللا انسانية ضد شعب كشمير ويدعو أهالى بلوتستان الى المشاركة الكاملة في الاضراب المقرر تنظيمه يوم الخامس من فبراير للاعراب عن تضامنهم مع شعب كشمير الشقيق. السكوت عار على الامة.

وقال إمام الحرم المكي الشريف الشيخ السديس في إحدى خطبه « أصبحكم اليوم من مهبط الوحي والرسالة حيث تنعمون بالأمن والأمان الى أقصى شبه القارة الهندية حيث تقع كشمير.. قطعة من الجمال الخلاب والحدائق والغابات.. والبحيرات والأنهار.. معالم كشمير الأمس تغيرت اليوم وتبدلت واستحالت ناراً مستمره.. كانت بالأمس نضرة ضاحكة .. ولكنها اليوم تبدو باكية.. وكيف لا نبكى وقد قتل رجالها وعذب شيوخها ورملت نساؤها وتكلمت أمهاتها ويتمت أطفالها وانتهكت أعراض نساؤها ، وهدمت منازلها ومساجدها ، وذبلت نضارتها وتحولت جحيماً مستعراً ومسرحة للعدوان وميداناً للظلم والوحشية على يد حثالة من أسافل البشر يكفى من خساستهم أنهم يعبدون البقر.. في حقد أعمى وتنكر لكل ما يمت للإسلام بصلة يمارسون حرب إبادة جماعية للشعب الكشميري المسلم، ولكن لماذا كل هذا؟ والإجابة «وما نقوموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد».

كشمير أنين لا يسمع .. وجرح ينزف. ودم يجري . ودمع لا يجفف. شغل عنها جمع كبير. وتجاهلها الاعلام العالمى. وخذلها الاعلام الاسلامى، فأصبحت قضية تكاد تكون منسية . وفي ثنايا الاحداث مغمورة.

كم من أم وتكلى أفقدوها زوجها ووليدها ؟ وكم من طفل برىء يحتاج لمسة حنان ووقفه عطف وشفقة أفقدوه أبوتة الحانية؟ إن كشمير تقف على فوهه بركان بوشك أن ينفجر.. فيقضى على الأخضر واليابس.. الوضع في حالة غليان مروع.. الشارع الكشميرى تغيرت معالمه فأصبح مسرحاً للكماثن.. المنازل تحولت الى تكنات عسكرية ، ووصلت انتهاكات حقوق الانسان الى درجة مذهلة ،

تعطل النظام وإنهار الاقتصاد، ومنع وصول المواد الغذائية والطبية. وفرض حظر التجوال.. كل ذلك من أجل إخفاء المأساة عن الرأي العام العالمي والإنساني وتحدث آخر الإحصاءات الموثقة عن أرقام لولا أنها حقائق ثابتة لعدت من درب الخيال .. فقد بلغ عدد الضحايا ٤٠,٠٠٠ مسلم، وقد أعتقل ضعف ذلك .. وشردت ٣,٠٠٠,٠٠٠ أسرة.. وانتهك عرض أكثر من ألف امرأة.. وبقرت بطون أكثر من ٦٠٠ بريئة وأحرقت الاف البيوت والمنازل ودمر كثير من المساجد وغير ذلك مما يقشعر من هوله الابدان.

فيالخرى الأمة وياللعار الذى حل بها .. اين الغيرة والحمية ؟ اين النخوة والمروءة؟..»

أن مأساة كشمير ليست وليدة اليوم ولكن دخلت عقدها الخامس، والوثنيون الحاقدون عبده البقر يمارسون أبشع وسائل القمع الوحشى ضد الشعب الكشميرى المسلم دون ذنب جناه ومن غير جريمة اقترفها سوى إصراره على عقيدته وكرامته والعيش فوق أرضه فى سلام ولكن اعداء الاسلام والانسانية لم يرقبوا فيهم ولا ذمة فلجأوا الى لغة الحديد والنار لابتلاع بلاد كشمير الوادعة وتصفية شعبها المسلم الابى.. ارتكبوا جرائم وحشية ياباها الدين والشرف ونصبوا المجازر فى ابشع صورة لانتهاكات حقوق الانسان.

لقد وقف العالم كله بهيئاته ومؤسساته ووسائل إعلامه ووكالات أنبائه فى صمت محير وتخاذل رهيب.

إن مأساة كشمير تمثل صفحة من ماسى أمتنا. فىا أيها السادة والقادة.. يا أيها العلماء والمصلحون.. يا أيها الأثرياء والغيورون.. يا أيها الاعلاميون.. ما لكم صامتون وعن نصرة أخوانكم محجمون؟! إن الوضع المأساوى هناك يتطلب حلاً عاجلاً من الهيئات العالمية والحكومات الاسلامية والمنظمات الاغاثية.. فهل من غصبة لله على دينه ووقفة عند حدوده؟

إن كل الغيورين من أبناء المسلمين يستذكرون الوسائل القمعية الوثنية. ويهيبون بحكومات الدول الاسلامية أن يهبوا لنصرة الشعب الكشميرى المضطهد، ويقفوا الى جوار إخوانهم فى كشمير.

حتى يعود للشعب الكشميرى حقه المشروع، ويسلم من القمع والاحتلال الهندوسى.. (والله غالب على أمره) ولكن أكثر الناس لا يعلمون)..

خاتمة

إن مصير عشرة ملايين مسلم كشميرى مرهون بما سيفعله العالم الاسلامى إزاء هذه المحنة التى أكملت عامها السابع والاربعين.. وما زال الضحايا يتساقطون بالعشرات كل يوم.. ومن لم يقتله رصاص الاحتلال الغاشم ، يقتله الذل لإغتصاب إمرأته أو إبنته أو أمه أمام عينيه.. ويا لها من حياه أرحم منها الموت تحت سياط الجلادين!!

فريق ثالث من مسلمى كشمير يفتك بهم البرد فى المخيمات الواقعة بمنطقة جبلية تغطيها الثلوج طيلة الشتاء ، وتتفشى فيها الأمراض والمجاعة لقلة ما يصلها من إمدادات طبية وغذائية.

لقد ضرب الإحتلال الغاشم إقتصاد كشمير بلا رحمة، وأهلك كثيراً من الحرث والنسل.. حتى الثروات الطبيعية فى الغابات بدها المخربون الهندوس كيلا ينتفع بها الثوار الأحرار من أبناء كشمير البواسل، الذين يصابرون ويجاهدون بأقل الإمكانيات لتحرير الأرض والعرض وبكل صراحة فإن موقف الدول الإسلامية تجاه قضية كشمير المسلمة يتسم بالتخاذل والفتور.. ومن المؤسف أن معظم الدول الإسلامية ما زالت ترتبط بعلاقات وطيدة مع النظام الحاكم فى نيودلهى رغم جرائمه البشعة المستمرة فى كشمير المسلمة!!

إن مجرد مصافحة بعض حكام المسلمين لحكام نيودلهى نوى الأيدى القذرة المملوطة بدماء الأشقاء من أبناء كشمير البائسة ، لهى مصيبة كبرى لو كانوا يعملون!! وقد حان الوقت لكى يتدخل هؤلاء لدى أصدقائهم فى نيودلهى لمطالبتهم بوضع حد لمعاناة شعب مسكين لا ذنب له وهناك المنابر الدولية إذا عجزت الاتصالات الثنائية عن كبح جماح المعتدين ويمكن ممارسة ضغوط فعالة على الهند بإعادة النظر فى العلاقات معها سواء الاقتصادية أو التجارية أو العلمية أو الثقافية وغيرها وربطها بشرط منطقى هو وقف الممارسات القمعية وانتهاكات حقوق الانسان الحالية فى كشمير..

وأضعف الإيمان هو إن تبادر الدول والهيئات الإسلامية بإرسال الإمدادات الطبية ومواد الإغاثة الضرورية الى مئات الألوف فى مخيمات اللاجئين البائسين بكشمير المحررة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من هذه الأرواح المعذبة بغير جريرة (إلا إن يقولوا ربنا الله) .. صحيح أن بعض لجان الإغاثة العربية تقوم بجهد مشكور فى مجال تقديم بعض المساعدات ، إلا أنها ما زالت أقل بكثير من القدر المطلوب، ويتمثل فى الحد الأدنى الضرورى للحفاظ على أرواح هؤلاء اللاجئين، وتوفير بعض الرعاية الصحية والمعيشية لهم فى المخيمات.. ومن الضرورى كذلك ان تستخدم الدول الاسلامية ما لها من نفوذ وتأثير فى المحافل الدولية لحث الهيئات والمنظمات الانسانية العالمية على المشاركة فى إغاثة شعب كشمير، وتقديم كل المساعدات الممكنة للمشردين واللاجئين، وخاصة النساء والأطفال والشيوخ.. وعلى أجهزة الإعلام فى الدول الإسلامية أن تتولى توعية الرأى العام العالمى

والإسلامى بأبعاد القضية، وتفنيد مزاعم الهند، والمطالبة بإنهاء معاناة شعب كشمير المسلم، وإحترام حقه المشروع فى تقرير المصير عبر إستفتاء حر مستقل طبقاً لقرارات الشرعية الدولية..
«والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون» صدق الله العظيم .
ألا هل بلغت.. اللهم فاشهد .

حمدى شفيق

القاهرة فى أول نوفمبر ١٩٩٤م

الفصل الثامن

جرائم الهندوس بالصور

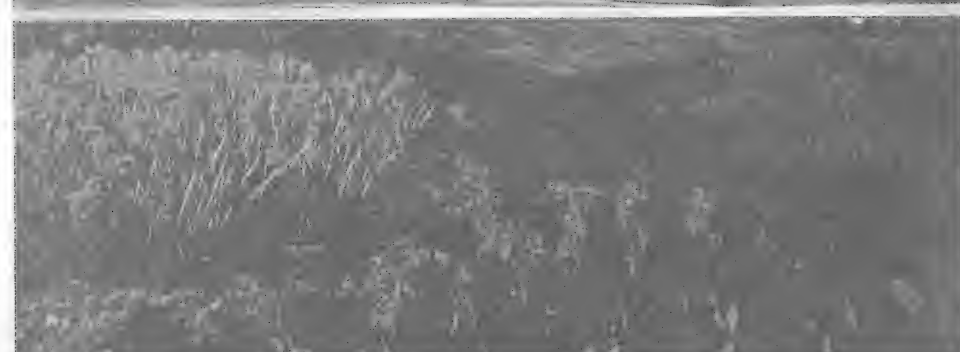
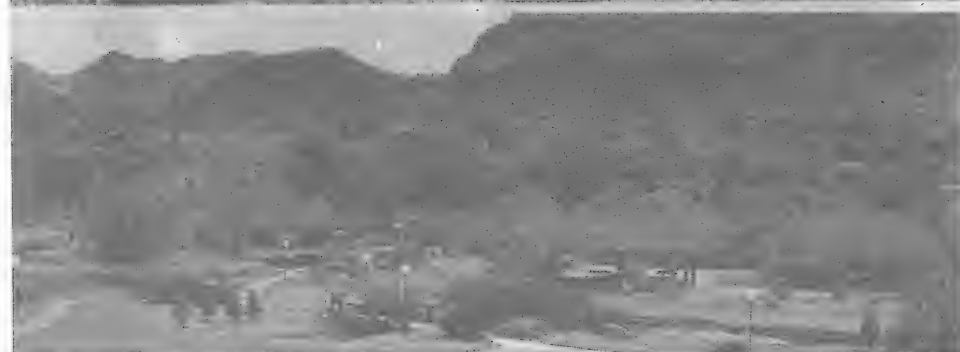
الكاميرا لا تكذب.. والصورة الحيه أقوى من ألف كلمة وألف طلقة.. والصورة المعبرة لا تحتاج إلى تعليق.. وفي هذا الفصل الأخير نعرض مجموعة حية من الصور التي تظهر بشاعة ممارسات قوات الاحتلال الهندي لكشمير البائسة. بعضها لحثث القتل التي شوهتها حراب وأسلحة الوحوش وبعضها لأهالي الضحايا المنكوبين وأمهاتهم الثكالي واطفالهم الأيتام.. وبعضها لأنقاض البيوت والمزارع والمتاجر... وأخرى لجنود يضربون المتظاهرين بكل قسوة.. ولم نجد داعياً لكتابة تعليق خاص بكل صورة.. بل تركنا التعليق للقارئ والحكم للتاريخ.

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب في بيان حكم الله تعالى في الدنيا والآخرة

في يومنا هذا .. قد انقلب حال الدنيا على ما كان عليه من قبل .. فصار الناس في الدنيا كأنهم
في يومنا هذا .. قد انقلب حال الدنيا على ما كان عليه من قبل .. فصار الناس في الدنيا كأنهم
في يومنا هذا .. قد انقلب حال الدنيا على ما كان عليه من قبل .. فصار الناس في الدنيا كأنهم
في يومنا هذا .. قد انقلب حال الدنيا على ما كان عليه من قبل .. فصار الناس في الدنيا كأنهم
في يومنا هذا .. قد انقلب حال الدنيا على ما كان عليه من قبل .. فصار الناس في الدنيا كأنهم
في يومنا هذا .. قد انقلب حال الدنيا على ما كان عليه من قبل .. فصار الناس في الدنيا كأنهم
في يومنا هذا .. قد انقلب حال الدنيا على ما كان عليه من قبل .. فصار الناس في الدنيا كأنهم
في يومنا هذا .. قد انقلب حال الدنيا على ما كان عليه من قبل .. فصار الناس في الدنيا كأنهم

كشمير الأيس



كشمير اليوم











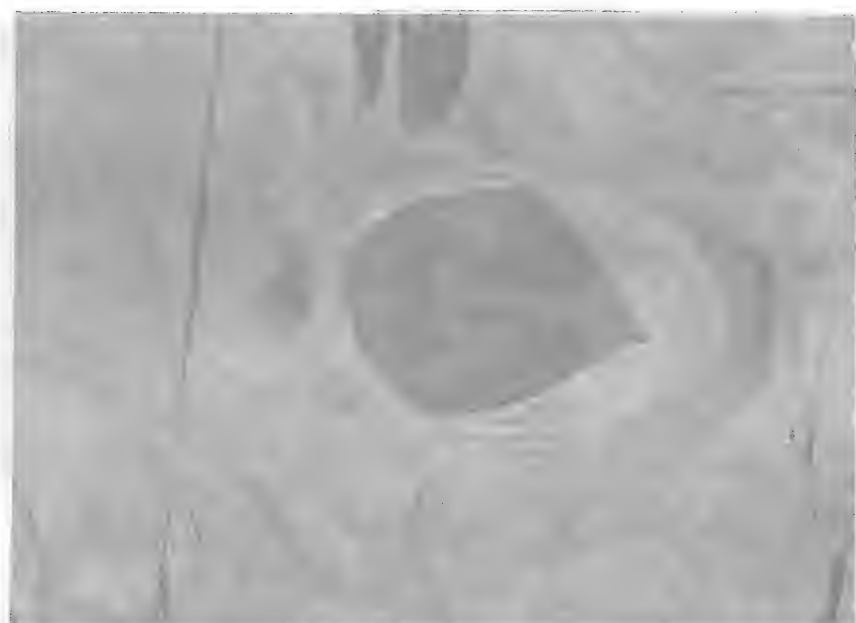


























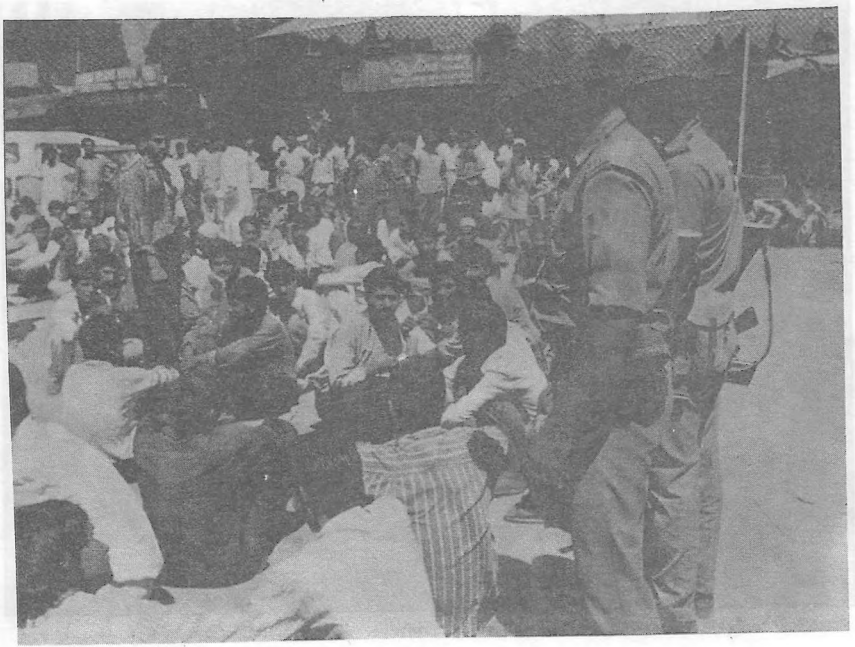
















3. 10. 1957. 10. 1957.

رقم الإيداع ٩٤ / ١٠٤٦٦
I. S. B. N 977 - 00 - 7969 - 3

طبع بالمطبعة الفنية ت ٣٩١١٨٦٢